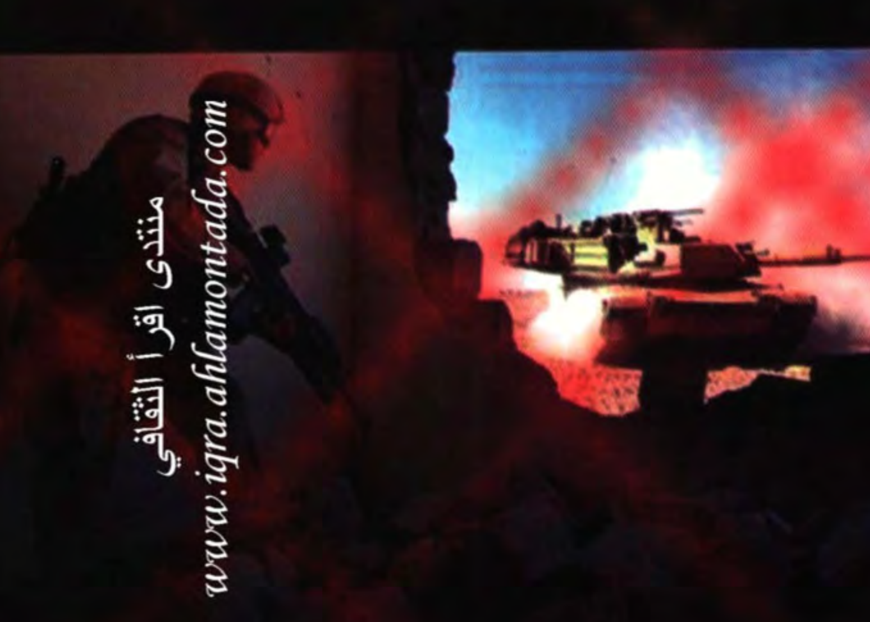


هل كانت الخيار الأوحد لحل أزمة الكويت ؟



د. مكرم الطالباني

الحرب

هل كانت الخيار الأوحد لحل أزمة الكويت؟

دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - حي خانزاد - اربيل- كُردستان العراق

الحرب

هل كانت الخيار الأوحد لحل أزمة الكويت؟

د. مكرم الطالباني

اسم الكتاب: الحرب... هل كانت الخيار الأوحد لحل أزمة الكويت؟
تأليف: د. مكرم الطالباني
من منشورات ناراس رقم: ٤٥٢
الإخراج الفني: آراس اكرم
التصحيح: أوميد أحمد البناء
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود
الطبعة الأولى، اربيل - ٢٠٠٦
رقم الإيداع في المكتبة العامة في اربيل: ٢٠٠٦/٢٤٠

الإهـداء

الى الذي سار وراء الحقيقة وجعل منها
نبراساً لشعبه، الى صديقي ورفيقي
المرحوم الدكتور حسين قاسم عزيز اهدي
هذا الكتاب في ذكراه.

المؤلف

تقييم الدكتور حسين قاسم العزيز للكتاب

بغداد في ١٧/ ٧/ ١٩٩٢

الاخ العزيز الدكتور مكرم الطالباني المحترم

تحية وبعد...

أهنئكم من صميم القلب بهذا المجهود العلمي الباهر. فقد اجدتم في مؤلفكم (الحرب، هل كانت الخيار الأوحد لحل أزمة الكويت؟) في توثيق أهم وأخطر مسائل ومحن مرّت بها بلادنا وسعيكم الدائب ومواكبتكم للأحداث ومحاولتكم التوصل الى مخرج سليم في مؤلف عظيم يعتبر أهم وأخطر الوثائق عن الفترة المعنية وان كانت مكثفة جداً بحيث غدا وكأنه تقرير مقدم للمناقشة او حوار سياسي، ويا حبذا لو اعيد النظر في توسيعه بشروح ومناقشات تفصيلية اكثر.(*) فمن خلال مطالعتي العميقة لمؤلفكم المشار اليه اعلاه، وجدت ان الافادة المتوخاة منه، في حالة طبعه، ستكون اعمق واشمل فيما لو اوسعتم مجالاً لمناقشة امور كثيرة قد تكون واضحة لدى البعض ولكنها تبقى غير مفهومة للقارئ العادي او القاصي عن البلد، وذلك لأن البحث، كما قلت اعلاه، في غاية التركيز وباسلوب أكاديمي بحت، بل وحتى لم تجر تعريفات لكثير من الأسماء الواردة كمحمود عثمان وجلال الطالباني وملا مصطفى البارزاني ونجله ادريس، فالقارئ العادي من الذين هم خارج قطرنا قد لا يدرك اهمية الربط بين تلك الاسماء والاحداث الواردة فيها اسماؤهم.

(*) تم توسيع المؤلف كما هو الآن بناءً على ملاحظات المرحوم حسين قاسم العزيز، فقد اضيفت اليه مواضيع ذات علاقة وشروح وتعريف بالأسماء، ليكون اكثر فائدة للقارئ الكريم. (المؤلف)

لذلك اتوجه اليكم ببعض المقترحات والملاحظات قد تكون لها قيمة لدى عزمكم على طبع المؤلف:

اقترح ان تؤلفوا على غرار هذا المؤلف القيّم مؤلفاً آخر عن دوركم بنفس الفترة في المسألة الكوردية.(*)

ويعتبر جزء ثاني متمم للجزء الأول بنفس النمط والاسلوب والوثائق، وكتابة خاتمة موسعة تدرجون فيها اهم المعضلات الدولية والعربية والمحلية التي تناولها المؤلف وسبل معالجتها بموضوعية، ومقترحاتكم وآراءكم الصريحة. وعمل كشاف معمق بالاسماء التي وردت في المؤلف بتعاريف مختصرة توضح وتبين مواكبة اعمالكم السابقة والحالية.

مع تحياتي وتمنياتي بالنجاح.

اخوكم

د. حسين قاسم العزيز

(*) سبق وان الفت كتاباً بعنوان (في سبيل السلم والديمقراطية والمصالحة الوطنية في العراق) واعقبه مؤلف آخر بعنوان: (نحو حل صحيح للمسألة القومية الكوردية في العراق)

المقدمة

مثلما كان الرئيس العراقي صدام حسين يعتقد بأن الحرب قد لا تنشب بسبب احتلاله للكويت، كنتُ انا بدوري اعتقد بذلك. ولكن اعتقاد الرئيس صدام حسين كان مبنياً على تقديره الخاطئ للوضع العربي، الذي اوصله الى استنتاج؛ ان الولايات المتحدة والدول الغربية، في الظروف الدولية الراهنة، غير مستعدة لتحمل تكاليف الحرب الباهضة والضحايا البشرية الهائلة، كالتي حدثت في حربه مع ايران، في حرب بين الجيوش الضخمة في منطقة صحراوية شاسعة في الجزيرة العربية، وان الدول العربية النفطية التي تعاني صعوبات في ميزانها التجاري وعجز كبير في ميزانياتها، غير قادرة على تمويل مثل هذه الحروب. فاذا كان اعتقاد الرئيس صدام حسين مبنياً على ان الدول التي تحالفت ضده سوف لا تقدم على حماقة خوض الحرب من اجل الكويت، كان اعتقادي ايضاً مبنياً على ان صدام حسين سوف لا يقدم على خوض حرب غير متكافئة بالمرة تخفي في طياتها عنصر الخسران، من اجل الاحتفاظ بالكويت، فاذا ما اعتقد جازماً بأن الحرب ستقع، فانه يتحاشاها بشكل ما.

ومن خلال اتصالاتي اللاحقة بالمسؤولين في الاتحاد السوفياتي، تلمست انهم بدورهم يعتقدون بأن إقدام الرئيس صدام حسين على احتلال الكويت كان مبنياً على تقديرات خاطئة، فاذا ما ايقن ان (دول التحالف) جادة في خوض الحرب، فانه سيعلن، في اللحظة المناسبة، الانسحاب من الكويت، للحفاظ على قوة العراق الاقتصادية والعسكرية. من هنا؛ كانت الدبلوماسية السوفياتية تبذل الجهود لإقناع الرئيس العراقي، بان بلاده ستتلقى ضربة ماحقة اذا أصرَّ على احتلاله للكويت. وما من مخرج للمأزق الذي ادخل نفسه فيه، الا بالانسحاب السريع وبدون أي قيد او شرط.

عندما طرحت فكرة الانسحاب من الكويت مقابل انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وتنفيذها لقرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن ذلك. كنت موقناً بأن (الحلفاء) سوف لا يقدّمون (دولة فلسطين) على طبق من ذهب للرئيس صدام حسين مكافأة له على احتلاله لدولة عربية شقيقة وذات سيادة، عضوة في جامعة الدول العربية وفي هيئة الامم المتحدة، وللعراق علاقات دبلوماسية كاملة معها، ناهيك عن العلاقة المتينة بينهما كدولتين جارتين.

وقد كنت اتلمس الوضع الدولي الجديد، وضع الانتقال من عقدة الحرب الباردة الى مرحلة الانفراج الدولي، فلابد ان تطرح فيه على طاولة المسائل التي ستبحث ثنائياً او جماعياً، اقليمياً او دولياً، مسألة تصفية النزاعات الاقليمية، واخطرها التي استمرت منذ مطلع القرن الحالي، وشهدت خمسة حروب كادت ان تؤدي الى حرب بين الدول العظمى، وهو النزاع العربي-الاسرائيلي على فلسطين الذي لابد ان يجد طريقاً للحل.

وقد حرك احتلال الكويت، اهتمام العالم بشكل جاد بمشاكل الشرق الاوسط نتيجة لتمركز المصالح البترولية للدول الرأسمالية الاستثمارية في هذه البقعة من العالم.

اذاً لابد ان تتوجه الانظار الى المشكلة الرئيسية، مشكلة استمرار اسرائيل لاحتلال اراضي اربعة دول عربية ذات سيادة، عضوان في هيئة الامم المتحدة، وتجاهلها لقرارات الهيئة الدولية. ان سباق التسلح الذي جرى في المنطقة كان سببه اصلاً عدوانية اسرائيل واحتلاله لأراضي واسعة تعود لدول ذات سيادة. فكان العالمان الاشتراكي والرأسمالي يتسابقان للحفاظ على التوازن العسكري، اذا ما اختل بأي شكل من الاشكال. ولكن للحفاظ على التوازن العسكري هذا من جانب الولايات المتحدة، بتسليح اسرائيل الى مستوى ما بلغ العراق من القوة العسكرية خلال حرب الخليج مع ايران أمر مستحيل بسبب الاختلال في

القدرة المالية والبشرية بين العراق واسرائيل، فلابد، والحالة هذه، تخفيض القدرة العسكرية والاقتصادية للعراق لتحقيق هذا التوازن. ان الاسلحة التي تكدست لدى دول هذه المنطقة، كانت تكفي لتسليح الجيوش الاوربية جميعها.

كنت اعتقد ان طرح فكرة الربط بين قضايا الشرق الاوسط في تلك اللحظة، سيساعد الرئيس صدام حسين على التراجع وتحاشي حرب اخرى مدمرة بعد حرب الثمان سنوات مع ايران، وسيؤدي حتماً الى اعطاء دفعة جديدة لإيجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي وحل للمشكلة الفلسطينية. ولكنه لم يفعل ذلك.

ومنذ مداخلتي الاولى في ١١/ ٨/ ١٩٩٠، كنت اتابع القضية، كما هو واضح من رسائلي المتكررة واتصالاتي الدبلوماسية غير المنظورة، وأدون الاحداث والتطورات في المنطقة، بقدر اطلاعي، خلال نشاطاتي المحدودة، ولكن لم يتسن لي اللقاء المباشر مع الرئيس العراقي صدام حسين خلال فترة الأزمة لأتلمس حقيقة ما يدور في ذهنه، الاّ انني اطلعت على جوانب اخرى من اسرار القضية عندما نشر المندوب الشخصي للرئيس السوفياتي، عضو هيئة رئاسة الدولة (يفغيني بريماكوف) مذكراته حول نشاطاته الدبلوماسية الخاصة بأزمة الكويت، فوجدت ان كلاً منّا مطلع على بعض جوانب تطور هذه الازمة، وكرسنا نحن الاثنين جهودنا للحيلولة دون نشوب الحرب. وربما هناك مسائل مخفية على كلينا كانت تستدرج الوضع لتوريط العراق في هذه الحرب، لتحقيق الهدف الذي نشب من اجله، وهو تدمير طاقات العراق الاقتصادية والعسكرية، لاعادة التوازن الى المنطقة لصالح اسرائيل والدول الاستعمارية، تجرى في ظله (تسوية) النزاع العربي الاسرائيلي. ولعل تصريحات قادة الولايات المتحدة بعد الحرب ونزع اسلحة الدمار الشامل للعراق، (بأن العراق لم يعد قادراً على تهديد جيرانه)، دليل آخر على حقيقة هذا الامر.

وقد يجد القارئ الكريم يوماً ما حقائق جديدة عن المسائل المستورة في ارشيفات الولايات المتحدة ودول التحالف، وارشيف الحكومة العراقية،

ليستخلص دروس جديدة عن حقيقة ما دبّر ويدبّر للمنطقة من امور، بهذا القدر اكتفي الآن، وقد تظهر دراسات اخرى في المستقبل تلقي الضوء على الجوانب المخفية لحد الآن.

د. مكرم الطالباني

١٩٩٢

يوميات غزو الكويت

في فجر ٢ آب ١٩٩٠ اجتاحت القوات العراقية المسلحة حدود دولة الكويت فأعلنت الحكومة العراقية في بيان رسمي عن سقوط آل صباح في الكويت، وقال ناطق رسمي عراقي ان العراق تدخّل بتقديم المساعدة بطلب من الحكومة الكويتية الحرة المؤقتة التي تشكلت في اعقاب ثورة شعبية اطاحت بنظام آل الصباح الفاسد.

وفي اليوم الثاني ٣ آب صدر رد الفعل السوفياتي- الأمريكي على اثر اجتماع طارئ بين وزيري خارجية الدولتين، يدعوان الى تجميد تسليم الاسلحة التي اشتراها العراق من الاتحاد السوفياتي، واعلنت الحكومة السوفياتية التوقف عن تسليم تلك الاسلحة. وطالبت الحكومات بانسحاب العراق غير المشروط من الكويت.

وفي ٤ آب اعلنت وكالات الأنباء عن قيام العراق بتحشدات عسكرية في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وقبل ان تصدر هيئة الأمم المتحدة أي قرار، اعلنت دول السوق الاوروبية المشتركة عن حضر شراء البترول من العراق او بيع اية اسلحة اليه.

وفي ٦ آب ١٩٩٠ عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً طارئاً، ليعلن باجماع الدول الخمس الدائمة العضوية فيه؛ التنديد بالغزو العراقي والطلب منه الانسحاب بدون قيد او شرط من الكويت واعادة الحكومة الشرعية اليها واصدار قراره المرقم (٦٦١) القاضي بالمقاطعة التجارية والمالية والعسكرية مع العراق.

وفي ٧ آب ١٩٩٠، اعلنت الحكومة العراقية، رداً على المقاطعة التجارية،

الحاق الكويت بالعراق، فقد اعلن الرئيس العراقي السيد صدام حسين، ان التدخل العراقي" وضع حداً للتقسيم الاستعماري".

وفي ٨ آب ١٩٩٠، اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش عن ارسال قوات امريكية الى المملكة العربية السعودية بناءً على طلب حكومتها وذلك في اطار قوات دولية. وقد رد العراق على ذلك بأن ضم الكويت الذي يعتبره مجلس الامن الدولي باطلاً، هو وحدة شاملة لا رجعة فيه.

وفي ٩ آب ١٩٩٠ بدأت القوات الامريكية بالانتشار في الاراضي السعودية تحت اسم" عملية درع الصحراء"، وقد اعلن العراق غلق حدوده بوجه الأجانب باستثناء الدبلوماسيين.

وفي ١٠ آب ١٩٩٠ اصدر الرئيس العراقي بياناً الى الشعوب العربية والإسلامية يدعو الى تحرير الاراضي المقدسة في نجد والحجاز (وهو الاسم القديم لهذا القطر العربي قبل استيلاء السعوديين على الحكم فيه) من دنس القوات الامريكية. وقد اجتمع ممثلو الدول العربية في الجامعة العربية في نفس اليوم، ولكنهم لم يتمكنوا من ايجاد حل عربي للمشكلة الكويتية. وبسبب تباين مواقف الدول العربية من الحدث؟ نددت احدى عشرة دولة عربية فقط بالغزو العراقي للكويت، ووافق كل من مصر ومغرب وسوريا ارسال قواتها الى السعودية.

ولمعرفة الظروف التي نفذت فيها الحكومة العراقية عملية غزو الكويت، يتطلب الإطلاع على الوضع الدولي والوضع العربي والوضع الداخلي في العراق أبان عملية الغزو.

الوضع الداخلي

خرج العراق تواً من حرب طاحنة طويلة دامت ثمان سنوات مع ايران. وتركت هذه الحرب نتائج سلبية على الاقتصاد العراقي، فاستنفذت كل موارد البلاد

من عائدات البترول والمدخرات من العملات الصعبة وارتفعت ارقام ديون العراق الخارجية بشكل توحي بعدم عودة العافية الى وضعه الاقتصادي في السنين القريبة القادمة. وكانت القدرة المالية لعوائد النفط للسنوات ١٩٧٢- ١٩٨٠، أي منذ تأميم النفط وحتى اندلاع الحرب مع ايران، (٨٥) مليار دولار، عدا العقود الضخمة الطويلة الأجل على اساس المقايضة بالنفط الخام مع فرنسا والبرازيل واسبانيا وغيرها. ورصدت من هذه المبالغ ارقام كبيرة لتوسيع القوات المسلحة واعادة تنظيمها واستكمال تسليحها. وارتفع احتياطي النقد لدى الدولة من (١٧) مليار دولار عام ١٩٧٧ الى (٣٧) مليار عام ١٩٨٠. وقد دلت جسامة الانفاق العسكري بمعدل يقدر بـ(٢,٥) مليار دولار شهرياً على ان العراق قد استنفذ كل رصيده الاحتياطي. ففي نيسان ١٩٨١ طلب العراق من السعودية والكويت قرضاً بمبلغ (٩,٥) مليار دولار، ثم اعقبه بطلبات اخرى بلغت (٣٠) مليار دولار عام ١٩٨٢. وبحلول عام ١٩٨٣ ظهر جلياً ان العراق قد استهلك رصيده الاحتياطي والقروض الممنوحة له من السعودية وبلدان الخليج وطلب قرضاً جديداً بمبلغ (٧) مليارات دولار وراح يفتش في اسواق المال الامريكية والاوروبية والعربية عن قروض اخرى بلغت (٥٠٠) مليون دولار من المصارف الاوربية والامريكية والعربية و(٤٥٠) مليون دولار من الولايات المتحدة الامريكية بضمنها (٢١٠) ملايين دولار لتغطية مشتريات الحبوب والأغذية، كما طلب قرضاً من المغرب بقيمة ملياري دولار واستدان من الاردن (٦٥)مليون دولار، وهذا يعني ان العراق استنفذ ما يزيد عن (١٠٠) مليار دولار منذ بدء الحرب حتى سنتها الرابعة. ولسد نفقات التوسعات الهائلة في قوام القوات المسلحة والجيش الشعبي وملاكات الدولة المتزايدة، اضطرت الدولة الى اصدار مقادير هائلة من العملات الورقية المكشوفة (بدون رصيد)، الامر الذي ادى الى هبوط سعر الدينار العراقي من (٣,٣٧) دولاراً الى (١,٥) دولاراً للدينار الواحد، واستمر الهبوط في سعره. وتجاه هذا الوضع، اضطرت الحكومة الى تخفيض رسمي لسعر الدينار بنسبة ٥٠٪. ومعلوم ان هذا

التخفيض هو جباية اجبارية تؤخذ من السكان، وارتفعت معدلات التضخم فتجاوزت ٤٠٪ لحد عام ١٩٨٢ و ٥٠٪ عام ١٩٨٣ واستمرت في التصاعد.

اصبح من الصعب على السعودية وبلدان الخليج، تقديم القروض بالمقادير المطلوبة لتمويل الحرب التي طالت اكثر مما كانت تتوقعها هذه الدول، وباتت تحمل المخاطر على هذه الدول، فبدأت تركز مساعيها على محاولة انهاء الحرب صلحاً، يضاف الى ذلك؛ ان السعودية، وهي كبرى الدول الممولة للحرب، قد بدأت تعاني من صعوبات مالية، فقد وضعت ميزانيتها لعام ١٩٨٣ بعجز مقداره (٣, ١٠) مليار دولار، وهذا يحدث لأول مرة منذ عام ١٩٧٧، اما دولة الامارات المتحدة والكويت والبحرين وقطر، فقد اعلنت من قبل انها هي الاخرى تعاني من صعوبات مالية وعجزاً كبيراً في موازين مدفوعاتها، وعكست مواقفها من الحرب بالتفتيش عن سبل لتطبيع علاقاتها مع ايران وهذا ما اسمته الحكومة العراقية بـ(التآمر على العراق) وصرح الرئيس العراقي صدام حسين بقوله: " لولا العراق لأصبحت النساء العربيات في الخليج جواري لدى الايرانيين".

وتجاه هذا الوضع الحرج وعدم وجود افق قريب لانتهاء الحرب، حاول الرئيس صدام حسين حل مشاكله مع الكورد. لعله يتمكن من احتوائهم ودفعهم الى مقاتلة الايرانيين بدلاً من وقوفهم الى جانب ايران للعمل من اجل ايقاف عمليات القمع التي يقوم بها الجيش العراقي في كوردستان. وقد لعب دور الوساطة بين الحكومة العراقية والاتحاد الوطني الكوردستاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران الدكتور عبدالرحمن قاسملو الذي كان يتلقى الدعم والمساعدات من حكومة الرئيس صدام حسين ضد عمليات القمع التي يقوم بها الجيش الايراني في كوردستان الشرقية بايران.

وقد تفاجأ الناس بالتقدم السريع للمباحثات التي جرت بين الجانبين في بغداد، الا انه لم يوقع اية اتفاقية بين الجانبين بسبب معارضة تركيا لأية حقوق

ينالها الكورد في أي جزء من كوردستان. وكانت الحكومة العراقية بحاجة الى استرضاء تركيا التي كانت تسهل مرور متطلبات الحرب مع ايران عبر اراضيها ، كما ادرك الاتحاد الوطني انه ليس قادراً على تمشية مثل هذه الصفقة مع الحكومة من وراء ظهر بقية الاحزاب الكوردستانية وفشل في محاولة لإشراكهم معه، فكان عليه ليس مجابهة القوات الايرانية فحسب، بل الاحزاب الكوردستانية الاخرى التي ائتلفت في الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود). وتغيّر وضع الحرب لصالح ايران. فقد توقف تراجع الجيش الايراني على طول جبهات القتال وتحول الى هجوم شامل.

اذاً على العراق ان يقاتل ضد الجيش الايراني وضد الحركة المسلحة في كوردستان وضد طائفة الشيعة التي كانت تتعرض بدورها للتمييز والقمع فتتعاطف مع الجمهورية الاسلامية في ايران. ويعاني حزب البعث من انقسامات داخلية وصراعات سياسية. فقد استهلّ الرئيس صدام حسين استلامه السلطة من سلفه الرئيس احمد حسن البكر بإعدام وحبس العشرات من قادة وكوادر الحزب الذين كانوا يعارضون استئثار الرجلين بالحكم، فيطالبون بالديمقراطية والشرعية في الحزب.

وكانت المعارضة لنهج حزب البعث تتوسع افقياً وعمودياً، فقد شملت فئات واسعة من السكان، عندما غير البعث نهجه السابق، بتخليه عن سياسة التعاون ومشاركة الآخرين في الحكم، واصبحت الجبهة الوطنية القومية التقدمية التي كان عمادها حزب البعث والحزب الشيوعي مجمداً فتحول الحزب الشيوعي الى المعارضة وتخلى البعث عن كثير من اجراءات الإصلاح الزراعي لصالح المالكين ورؤساء العشائر بهدف كسب تأييدهم للنظام وجمدّ العديد من مواد قانون العمل وخاصة المتعلقة منها بزيادة الأجور والضمان والتقاعد. فزاد كل ذلك من استياء العمال والفلاحين كما زادت مصادرة الحريات واستخدام وسائل القمع والتعسف بشكل واسع فأدى الى ابتعاد فئات اخرى عن النظام وزاد من الطين بلة كوارث الحرب وارتفاع الأسعار وتقلص الخدمات العامة بسبب ازدياد

متطلبات الحرب، وحاولت الحكومة اسكات اصوات المعارضة بزيادة عمليات القمع، فامتلأت السجون بالمعارضين من مختلف القوميات والطوائف والآراء السياسية وجرت عمليات الابادة الشاملة ضد الأكراد والشيعة، راح ضحيتها عشرات الألوف في عمليات "الأنفال" والابادة بالأسلحة الكيمياوية وتدمير القرى والبلدات في كوردستان وتشريد سكانها الأكراد.

الوضع العربي

لم يكن الوضع العربي بأحسن من الوضع الداخلي في العراق. فقد تمكنت الدول الأستعمارية من تغيير الأوضاع في بعض الدول العربية التي تمارس سياسة معادية لها وان تدق اسفيناً بين بعضها. فقد تغيّر الوضع في الجمهورية العربية المتحدة بوفاة الرئيس المصري جمال عبدالناصر ومجيء محمد انور السادات رئيساً للدولة. كما جمدت اتفاقية الأتحاد بين العراق وسوريا فزاد الجفاء بينهما. وتغيّر الوضع في السودان، عندما غير الرئيس جعفر النميري نهجه الديمقراطي متحولاً الى سياسة القمع ضد القوى الوطنية السودانية الأخرى. وزادت الفرقة بين الدولتين اليمنيتين وحدثت اصطدامات مسلحة بينهما، وتغيّرت سياسة الرئيس محمد زياد بري في الصومال فصادر الحريات الديمقراطية وأخذ ينحاز الى جانب الغرب. وحدثت خلافات حادة بين المغرب والجزائر ادت الى القتال بينهما بسبب نزاعهما على الصحراء الغربية. وحدثت مشاكل بين السعودية واليمن الجنوبية. ان كل ذلك ادى الى انتهاء مرحلة (التضامن العربي) التي ظهرت بوادره في السبعينيات عندما عقد رؤساء الدول العربية مؤتمرهم في بغداد. وبدلاً من تضامن الدول العربية، ظهرت محاور عربية؛ (رابطة دول الخليج العربية) و(رابطة التعاون العربي) و(رابطة دول المغرب العربي) ولم تكن تلك الروابط العربية في وفاق بينها.

فقد تكونت رابطة دول الخليج العربية من المملكة العربية السعودية والكويت والقطر والبحرين وعمان والامارات العربية المتحدة. وتجاهلت هذه

الدول كون العراق دولة خليجية ورفضت انضمام العراق اليها، وعقد العراق مقابل تلك الرابطة «رابطة دول التعاون العربي»، ضمت العراق وجمهورية المصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية. وكان واضحاً ان هذه قد أسست لتنافس سابقتها من دول الخليج ولم تتقارب وجهات نظرها الآ عندما تهددت مصالحها جميعاً بأقامة الجمهورية الاسلامية ودعوة الخميني بتصدير الثورة الى سائر الدول الاسلامية في المنطقة.

واستمرت اسرائيل في احتلالها للاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وتجاهلت قرارات هيئة الأمم المتحدة، الداعية لإنسحابها عنها، بمساندة من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من استعادة جمهورية مصر العربية معظم مناطق سيناء المحتلة في حرب عام ١٩٧٣، الا انها اكملتها بمساومات آلت الى عقد اتفاق ثنائي بينها وبين اسرائيل وانفرادها بإقامة علاقات دبلوماسية معها. فأدى الى هجر مصر للصف العربي في اهم قضية توحد مواقف الدول العربية خلال اكثر من نصف قرن. وتمكن اسرائيل في حرب ١٩٧٣ من احتلال المزيد من اراضي سوريا في جولان وجبل الشيخ وكذلك احتلال الجنوب اللبناني لتعطيل قرار جامعة الدول العربية بتحويل مجرى نهر الليطاني وحرمان اسرائيل من المياه العربية العذبة.

الوضع الدولي

اهم حدث عالمي في اعتاب حرب الخليج الثانية هو انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك النظام الاشتراكي العالمي. وقد دشن هذا الانهيار اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في نيسان عام ١٩٨٥ وعمقه المؤتمر السابع والعشرين للحزب ومن ثم الكونفراس التاسع عشر للحزب في تموز ١٩٨٨.

وظلت الأفكار المخيمة على تلك المؤتمرات تتحرك بأتجاهات متناقضة،

فأخذت انعكاساتها الأولى في بلدان اوروبا الشرقية متخذة لها مساراً خارج الاشتراكية او خارج المفهوم الماركسي- اللينيني للاشتراكية، ثم بدأت تعبّر عن رفضها للشيوعية ولأحزابها وقيمها ومفاهيمها، ودفعت عملياً الاحزاب الشيوعية الى هامش الحياة السياسية بعيداً عن مركز القرار السياسي الحاسم وفي بعض البلدان الى تحريم نشاطها السياسي، ثم ارتدت هذه الافكار الى الاتحاد السوفياتي نفسه بعد ان تسللت العناصر التحريفية الى قيادة الحزب الشيوعي وتنظيماتها المختلفة، كما تسللت العناصر المرتدة عن الفكر الاشتراكي الى المراكز القيادية في الدولة، فمهدت لتفكيك الصرح الشامخ لتلك الدولة الاشتراكية الجبارة، ولإنهيار الاتحاد السوفياتي وتحويله الى رابطة هشة من الدول المستقلة. وتغيّرت الانظمة الاشتراكية في بلدان اوروبا الشرقية بالتخلي عن الاشتراكية والعودة الى النظام الرأسمالي، معتقدة ان الرأسمالية هي التي ستقدم الحلول لمشاكلها.

وسادت فكرة خاطئة وهي؛ ان القضاء على النظام الاستعماري يعني القضاء على الاستعمار وان طبيعة الدول الاستعمارية السابقة قد تغيّرت. غير ان شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التي ظفرت باستقلالها السياسي، لم تتخلص من التهديد والاستغلال الاستعماري ولا من التدخل الفظ في شؤونها الداخلية. ان الاستغلال الحالي والتدخل في شؤون الدول المستقلة النامية قد تكيفا وفقاً للظروف الدولية المعاصرة، وهما اللذان يشكلان مضمون الاستعمار المعاصر او الجديد.

يتميّز الاستعمار الجديد (الينوكولونيالي) عن الاستعمار القديم في ان اشكاله وطرائقه اكثر تنوعاً عن الاستعمار القديم وان مضمونه اكثر تعقيداً منه. ومع هذا فانهما يتسمان بطبيعة واحدة. فان سمة الاستعمار الجديد ومرونة مناوراته وسعيه الى تحقيق اغراضه عن طريق الصنائع، تجتمع مع السمة السابقة في توجيه الضربات المباشرة الى سيادة البلدان النامية والى مصالحها الوطنية. فلا زالت الدول الاستعمارية تعتبر نفسها اصحاب الحق التاريخي في

المستعمرات السابقة. فتتدخل بريطانيا عسكرياً في دول الكومونويلث كما تتدخل فرنسا في الدول الناطقة بالفرنسية في افريقيا دون الحصول على موافقة الدول الشرعية فيها. وكيف اذا تهددت مصالحها فيها؟

ولئن سارت الامبراطوريات الاستعمارية القديمة في طريق التفسخ والانهيار، فهذا لا يعني ان الامبرياليين لا يحاولون بناء نقاط ارتكاز جديدة على انقاضها في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. وفي هذا المجال، نشطت الولايات المتحدة الامريكية وبذلت جهوداً خاصة، فكان الحاصل ان عدداً من البلدان اصبح في وضع يحتله المستعمرون الامريكيون المعاصرون واصبحوا في وضع اكثر ملائمة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وما تدخل وعدوان الولايات المتحدة في فيتنام وكوريا الجنوبية وتايوان ومنطقة الخليج... الخ من حيث الجوهر الا شكل عصري للفتح الاستعماري. فهي تعتبر نفسها صاحبة الامر والنهي في هذه البلدان والبلدان التي تتدخل فيها عسكرياً بمختلف الحجج.

واصبح واضحاً، ان خطر حلول دولة استعمارية اقوى محل دولة استعمارية اضعف في البلدان المستقلة النامية قد يعود الى الميدان الدولي بعد انهيار الانظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية، وهي تلجأ الى اية وسيلة كانت، شرعية (عن طريق هيئة الأمم المتحدة) او غير شرعية (عن طريق حلف الشمالي الاطلسي) او (أي حلف اخر)، لأجل توسيع وتقوية موقعها في المستعمرات والبلدان التابعة السابقة.

فهي تلجأ الى الضغط والسيطرة السياسية العسكرية، والى مجموعة متقنة من الاجراءات الاقتصادية (الحصار الاقتصادى الجزئي أو الشامل) لتقويض اقتصاد هذه البلدان والى الاساليب الايديولوجية وشراء بعض الزعماء والفئات السياسية والاجتماعية، وتحاول ان تغرس في اذهان الشعوب، بانها كانت متنعمة في العهد الاستعماري وفي ظل حكومات عميلة رجعية اكثر من تمتعها في ظل استقلالها السياسي والاقتصادي، وهنا اساس البلاء.

واصبح بوسع البلد المعني ان يظفر بالاستقلال السياسي ويصفي القواعد الحربية في اراضيه ويتوصل الى اجلاء القوات الاستعمارية عنها ويفسخ المعاهدات الجائرة، ولكن كل هذا لايعني تصفية الاستعمار. فما الاستعمار من حيث الجوهر، غير استغلال واضطهاد الشعوب، بصورة مباشرة او غير مباشرة، تحت علمها او علم هيئة الامم المتحدة في الظروف الراهنة.

ان الكتل الحربية التي تغطي معظم مناطق العالم (الناتو والسنتو والسياتو وانزوس) تخدم الاهداف الاستعمارية. ويعتبر حلف الشمال الاطلسي (الناتو) بمثابة عصبة المستعمرين العليا. فان الطاقة الحربية التي تمتلكها الدول الاستعمارية المشتركة فيها، موضوعة في خدمة الاستعمار المعاصر. ان هذه الكتل العسكرية تعطي لنفسها الحق في التدخل العسكري في أية دولة "لإقرار السلام".

وخلال السنوات ١٩٤٥-١٩٤٩ استخدمت بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية القوة المسلحة ضد سوريا ولبنان واندونيسيا والملايو والفلبين ومدغشقر ولاؤوس وكمبوديا، وفي عام ١٩٥٠ اقتحمت الولايات المتحدة، تحت علم هيئة الامم المتحدة اراضي جمهوري كوريا الديمقراطية الشعبية. وفي عام ١٩٥٧ تدخل الامبرياليون في غواتيمالا، وفي عام ١٩٥٤ شنت فرنسا في غضون تسعة اعوام الحرب ضد الشعب الجزائري، ونكل البريطانيون في اعوام١٩٥٠- ١٩٦٥ بالشعب الكيني، وفي ١٩٥٦ كانت مصر هدفاً للعدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي، وفي عام ١٩٥٨ هدد الأمريكان والبريطانيون الثورة في العراق، وفي ١٩٦١ انزلت بلجيكا قواتها المظلية في كونغو وفي عام ١٩٦١ دفعت الولايات المتحدة العصابات المأجورة لغزو كوبا. وفي بعض الحالات شق الامبرياليون الطريق بالحراب امام الرجعية المحلية في السلطة.

وقد اعتقد الرئيس صدام حسين بأن الوضع الداخلي والعربي والدولي هو

لصالح الاستيلاء على الكويت، ففي الداخل انفرد حزب البعث بالسلطة مرة اخرى بعد ان صفى الجبهة الوطنية وابعد الشيوعيين الذين يعارضون المغامرات العسكرية عنها. وتمت تصفية الحركة المسلحة الكردية وتدمير القرى والمدن الكردية. وتمكن العراق- خلال الحرب مع ايران- من توسيع وتقوية الجيش العراقي بشكل لم يسبق له مثيل. وان الوضع العربي المفكك والصعوبات المالية البترولية، ومناخ الانفراج والتعاون الدولي وانحسار سياسة الحرب الباردة في العالم، ان كل ذلك يبعد امكانية الدول الاستعمارية لخوض غمار حرب واسعة وطويلة مع جيش متمرس في القتال ومسلح بأحدث وأفتك انواع الاسلحة. اعتبر القادة العراقيون ان جميع الظروف هي الى جانب القيام بتلك المغامرة العسكرية لضم الكويت، وسرعان ما تخفت الضجة العالمية وتستقر الاوضاع في المنطقة.

الجذور التاريخية لأزمة الكويت

الأدلة التاريخية والقانونية لحق العراق في الكويت(*)

كانت الكويت مشيخة لها مركز هام للتجارة الآخذة بالاتساع بين اوروبا والشرق الأقصى. وكان البرتغاليون قد دخلوا الخليج في اواخر القرن السابع عشر وتبعهم الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون للبحث عن افضل مراكز التبادل التجاري لشركات الهند الشرقية التابعة لهذه البلدان. وخلال القرن الثامن عشر اصبحت مصالح ونشاط هذه البلدان في الخليج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاوروبية والصراع من اجل السيطرة على الهند. وحاول شيوخ الكويت التزام جانب الحياد، ولكن عندما استحال عليهم ذلك، ايّدوا بريطانيا بصورة عامة.

وكانت الامبراطورية العثمانية مسيطرة على مدينة البصرة التي كانت تحت ادارة (متسلم). وخلال الحملة التي شنها مدحت باشا في عامي ١٨٧١-١٨٧٢ التي تهدف الى اعادة السلطة العثمانية الى البصرة، عُين شيخ الكويت (قائمقاماً) من قبل العثمانيين الذين يعتبرون الكويت جزءاً من ولاية البصرة، غير ان سيطرة العثمانيين كانت سيطرة أسمية ولم يكن وضع الكويت واضحة المعالم.

اما الدول الاجنبية الاخرى، بريطانيا، فقد عقدت عام ١٨٩٩ اتفاقية سرية مع شيخ الكويت، يلزم الشيخ نفسه فيها بعدم تأجير اراضيه الى اية دولة اخرى دون موافقة بريطانيا، وذلك مقابل مبلغ من المال يدفع سنوياً للشيخ. وقد

(*) لخصت هذه المعلومات من مارثا دوكاس- ازمة الكويت- العلاقات الكويتية- العراقية ١٩٦١- ١٩٦٣- دار النهار للنشر - بيروت.

ادى ذلك الى حدوث ازمة سياسية بين الدولة العثمانية وبريطانيا، تمت تسويتها بالابقاء على الوضع في الكويت وتجاهل وجود الاتفاقية السرية بين بريطانيا وشيخ الكويت. وقد استمر هذا الوضع الغامض عن وضع الكويت حتى عام ١٩١٣، وقد اعتبرت الكويت "قضاءً" ذا حكم ذاتي "تابع للامبراطورية العثمانية، وذلك بموجب المعاهدة البريطانية - العثمانية عن منطقة الخليج.

وفي نهاية الحرب العالمية الاولى، كانت بريطانيا البلد الاوروبي الوحيد في منطقة مابين النهرين (ميزوبوتاميا) وشبه الجزيرة العربية. وفي عام ١٩٢٢ حاول البريطانيون ازالة اسباب النزاع بين المشيخات، فحددوا بموجب معاهدتي المحمرة والعقير الحدود المشتركة بين العراق والكويت وبين الكويت والمملكة العربية السعودية. وكانت على بريطانيا ان تمنع العراق والسعودية عن محاولة ضم الكويت.

وظلت الصحف العراقية تطالب بضم الكويت الى العراق على اساس انها كانت جزءاً من ولاية البصرة في العهد العثماني. وفي عام ١٩٣٨، في عهد الملك غازي اعلنت وزارة الخارجية العراقية تأييدها لضم الكويت. ومع ان بريطا يا تمكنت من منع العراقيين من العمل لضم الكويت، الا ان العراق لم يتنازل ابداً عن المطالبة بالسيادة على الكويت.

وفي عام ١٩٣٦ بدأ البريطانيون بالتنقيب على النفط في الكويت بعد ان حصلوا على امتياز لاستثماره لمدة ٧٥ عاماً، بالمناصفة بين شركة الانكلو-فارسية وشركة نفط الخليج الامريكية. ووصل نمو صناعة النفط في الكويت الى الذروة خلال حكم الشيخ عبدالله سالم الصباح (١٩٥٠- ١٩٦٥)، واصبحت بريطانيا تعتمد على الكويت للحصول على ٤٠٪ من صادراتها النفطية سنوياً. وخلال الخمسينيات بلغت حصة الكويت من احتياطي النفط المثبت في العالم حوالي الخمس، وكانت لبريطانيا ربع اسهم شركة نفط الكويت، بالاضافة الى دفع حاكم الكويت على استثمار ثلث مدخوله السنوي في بريطانيا. وفي

عام ١٩٦١ كانت ثروة امير الكويت تشكل حوالي ١٦٪ من مجموع السيولة النقدية المتوفرة في منطقة الاسترليني.

وحاول البريطانيون بعدة محاولات خلال الخمسينيات لتنظيم العلاقة بين الكويت والعراق.

وكان العراق قد قبل بحقيقة وجود الكويت، ولكنه لم يتنازل عن مطالبة بالسيادة عليها ولم يعترف بها اعترافاً قانونياً، كما لم ترسم الحدود بينهما بشكل دقيق وثابت.

وجرت المحاولات الاولى في عام ١٩٥٣ حول اعطاء الكويت مائة مليون غالون من مياه الشرب يومياً عن طريق مد انبوب من شط العرب، مقابل اعطاء العراق حق استخدام الاراضي الكويتية المجاورة لأم قصر العراقي لمدة ٩٩ سنة لبناء مرفأ عراقي هناك. وقد فشلت المفاوضات لأنها تعني التخلي الضمني عن مطالبة العراق بضم الكويت اليه.

وفي المفاوضات التي جرت عام ١٩٥٦ جرى تعديل المشروع السابق. على ان يحصل العراق على حق ضخ البترول عبر الأراضي الكويتية الى ميناء الأحمدي ووضع مشروع لترسيم الحدود بين البلدين، الا ان اكتشاف البترول في المنطقة المتنازع عليها حال دون اكماله. وفي عام ١٩٥٨ اقترح رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ترسيم الحدود بين البلدين، والاعتراف بسلطة امير الكويت عليها اذا وافق على الانضمام الى الاتحاد الهاشمي المكون بين العراق والاردن، الا ان امير الكويت رفض هذا العرض.

وقد احدثت الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ خلافات بين عائلة ال صباح حول قيمة التحالف مع بريطانيا والمستقبل السياسي للكويت. وكان امير الكويت يسعى الى تحقيق الاستقلال الفوري والانضمام الى الجامعة العربية، الا ان العراق كان يعارض ذلك للأسباب السابقة، ولم تكن بريطانيا متحمسة لانضمام الكويت الى الجامعة العربية بسبب نفوذ الدول العربية المناوئة للأستعمار داخل الجامعة.

ومنذ عام ١٩٥٩، عندما دب الخلاف بين العراق ومصر، سارت كويت تدريجياً وبمساعدة بريطانيا نحو الاستقلال، وقد بدأ البريطانيون بتسليم المؤسسات الحكومية الى السلطة الكويتية. وطلبت الجمهورية العراقية والعربية المتحدة فتح قنصلية لهما في الكويت. وقد عارضت الدول العربية فكرة انضمام الكويت الى دول الكومونويلث وعارض رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم ذلك في خطاب له اذيع من راديو بغداد في ٣٠ نيسان ١٩٦١ وحث امير الكويت بـ" عدم السماح للامبّريالية باحداث التفرقة في صفوف ال الصباح ووعدهم بتأييدهم على الدوام" وقد اعتبر ذلك بان مستقبل الكويت يهم العراق مباشرة.

وتم الغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ التي فرضت بريطانيا بموجبها حمايتها على الكويت، وإبرم اتفاق جديد يخول الكويت بتسيير علاقاتها الخارجية دون الإعلان الرسمي عن استقلال الكويت. وبعد يومين من ذلك تقدمت الكويت بطلب رسمي للانضمام الى الجامعة العربية. وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمس ان جميع البلدان العربية ارسلت رسائل ودية بمناسبة حصول الكويت على الاستقلال الكامل ماعدا العراق.

وقد ارسل رئيس وزراء العراق اللواء عبدالكريم قاسم برقية الى امير كويت في ٢٠ حزيران ١٩٦١، رحب بالغاء "اتفاقية ١٨٩٩ المزورة وغير القانونية التي عقدها قائمقام الكويت الشيخ مبارك دون معرفة السلطات العراقية التي كانت قائمة بصورة شرعية انذاك.

وعقد عبدالكريم قاسم في ٢٥ حزيران ١٩٦١ مؤتمراً صحفياً قال فيه: "ان الاتفاقية كانت تدبيراً لوضع حد فوري للاستعمار ولزرعه بوسيله اكثر غدراً وخداعاً."، وقال: "اننا لم نقم بثورتنا للحصول على الاستقلال غير الكامل وطالما ان هناك اجزاء من الوطن العربي لا تزال تحت استغلال الاجنبي والمستعمر، فمعنى ذلك ان الثورة المباركة لم تحقق اهدافها.

اننا قادرون على تحصيل حقوقنا ، ولكننا دائماً نلجأ الى الوسائل السلمية، ان الوسائل السلمية لا تنفع مع الامبريالية لأن الامبريالية عدوة السلام". وقد اعتبر ذلك تهديداً باتخاذ اجراءات عسكرية.

وقد اجتمع امير الكويت في ٢٦ حزيران ١٩٦١ بالقنصل العام البريطاني الذي اكدّ له عزم بريطانيا على الدفاع عن الكويت، فاصدر الامير بياناً جاء فيه: "ان الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً، وحكومة الكويت وشعبها مصممان على الدفاع عن استقلال الكويت، والحكومة مقتنعة بان الدول الصديقة والمحبة للسلام، ولاسيما الدول العربية الشقيقة ستساند الكويت في الحفاظ على الاستقلال".

وفي بغداد، سلمت وزارة الخارجية مذكرة تفصيلية الى البعثات الدبلوماسية، تشرح مطالب العراق. ولكن ايران والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة(مصر وسوريا) قد ايّدت موقف الكويت، اما الاتحاد السوفياتي، فقد ايد موقف العراق.

وعلى الرغم من ان المراجع الدبلوماسية البريطانية اكدت على عدم وجود دلائل تدل على ان العراق ينوي استخدام القوة لضم الكويت، الاّ انها بدأت بتحشيد قواتها البحرية في الخليج منذ ٢٩ حزيران ١٩٦١، كما نزلت القوات البرية الى الكويت. فأعلن رئيس وزراء بريطانيا هارولد ماكملان، ان القوات البريطانية وضعت تحت تصرف امير الكويت بناءً على طلبه.

نفى العراق حشد أية قوات عسكرية له على الحدود مع الكويت، فطلب اجتماع عاجل لمجلس الامن الدولي" لبحث تهديد بريطانيا المسلح لاستقلال وامن العراق". كما تقدمت بريطانيا والكويت طلبين لعقد اجتماع لمناقشة " تهديدات العراق لاستقلال الكويت".

اجتمع مجلس الأمن الدولي في ٢ تموز ١٩٦١، ولكنه لم يتخذ أي قرار لمصلحة أي طرف من اطراف النزاع.

وانتقدت الصحف العربية عبدالكريم قاسم متهماً اياه" اعادة قوات الامبريالية البريطانية الى الشرق الاوسط. في حين اكد قاسم للصحفيين بأن العراق لن يستخدم القوة ابداً ضد الكويت ولكنه شدد على ان الكويت" ستعود الى الوطن الأم".

وفي الاجتماع الرابع لمجلس الأمن الدولي، قدم المندوب البريطاني مشروعاً يدعو فيه العراق الى احترام استقلال الكويت. ولكن المندوب العراقي رفض مشروع القرار ودعى الى سحب القوات البريطانية.

واصدرت السفارة العراقية في لندن في تموز ١٩٦١ بياناً اكدّت فيه على الموقف العراقي الاساسي من الكويت، وانتقد البيان بشدة حماية بريطانيا للحكام الرجعيين في الكويت.

واقترحت الكويت على الجامعة العربية امّا اعتراف العراق باستقلال الكويت او ارسال قوات من الجامعة العربية لحماية الكويت، فاذا تحقق أي منهما، فأن الكويت تطلب من بريطانيا سحب جميع قواتها من الكويت. واعتبر عبدالكريم قاسم هذا الاقتراح في مؤتمر صحفي، بانه حماية للمصالح البريطانية من قبل العرب. وقد عرض الكويت دفع ٤٠ مليون دينار للعراق مقابل اعتراف العراق باستقلالها.

وكان هناك خلافات في الرأي في الجامعة العربية بين العراق والعربية المتحدة. وقد تبنّى مندوب العربية المتحدة ارسال قوة سلام عربية الى الكويت كبديل للقوات البريطانية، بينما يطالب العراق بضم الكويت ودون قبولها عضوة في الجامعة العربية.

وقدم المغرب اقتراحاً من خمس نقاط الى الجامعة وهي: "(١) ان تطلب الكويت انسحاب القوات البريطانية. (٢) ان يمتنع العراق عن استخدام القوة لضم الكويت. (٣) ان تؤيد الجامعة العربية أية رغبات يبديها الشعب الكويتي بالوحدة او الاتحاد مع بلدان عربية اخرى. (٤) ان تشكل الجامعة العربية قوة

للمحافظة على السلام تحل محل القوات البريطانية في الكويت. (٥) ان تقبل الجامعة انضمام الكويت الى الأمم المتحدة. وفي اجتماع الجامعة في ٢٠ تموز وافق الاعضاء جميعاً باستثناء العراق على الاقتراح المغربي. ولكن العراق استمر على موقفه السابق.

وفي ٩ ايلول ١٩٦١ آلت العلاقات المتأزمة بين عبدالكريم قاسم والحركة الكردية الى صدام مسلح اشغل الجزء الكبير من اهتمام قاسم، واستمرت هذه الازمة الجديدة وازمة مفاوضات البترول فيما بعد قرابة ٢٦ شهراً، انتهت بانقلاب عسكري على عبدالكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ أودى بحياته وبحكمه. وان الذين وصلوا الى السلطة لم يكونوا من الذين يطالبون بضم الكويت، فانتهت الازمة انذاك باجراء مساومة مالية بين الحكومة الجديدة مقابل اعتراف بقبول الكويت في الجامعة العربية ومن ثم في هيئة الامم المتحدة.

وطلبت الكويت من بريطانيا سحب قواتها منها حال وصول قوة السلام العربية الى اراضيها؛ فوصلت هذه القوات في ٢٠ ايلول، وبدأت القوات البريطانية بالانسحاب.

الاسباب المباشرة لاحتلال الكويت

ان الاسباب المباشرة لإقدام الحكومة العراقية لاحتلال الكويت هي:

اولاً: اعتبار- اسوة بالحكومات العراقية السابقة- ان الكويت جزء من العراق، وان الاستعمار البريطاني هو الذي استقطعها منه وان عمل العراق لاستعادة هذا الجزء السليب من اراضيه عمل مشرع.

ثانياً: ورد في الوثائق البريطانية لعام ١٩٢٩[*]. ان القوميين في العراق لا

(*) تقرير المستشار البريطاني لوزارة الداخلية (ادموندز) الى وزارة المستعمرات البريطانية عام ١٩٢٩ حول مستقبل محافظة كركوك- محفوظة ضمن وثائق البلاط الملكي العراقي).

يعتقدون بامكانية الاحتفاظ بضم كوردستان الجنوبية الى النهاية، وان الكرد سيسعون للالتحاق ببني جلدتهم في تركيا وايران لتكون دولة كردية، فعلى القوميين العرب التوجه نحو بني جلدتهم في الغرب والجنوب.

ثالثاً: ان الحكومة التي تنازلت عن مناطق اقليمية في اراضي ومياه العراق لايران في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مقابل تخلي الحكومة الايرانية عن مساعدة الكرد في نزاعهم معها، كلفها ثماني سنوات من الحرب الطاحنة (١٩٨٠-١٩٨٨) لاسترداد تلك المناطق بعد سقوط حكومة الشاه، نجم عنها استنزاف موارد العراق وتراكم الديون عليه، فلم تجد الحكومة مخرجاً من الازمة المالية الا بالقيام بمغامرة عسكرية للاستيلاء على المناطق الغنية بالبترول في الخليج مبتدئة بالكويت.

واذ امعنا النظر في الاسباب المباشرة لاقدام الحكومة الدخول في حرب طويلة مع ايران او الحرب في الكويت، نرى ان خيوطها ترتبط بالسياسة الخاطئة حيال حل المسألة القومية الكردية. وبدلاً من اقدامها على التنازل للأكراد في مطالبهم المشروعة، تنازلت عن مناطق اقليمية لحكومة الشاه في ايران مقابل تخليها عن الدعم السياسي والعسكري للحركة الكردية المسلحة بقيادة مصطفى البارزاني، ليسهل لها القضاء عليها. ولكن- كما قلنا- كلفه ذلك ثمان سنوات من الحرب المدمرة، ادخلتها في مأزق مالي واقتصادي لا مخرج منه، حاولت الخروج منه بتلك العملية لاحتلال الكويت التي أتت على ما تبقى من الطاقات الاقتصادية والعسكرية للبلاد، وفرض حصار اقتصادي على شعب العراق وخلق حالة من الفاقة والعوز في عموم البلاد.

لقد كان مفتاح التحاشي في كل ذلك، هو السير باخلاص في طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية واتباع سياسة التحالف مع القوى الوطنية الاخرى وإقامة حكم إئتلافي لمجابهة التآمر الرجعي والاستعماري، والحفاظ على القدرات الاقتصادية والعسكرية للعراق.

وتجاه هذا الوضع المتأزم وتصعيد الصراع بين مختلف اطراف المشكلة وتجمع

المخاطر عن احتمال اندلاع حرب شاملة ضد العراق، وقد خرج لتوه عن حرب طاحنة مع ايران استمرت ثمان سنوات وأودت بحياة ألآلاف المؤلفة من شباب العراق واستنزفت موارد الدولتين اللتين أممتا مواردهما البترولية، رأيت من الواجب التدخل شخصياً لدى السيد الرئيس صدام حسين بهدف ايجاد مخرج للازمة الساخنة، باقناعه لايجاد سبيل للتراجع بدلاً من احتمال هزيمة عسكرية، لتغيير مجرى الصراع من كونه صراعاً بين الدول العربية، ادى الى انقسام حاد في صفوفها واضعف مواقفها تجاه الاحتلال الاسرائيلي لأراضي الدول العربية. كما سيؤدي حتماً الى زيادة التواجد العسكري والسياسي للدول الاستعمارية في منطقة الخليج دفاعاً عن مصالحها البترولية والستراتيجية في تلك المنطقة، الى صراع بين العرب من جهة وبين اسرائيل والدول المؤيدة لها من جهة اخرى.

ربما هناك قائل يقول، ما لك تتدخل في قضية لا ناقة لك فيها ولا جمل؟

ولكنني اقول: لي فيها اكثر من ناقة وجمل. لأن نتائج هذه المغامرة العسكرية التي تحمل في طياتها احتمال الهزيمة العسكرية والسياسية، يتحملها العرب والكرد على السواء. فتدخلت للحيلولة دون تصعيد التوتر ولتحاشي اندلاع حرب شاملة في المنطقة. ففي ١١ آب ١٩٩٠ وجهت مذكرة الى الرئيس صدام حسين هذا نصها:

بغداد في ١١/ ٨/ ١٩٩٠

السيد الرئيس الموقر

تحية خالصة... في هذا الظرف المليء بالمخاطر على مستقبل البلاد والمنطقة، لي الأمل بان سيادتكم ستتصرفون بالحكمة الى جانب الشجاعة لانقاذ البلاد من مخاطر حرب مدمرة والوصول الى شاطئ السلام.

تدور في ذهني فكرة رأيت من الواجب الافصاح بها لسيادتكم دون اشغالكم بمقدمات طويلة وهي:

ان الدول الكبرى، لأول مرة، قد اجتمعت على اصدار قرار من مجلس الامن يدين الاجراء العراقي في الكويت ويطلب انسحابه منها بدون قيد او شرط. ورغم صدور القرار باجماع آراء الدول الكبرى، الاّ ان كل دولة تتصرف حياله بشكل مغاير للأخرى. وابرز ما في الأمر هو تحرك الولايات المتحدة الامريكية في نطاق حلف الشمال الاطلسي، الامر الذي يثر، حتماً، حساسية الدول الاخرى. ان العراق محاط بدول لها مطامع اقليمية فيه. وقد ذكرت لسيادتكم قبيل انتهاء الحرب مع ايران بأن تركيا التي تطمع في استعادة " ولاية الموصل" الغنية بالبترول، قد تكون البديلة في سلسلة المخططات المدبرة ضد العراق اذا خرج العراق منتصراً في الحرب مع ايران.

ان بيانكم بشأن احتمال اعتداء اسرائيل على العراق تحت مظلة امريكية شيء محتمل، ولكن غير مقبول عربياً. والآن تجري الاستعدادات لخلق مظلة عربية لكل القوات الاجنبية التي تتجمع في المنطقة. ويعلم سيادتكم ان هناك قرارات عديدة من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تدين جميعها احتلال اسرائيل للاراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا ولبنان، ولكن بقيت تلك القرارات مجمّدة بسبب خلافات الدول الكبرى حيال تنفيذها. انني اتساءل: ألا يمكن اثارة مسألة كل " الاحتلالات" في المنطقة الآن؟، اقصد بالضبط ربط قضية الكويت وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بشأنها بقضية تنفيذ القرارات الآخرى لهيئة الأمم المتحدة بشأن انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة؟.

وتوضيحاً لذلك اعرض على مقامكم ما يأتي:

الطلب من هيئة الأمم المتخدة ومجلس الأمن ما يأتي:

١- استعداد العراق لسحب كافة قواته المسلحة، العسكرية والمتطوعين،

من الكويت مقترناً بجدول زمني، يحدده مجلس الأمن، مع انسحاب اسرائيل لقواتها من الاراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان والجنوب اللبناني) على ان يحل قوات دولية محايدة في المناطق المذكورة.

٢- سحب القوات الامريكية من اراضي المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج واحلال قوات عربية محايدة هناك لطمأنة السعودية على الحفاظ على سلامة حدودها، واحلال قوات دولية محايدة تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة في منطقة الخليج لحين عودة السلام الى المنطقة.

٣- اجراء استفتاء او انتخابات حرة تحت اشراف هيئة دولية محايدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ليقرر الشعب الفلسطيني مصيره بحرية تامة.

وعلى ضوء الاجراءات اعلاه، يجري تنظيم العلاقات العربية - الاسرائيلية وفق ميثاق هيئة الامم المتحدة لتحقيق حل عادل وشامل لمشاكل المنطقة وتحقيق سلم دائم ووطيد فيها.

السيد الرئيس... هذه فكرة أولية، وفي حالة قبولها من قبلكم، يمكن دراستها بالتفصيل من قبل وزارة الخارجية لصياغتها صياغة قانونية ودبلوماسية مشفوعة بالوثائق الرسمية اللازمة وتقديمها الى هيئة الامم المتحدة ومجلس الأمن. ومن المفيد جداً مبادرة سيادتكم بالاعلان عنها اعلامياً للرأي العام العربي والعالمي، في اعتقادي ستكون نتائجها كالآتي:

١- في حالة رفض اسرائيل للمشروع، واغلب الظن انها ترفضه، ستنبري الولايات المتحدة لدعم موقف حليفتها الستراتيجية، ولكن من موقف ضعيف في هذه المرة، الأمر الذي سيؤدي الى زيادة الخلاف في الرأي بين الدول الكبرى، لأن الاتحاد السوفياتي والصين، العضوين

الدائمين في مجلس الامن، كانا دوماً الى جانب انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، وقد يؤدي ايضاً الى تخلخل في موقف فرنسا.

٢- يكسب تأييد الرأي العام العربي والإسلامي، وحتى العالمي الى حدّ ما، حول اجراء حل شامل لقضايا المنطقة التي اندلعت فيها الحرب عدة مرات.

٣- وفي حال رفض هذه المبادرة السلمية، يمكن تحويل الصراع ضد الصهيونية والامبريالية الامريكية الرافضتين للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرارات الهيئة الدولية، وستنحرج مواقف الدول العربية المرتبطة بالولايات المتحدة.

ان هذا الطلب يتفق مع الشعار القومي في تمكين الشعب العربي الفلسطيني «من تمكينه» لتقرير مصيره بنفسه على وطنه فلسطين ويعني هذا التمسك بالشعار الوطني القاضي بالدفاع عن استقلال البلاد وحريته اذا تعرضا للعدوان، ولكن اذا شعر الانسان بانه يقف على ارضية هشة لا تقوى على حمله، ليس بعار ان ينسحب ليقف على ارضية صلدة تقوى على حمله. يقتضي ان نفكر في وضع العدو في الزاوية لا وضعنا فيها. وقد كان العراق يدافع عن استقلال سائر الاقطار العربية وقضاياها القومية الاساسية، يجب ان يبقى كذلك.

عهدي بسيادتكم انكم ستتصرفون بحكمة لتجنيب البلاد مزيداً من الضحايا والآلام، وقد خرج تواً من مآسي حرب طويلة طاحنة.

مع تحياتي الخالصة.

المخلص

د. مكرم الطالباني

لم اكن اتوقع استجابة الرئيس صدام حسين للاقتراحات الواردة في المذكرة،

ولكنه جمع مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في مساء نفس اليوم ١١/٨/ ١٩٩٠ وعرض عليهم الفكرة وكأنها من عنده، بعد ان اجرى عليها تعديلات لم تكن مسهلة لتقبلها من الجهات المعنية. ان طرح الفكرة على المجلسين باسمه قد اكسبها قوة. ففي مساء اليوم الثاني ١٢ آب ١٩٩٠ اعلنها مبادرة سلمية لحل كافة مشاكل المنطقة سوية من محطات الإذاعة والتلفزيون العراقية واليكم نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

مساهمة منّا في خلق اجواء سلام حقيقي في المنطقة وتسهيلاً لوضع المنطقة في حالة استقرار، وكشفاً لزيف امريكا وحليفتها المسخ اسرائيل، وفضحاً لعملائها الصغار وجرائمهم ضد الأمة وتوكيداً للحق من موقع الاقتدار المؤمن بالله والشعب والأمة، قررنا ان نتقدم بالمبادرة التالية:

لقد حاولت الولايات المتحدة الامريكية ان تغطي على تحركاتها المعادية للانسانية وشعوب المنطقة بدعوى ان قرارات المقاطعة الاقتصادية للعراق هي احتجاج على مساعدة العراق لأهل الكويت الذي انقذوا انفسهم من حكم آل صباح، ثم طار صوابها يوم قرر الكويتيون والعراقيون اعادة وصل ما قطعه الاستعمار الانكليزي بين العراق والكويت بعد ان كانت الكويت جزاءً من العراق حتى الحرب العالمية الأولى، ولم يعترف العراق بما اقدم عليه الاستعمار من الجريمة حتى الوقت الحاضر، ثم راحت امريكا تحشد الأساطيل الحربية واسراب الطائرات وتدق طبول الحرب ضد العراق بدعوى مواجهة التهديد العراقي للسعودية. وان شرارة الحرب، ان هي ابتدأت، ستحرق الكثيرين وتسبب لمن يكون في ميدانها ويلات كبيرة، وبغية وضع الحقائق كما هي في مواجهة الرأي العام العالمي والغربي منه بوجه

خاص، وكشف زيف ادعاءات امريكا في انها تناصر قضايا وحقوق الشعوب وتسعى للمحافظة على أمن ومصالح الغرب فحسب.

فإني اطرح ان تحل كل قضايا الاحتلال والقضايا التي صوّرت بأنها احتلال في المنطقة، كلها وفق اسس ومبادئ واحدة ومنطلقات يضعها مجلس الأمن، كما يلي:

١- إعداد ترتيبات انسحاب وفق مبادئ واحدة لانسحاب اسرائيل فوراً وبلا شروط من الاراضي العربية المحتلة في الفلسطين وسوريا ولبنان، وانسحاب سوريا من لبنان، الانسحاب بين العراق وايران، و وضع ترتيبات لحالة الكويت، وان تنسحب الترتيبات العسكرية في توقيتاتها وكل ما يتصل بها من ترتيبات سياسية، على كل الحالات و وفق نفس الأسس والمبادئ والمنطلقات المعتمدة، آخذين بنظر الاعتبار الحقوق التاريخية للعراق في ارضه، واختيار شعب الكويت. وان تكون البداية في تطبيق البرنامج لما هو اسبق للاحتلال وما سمي احتلالاً. مبتدئين بتطبيق كل ما صدر من قرارات لمجلس الأمن وهيئة الامم المتحدة لكل الحالات، وهكذا وصولاً الى اقرب حالة فيها. وان تطبق نفس الاجراءات التي اتخذها مجلس الأمن حيال العراق، تجاه من لا يلتزم بهذا الترتيب او يتجاوب معه.

٢- بقصد اظهار الأمور على حقيقتها امام الرأي العام العالمي ليحكم وفق شروط موضوعية بعيداً عن الرغبة والضغط الامريكيين، نرى ان تنسحب فوراً من السعودية القوات الامريكية والقوات الاخرى، التي استجابت لمؤامرتها وان تحل محلها قوات عربية يحدد حجمها وجنسيتها وواجباتها واماكن تواجدها مجلس الأمن الدولي يعاونه الامين العام للامم المتحدة وبالاتفاق على جنسيات القوات العسكرية بين العراق والسعودية وان لا يكون من بينها قوات من حكومة مصر التي اتخذت منها امريكا متكأ لها في مؤامرتها ضد الأمة العربية.

٣- ان تجمد فوراً كل قرارات المقاطعة (الحصار) ضد العراق وتعود الأمور الى مجراها الطبيعي في التعامل الاقتصادي والسياسي والعلمي بين العراق ودول العالم ولا تعود تلك القرارات الى البحث والتطبيق الاّ على من تنطبق عليه في حالة خرقه لما ورد ذكره في (١، ٢، ٣) اعلاه.

وفي كل الاحوال عندما لا تتجاوب امريكا وحلفاؤها والصغار من عملائها مع مبادرتنا هذه، فاننا سنقاوم بقوة، نحن والخيّرون من أبناء الامة العربية والعراق العظيم نزعاتها الشريرة ومخططاتها العدوانية، وسننتصر بعون الله، وسيندم الاشرار على فعلتهم بعد ان يخرجوا مدحورين ملعونين من المنطقة يجرون اذيال الخزي والعار.

والله اكبر، وليخسأ الخاسئون

صدام حسين
١٢/ ٨/ ١٩٩٠
٢١/ محرم/ ١٤١١هـ

ملاحظات حولة - المبادرة السليمة" للرئيس صدام حسين

كان الهدف الاساسي للاقتراح المقدم للرئيس العراقي صدام حسين للقيام " بمبادرة سليمة" هو افساح المجال للانسحاب من الكويت دون فقد ماء الوجه.

الاّ ان التفكير بايجاد وسيلة للتراجع، اقتضى وزن القضايا الملتهبة في المنطقة بشكل دقيق والبدء بحل المسائل من التي هي ملتهبة الآن والتي ادت الى وضع ساخن ينذر باندلاع حرب شاملة، الا ان الرئيس صدام حسين قد وضع جميع المسائل الاخرى حسب التسلسل التاريخي لحدوثها في المقدمة دون ان يعطي وعداً قاطعاً بالانسحاب من الكويت. وتضمن البيان هجوماً عنيفاً على الولايات المتحدة، في حين ان التعامل من اجل حل المشاكل المسطرة في البيان سيجرى معها وهي التي تلعب الدور الحاسم في حلها.

لقد جربت الدول العربية اجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بالقوة العسكرية وحدثت خمسة حروب كبيرة في المنطقة، ولكن بسبب مساندة الولايات المتحدة للموقف العدواني لحليفتها (الستراتيجي) اسرائيل، تمكنت من تجميد جميع القرارات الصادرة من الهيئة الدولية القاضية بانسحاب اسرائيل. ويطلب الرئيس العراقي الآن، بعد اضافة مشكلة الكويت الى المشاكل القائمة في المنطقة، انسحاب اسرائيل "فوراً وبلا شروط" من جميع الاراضي العربية وان ينظر في موضوع ما سمي بـ "احتلال الكويت" الى اخر القائمة، واذا رفض اسرائيل الأنسحاب من الاراضي العربية تفرض عليه الهيئة الدولية نفس العقوبات المفروضة على العراق. والمعروف ان الولايات المتحدة استخدمت حق الرفض (الفيتو) مرات في مجلس الأمن لصالح اسرائيل، فكيف الآن وقد مس العراق المصالح الستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها باحتلال الكويت؟. وبدلاً من ان يمهد الرئيس العراقي الطريق امام انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة من خلال مساومات معقدة بينه وبين الدول العربية التي احتلت اراضيها، وضع المسألة الصعبة والمعقدة في المقدمة. ان الف باء الدبلوماسية لحل المسائل المعقدة هو ان تبدأ بالمسائل السهلة القابلة للحل، وقد تمهد لحل المسائل الاخرى الاكثر صعوبة. اما الذين يرفضون حل المشاكل، فانهم يضعون في المقدمة المسألة الصعبة التي تقف بوجه حل المسائل الاخرى. ومن الصعب التساوي بين الانسحاب الاسرائيلي الذي لا يؤيده بعض الدول الامبريالية والانسحاب من الكويت الذي اجتمعت الدول الكبرى والمجتمع الدولي قاطبة للمطالبة به.

ان المطالبة بانسحاب القوات الامريكية وحلفائها " فوراً" من السعودية لتحل محلها قوات عربية " يحدد حجمها وجنسيتها و واجباتها واماكن تواجدها مجلس الأمن" سيكون عبر مناقشات لا نهاية لها، واشترط البيان عدم اشراك القوات المصرية في تلك القوة، ان هذه الشروط تفرغ المبادرة من عنصر كسب الرأي العام العربي والدولي حولها. ان العراق حشد قوات هائلة كسبت خبرة

واسعة في فنون القتال خلال سنوات الحرب مع ايران وان مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي بامكانها الاسهام في الحفاظ على الامن في المنطقة وطمأنة السعودية وإزالة مخاوفها.

ان حل مشاكل المنطقة بشكل متوازن وواقعي وبالتعاون مع الدول التي تؤيد ذلك، هو الذي يؤدي الى رفع العقوبات الأقتصادية والسياسية عن العراق. الاّ ان الرئيس العراقي في بيانه يطلب من الهيئة الدولية التي توجهها الآن الولايات المتحدة الامريكية، فرض الحصار الاقتصادي والسياسي على اسرائيل وعلى سوريا وعلى ايران، اسوة بالعقوبات المفروضة على العراق.

ويظهر من الفقرة الاخيرة من البيان، ان الرئيس العراقي كان يعتقد ان جماهير الامة العربية ستقاتل الى جانب العراق في حالة عدم تجاوب الولايات المتحدة وحلفائها والدول العربية التي رفضت الاحتلال العراقي للكويت. وقد وضع حساباته على "المناخ الدولي" وعدم قدرة الولايات المتحدة على الدخول في حرب كبيرة وطويلة وشبيهة بحربها في فيتنام، وانه سيخرج من هذه الحرب ايضاً منتصراً عسكرياً.

ولكن الولايات المتحدة واسرائيل اعلنتا عن رفضهما للمشروع العراقي للحل الشامل لمشاكل المنطقة سويةً وطالبت الولايات المتحدة تنفيذ قرار مجلس الامن بدون قيد او شرط. وكان هذا الرفض متوقعاً بل ومؤكداً. ولكن كما قال (يفغيني بريماكوف)(*) ان نتائج هذا الاقتراح من الرئيس العراقي هي (تأثير سياسي دعائي داخلي، فلقد ازداد فعلاً في العالم العربي الاعجاب بالعراق الذي اعتبر انه المناضل الحقيقي الوحيد في سبيل حل المسألة الفلسطينية. ويجب القول بصراحة ان الجماهير العربية كانت ترى في احتلال الكويت ثمناً يستحق دفعه لقاء حل المسألة الفلسطينية.)

(*) يفغيني بريماكوف - عضو هيئة رئاسة الدولة السوفياتية- (حرب كان تجنبها ممكناً) الترجمة العربية- بيروت ١٩٩١.

ومن المعتقد ان الرئيس العراقي استهدف من وراء " المبادرة السلمية" هذه كسب الرأي العام العربي والاسلامي الى جانبه. ولكن الموافقة على هذا الاقتراح وبالصيغة التي اعلنها الرئيس الصدام حسين، كانت، حسب اعتقاد العديد من قادة الدول الغربية، تعني مكافأته وتشجيعه على العدوان في المستقبل ايضاً. وقد كانت مكافأة المعتدي الالماني في ميونخ ماثلة في ذاكرة العديد من القادة الذين شاهدوا مآسي الحرب العالمية الثانية.

وتساءل المندوب الشخصي للرئيس السوفياتي (بريماكوف) قائلاً: "ما المانع عموماً من محاولة استخدام اهتمام العرب الشديد بحل المسألة الفلسطينية في اجبار العراق على الانسحاب من الكويت؟ وما الذي كان يمنع من استخدام التسوية السياسية للأزمة التي نشبت بسبب الكويت كدفعة نحو حل المسألة الاخرى بالغة الاهمية بالنسبة لأمن المنطقة، أي النزاع العربي الاسرائيلي.)(**)

يظهر من الاراء السابقة واللاحقة لاحتلال الكويت، ان الاتحاد السوفياتي كان يتبنى حل جميع مشاكل المنطقة تحت اشراف المنظمة الدولية لتقليل دور الولايات المتحدة عبر حلف الشمال الاطلسي (الناتو). ولكن يجب القول ان سياسة الاتحاد السوفياتي هذه، لا يمكن ان تشق طريقها عبر الموانع التي خلقتها قرابة قرن من المجابهة بين الآيديولوجيتين الرأسمالية والشيوعية.

اذاً ان المبادرة المعلنة من قبل صدام حسين في ١٢ آب ١٩٩٠ وبالصيغة المذكورة لم تكن موفقة، وقد غلفت بهالة من الدعاية الدبلوماسية والاعلامية غير المقبولتين من قبل الرأي العام العالمي.

وقد استهدفت من مداخلتي في الحدث الساخن نفس فكرة بريماكوف وهي ان العرب سينظرون بعين الاعجاب للعمل الدبلوماسي للرئيس العراقي اذا بادر في الانسحاب من الكويت مقابل " وعد" من الدول الحليفة لايجاد تسوية عادلة للمسألة الفلسطينية تؤدي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة

(**) المصدر السابق.

وتجنب المنطقة من خطر انلاع حرب شاملة تخفي في طياتها هزيمة عسكرية وسياسية للعراق، يتحمل نتائجها الشعب العراقي.

تجاه هذا الوضع المعقد، رأيت من المناسب ان اقوم بمداخلة اخرى اخص بها خطأ النشاط الدبلوماسي والاعلامي العراقيين والمبنيين على التهوس والتهوّر، مع التأكيد على السير في طريق حل المشكلة سلمياً رغم رفض الولايات المتحدة لتلك المبادرة، فوجهت رسالة اخرى الى الرئيس العراقي السيد صدام حسين بتاريخ ١٣/ ٨/ ١٩٩٠، أي في اليوم الثاني لإعلان مبادرته السلمية، وهي:

بغداد في ١٣/ ٨/ ١٩٩٠

السيد الرئيس المحترم

تحية خالصة... ان سرعة الرد الامريكي- الاسرائيلي الرافض لمبادرتكم مساء يوم ١٢/ ٨/ ١٩٩٠، لا تفسّر الأ بخشيتهما من حصرهما في الزاوية امام الرأي العام العربي. ان الولايات المتحدة التي كانت تعرقل دوماً قرارات الهيئة الدولية، تحاول احتواء المبادرة وافراغها من محتوى شموليتها لحل مشاكل المنطقة مجتمعةً. فتجاه هذا الوضع الجديد اعتقد بضرورة المبادرة لتثبيت وتطوير عرضكم، ليكون اكثر تقبلاً من الاوساط الدولية، وذلك كما يأتي:

١- صياغة هذه المبادرة صياغة سياسية- قانونية وفق الاعراف المتبعة في الهيئات الدولية، تقوم بها وزارة الخارجية مدعمة بوثائق الهيئة الدولية القاضية بإدانة اسرائيل لاحتلاله اراضي اربع دول عربية ذات سيادة. تقوم بتقديمها الى هيئة الامم المتحدة ومجلس الأمن.

٢- اجراء اتصالات مكثفة مع السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة واعضاء مجلس الأمن، مع اعطاء الاهمية للاتصال بالدولة السوفياتية وجمهورية الصين الشعبية، لبيان المخاطر الناجمة عن تحرك الولايات

المتحدة وحليفاتها الأطلسية بمعزل عن مجلس الأمن على مستقبل المنطقة، ولبيان رغبة العراق في حل جميع النزاعات القائمة فيها بالطرق السلمية لإحلال سلم دائم ووطيد فيها.

٣- التحرك السريع لشرح ابعاد مبادرتكم للدول العربية، وخاصة اللواتي لم تقف لحد الآن الى جانب الولايات المتحدة، بهدف كسب تأييدها للحل الشامل لمشاكل المنطقة.

٤- قيام اجهزة الاعلام بتوضيح محتوى المبادرة. وتوضيح قرارات هيئة الامم المتحدة ومجلس الأمن بشأن ادانة العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية واحتلال اراضيها منذ ربع قرن بتأييد ومساندة الولايات المتحدة وتعطيلها لتلك القرارات. كما اقترح التخلي عن الاعلام المتهور، ومساهمة رجال الدولة الكبار في توضيح قضايا الساعة للمواطنين، والاتصال بالرأي العام والسماح له ببيان رأيه بحرية.

السيد الرئيس... انني اعتقد ان الدولة مقصرة دبلوماسياً واعلامياً في وضع قضايا الشرق الاوسط على الطريق الصحيح. ان الرأي العام في هذا العصر يستجيب للمبادرات السلمية والدبلوماسية الهادئة اكثر من الاستجابة لقعقعة السلاح. وعلى الرغم من استعداد الشعب العراقي لتقديم اكبر التضحيات دفاعاً عن حريته، غير اننا نأمل ان تتصرفوا بحكمة وصبر، لتجاوز الصعوبات والخروج من هذه الأزمة سلمياً.

مع تحياتي الخالصة.

د. مكرم الطالباني

سير الاحداث في المنطقة الساخنة

على اثر االمبادرة السلمية للرئيس العراقي صدام حسين في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ والطلب بحل جميع مشاكل الشرق الاوسط بمستوى واحد وانهاء جميع الاحتلالات في المنطقة، خرجت مظاهرات في العديد من البلدان العربية، منها الجزائر وتونس والأردن واليمن تأييداً لتلك المبادرة. وبات واضحاً ان التيار الاسلامي في تلك الاقطار هو الذي تبنى تأييد تلك المبادرة لتشديد معارضته ضد حكوماتها من جهة وتبني حل المسألة الفلسطينية من جهة اخرى. فجلب ذلك اهتمام الرئيس العراقي لاحقاً. وفي ١٥/ ٨/ ١٩٩٠ اعلن الرئيس صدام حسين انهاء حالة الحرب القائمة مع ايران رسمياً والقبول ثانية باتفاقية الجزائر مع حكومة الشاه عام ١٩٧٥، والبدء بالانسحاب مماّ تبقى من الاراضي الايرانية المحتلة الى الحدود المعترف بها في تلك الاتفاقية.

وقد جاء في رسالة الرئيس العراقي الى الرئيس الايراني علي اكبر رفسنجاني بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٩٠ حول مستقبل شط العرب ما يأتي:

٦- ان يجري الحوار حول شط العرب على اساس العناوين الثلاثة التالية:

أ) السيادة الكاملة عليه للعراق كما هو حقه التاريخي المشروع.

ب) السيادة الكاملة للعراق على شط العرب مع تطبيق مفهوم خط (تالوك) في حقوق الملاحة بين العراق وايران، بما في ذلك حق الملاحة والصيد والمشاركة في ادارة الملاحة فيه وتقاسم الارباح فيها.

ج) احالة موضوع شط العرب للتحكيم وفق صيغة يتفق عليها الطرفان مع الالتزام المسبق بالقبول بما سيسفر عنه التحكيم. وحتى تبت جهة التحكيم بالأمر، يباشر بتنظيف شط العرب وفق صيغة يتفق عليها الطرفان، ليكون صالحاً للاستعمال والملاحة.

وفي الرسالة فقرة تقضي بأن الإخلال بأي بند من بنود الاتفاق يعتبر اخلالاً بجميع بنود الاتفاق بين الطرفين. ومن الجديد بالذكر ان اتفاقية الجزائر قد ابرمت بين العراق وايران بوساطة من الرئيس الجزائري هواري بومدين، تنازل فيها العراق عن سيادته على قسم من اراضيه ومياهه مقابل تخلي ايران عن تقديم المساعدات والتسهيلات العسكرية للثورة الكردية بقيادة مصطفى البارزاني. وهذه الفقرة تذكير لأيران بان تقديم أية مساعدة للكرد في نضالهم ضد حكومة العراق يعتبر اخلالاً بجميع بنود الاتفاقية. وقد تنازل العراق بموجب تلك الاتفاقية عن سيادته على قسم من مياهه في شط العرب فاعتبرت الحدود بينهما بموجب خط (تالوك) وبموجب هذه القاعدة، تكون الحدود للدول المتشاطئة على نهر مشترك، الخط الوسطي للمجرى.

وواضح تماماً ان الرئيس صدام حسين لم يهدف من التزامه باتفاقية الجزائر التي قاتل ثمان سنوات من اجل الغائها، ان يجعل من ايران عمقاً لطيران جيشه في حالة اندلاع القتال في المنطقة فقط، بل لذات الاهداف السابقة التي تنازل لها لحكومة الشاه، وهي الكف عن تقديم المساعدات والتسهيلات العسكرية للاحزاب الكوردستانية التي كانت تقاتل ضده قبل وابان الحرب العراقية- الايرانية. وقد صرح الرئيس صدام حسين لمؤلف هذا الكتاب، ان الايرانيين اجروا اتصالات مع المعارضين الكرد فور حدوث الازمة مع الولايات المتحدة. وما كان الرئيس العراقي يتوقع انضمام الجمهورية الاسلامية الايرانية الى الولايات المتحدة وحليفاتها، رغم تنديدها بالغزو العراقي للكويت، لأنها تخشى زيادة التواجد العسكري الامريكي في منطقة الخليج التي تعتبرها ايران مجالها السياسي والجغرافي. وكان أولى بالرئيس العراقي حل مشاكله مع الكرد، وقد ابدت الاحزاب الكوردستانية استعدادها للحوار مع الحكومة لحل المشكلة الكردية معها سلمياً. واكثر من ذلك، فقد حذّر الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني السيد جلال الطالباني في رسالة خاصة الى السيد الرئيس صدام حسين، حملها اليه (المؤلف) المخاطر المحدقة باستقلال البلاد

وابعاد " المؤامرة الامبريالية الصهيونية الطورانية" على العراق. وقد جاء في الرسالة المؤرخة في ١٤ حزيران ١٩٩٠ ما يأتي:

(في هذه الظروف الخطيرة والدقيقة التي يمر بها شعبنا العراقي بقوميتيه العربية والكردية، حيث تتراكم الاخطار وتتلبد اجواء المنطقة بغيوم التهديدات العدوانية الاسرائيلية والمؤامرات الطورانية (ويقصد التركية- المؤلف) المعادية للأمتين الشقيقتين العربية والكردية يشرفني ان ابلغ سيادتكم الموقف المبدئي الثابت للاتحاد الوطني الكوردستاني في الوقوف المطلق واللا محدود واللامشروط بجانبكم وضمن شعبنا العراقي الأبي في التصدي لعدوان المعتدين الصهاينة وحلفائهم الامبرياليين والطورانيين وغيرهم من الطامعين في ثروات العراق ومياهه واراضيه والعاملين على منعه من التقدم الحضاري والعلمي والصناعي والثقافي... الخ).

وبعد ان طلب جلال الطالباني اطلاق سراح المعتقلين واعادة المبعدين في عمليات الانفال(*)، وتطبيق بنود بيان ١١ آذار ١٩٧٠(**).

اختتم رسالته قائلاً: (اسمحوا لي ان اردد حقيقة وهي ان الدواء الشافي لجميع مشاكلنا العراقية ليس الأ الديمقراطية، التي نرجو ارساءها على اسس سلمية من حقوق وحريات ديمقراطية وانتخابات حرة وصحافة حرة واحزاب حرة.)

وقد اهمل الرئيس العراقي هذه الرسالة كما اهمل جميع الاتفاقات مع الجبهة الكوردستانية في كيفية البدء بالحوار لحل المشكلة الكردية ومشاكل العراق عن طريقه.

(*) عمليات الانفال... قامت الحكومة العراقية باستعمال الاسلحة الكمياوية في كوردستان واعتقال حوالي ١٨٠ الف من الكرد، بضمنهم النساء والاطفال وارسالهم الى سمت مجهول.

(**) بيان ١١ آذار ١٩٧٠ هو الاتفاقية التي عقدتها الحكومة العراقية مع قائد الثورة الكردية المرحوم مصطفى البارزاني لحل المسألة الكردية على اساس منح الأكراد الحكم الذاتي والحقوق الثقافية.

وقد ادى هذا الموقف السلبي، بل المعارض لحل المسألة الكردية الى يأس قادة الاحزاب الكوردستانية تجاه موقف الحكومة العراقية من حل قضيتهم. فقد صرح رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني السيد مسعود البارزاني الى (السفير اللبنانية) قائلاً " ان القضية الكردية لا تحل الاّ مع نظام بديل للنظام الحالي، وان جبهة معارضة عراقية على وشك التكوين للإطاحة بالنظام العراقي.)

متابعة سير الأحداث

احتجزت القوات العراقية، عند احتلاله للكويت مئات من رعايا الدول الاوروبية مع اسرهم ونقلهم الى العراق لتوزيعهم على المنشأت الستراتيجية التي توقعت الحكومة تعرضها للضرب من الجو، ليكونوا بمثابة درع بشري لوقاية تلك المنشآت. وكانت تلك الدول تطالب بالسماح لرعاياها بترك العراق وارسلت عدة وفود غير رسمية لاقناع الرئيس العراقي صدام حسين بالافراج عنهم.

طالب العراق في ١٨/ ٨/ ١٩٩٠ برفع الحصار الاقتصادي عنه مقابل السماح للاجانب بمغادرة الكويت والعراق الى بلادهم إلاّ ان مجلس الأمن طالب بالسماح لهم بمغادرة البلدين بدون قيد او شرط.

ان القوانين الدولية لا تسمح للحكومات بحجز المدنيين كرهائن او تعريضهم لمخاطر الحرب عمداً. الاّ ان الرئيس العراقي ردّ على قرار مجلس الأمن القاضي بالسماح للاجانب بالعودة الى بلادهم بشروط منها:

١) ان يتعهد مجلس الامن بموافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من المنطقة وفق جدول زمني لا يزيد عن فترة مجيء تلك القوات اليها وان يتعهد مجلس الأمن الى جانب تعهده للسعودية، بأن يقف عسكرياً ضد العراق بصورة جماعية مع من يلتزم بقراره ان حاول العراق العدوان على السعودية. وفي نفس الوقت يتعهد كل من العراق والسعودية بعدم اعتداء أي منهما على الآخر وعدم الاضرار بمصالح الآخر.

٢) او ان يتعهد مجلس الأمن بضمان السلام والأمن في المنطقة كلها وفق الاسس العامة التي وردت في مبادرتنا في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ وان تنسحب

القوات الاجنبية من الاراضي المقدسة في النجد والحجاز.

٣) وفي حالة تحقق أي من البندين (١)، (٢) مما ذكر، يسمح للأجانب بالسفر فوراً وفق اختيارهم وحريتهم.

٤) وإن لم يكن بالأمكان تحقق ما ورد اعلاه او التعلل بأي سبب كان، فإنه يكفي بالنسبة لنا ان يعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التزاماً او تعهداً خطياً لا لبس فيه، بسحب قواته وقوات حلفائه من اراضي العرب ومقدسات المسلمين... الخ.

٥) ترك موضوع الكويت ليعالجه العرب كشأن عربي.

ان الولايات المتحدة تعتقد ان الجو خلا لها، بعد انهيار الدولة السوفياتية الاتحادية، لتقوم فعلاً بقيادة العالم. وقد شكلت قوات الانتشار السريع للتدخل سريعاً في أي جزء من العالم تتعرض مصالحها للخطر او لاستعادة مراكزها التي خسرتها سابقاً، والآن مطلوب من الرئيس الامريكي ان " يقدم تعهداً خطياً واضحاً لا لبس فيه، بسحب قواته وقوات حلفائه من اراضي العرب ومقدسات المسلمين.) وهو يعرف جيداً ان الرئيس الامريكي سوف لا يرضخ للابتزاز بوجود عدة آلاف من العوائل الأوروبية كرهائن لديه.

ولكن بالطلب من الحلفاء الانسحاب من " اراضي العرب" و" مقدسات المسلمين" يهدف الى اثارة الرأي العام للأمة العربية والمسلمين ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وفي حالة نجاحه في تحريك الأمة العربية في سائر الاقطار العربية التي للولايات المتحدة وحلفائها مصالح اساسية فيها وكذلك في البلدان الاسلامية، فانه يجبر الولايات المتحدة على الدخول في حوار معه لتحقيق الفقرة (١)، (٢) من هذا البيان، وهو اخراج الولايات المتحدة وحلفائها من المنطقة وترك امر معالجة هذه المشكلة لمجلس الأمن، وهو يأمل ان لا يستمر الاتفاق في الموقف من العراق بين الدول الكبرى الدائمة العضوية في المجلس. كما انه يحاول اخراج مسألة الكويت من جدول عمل مجلس الأمن وتركها " ليعالجها العرب كشأن عربي".

وتوافقاً مع هذا الموقف، امرت الحكومة العراقية في ٢١/ ٨/ ١٩٩٠ سفارات الدول الاجنبية في الكويت بغلق ابوابها ومغادرة الدبلوماسيين فيها خلال خمسة ايام. كما اعلنت الحكومة توزيع رعايا الدول الغربية الذين اسماهم بـ " الضيوف" على المنشآت العسكرية والاقتصادية الحيوية كـ(درع حي) ضد الهجمات العسكرية للولايات المتحدة وحليفاتها من دول الغرب.

ان الرئيس العراقي اتخذ هذا الاجراء بعد يوم واحد فقط من اقتراحه الذي اعلنه في ١٩/ ٨/ ١٩٩٠، دون افساح المجال حتى لدراسة ذلك الاقتراح لأن الكويت لم تعد دولة ذات سيادة، بل محافظة عراقية، فلا يجوز بقاء السفارات فيها.

وتجاه هذا الموقف، قامت الولايات المتحدة والدول الاوروبية بتصعيد التوتر. ففي ٢١/ ٨/ ١٩٩٠ اعلن الاعضاء التسعة في اتحاد اوروبا الغربية تنسيق الأعمال بينهم حيال ازمة الخليج، كما اعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران عن تعزيز الوجود العسكري الفرنسي في الخليج.

وفي ٢٢/ ٨/ ١٩٩٠، في جو من دق طبول الحرب، اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش استدعاء جيش الإحتياط للخدمة.

وفي ٢٣/ ٨/ ١٩٩٠ ظهر الرئيس صدام حسين على شاشة التلفزيون مع العديد من عوائل الرعايا الغربيين. وقال الرئيس العراقي في رسالة موجهة اليهم:

(ان وطننا، كما هو واضح لكم، مهدد من امريكا وبريطانيا ومن سيتورط معهما من الخائنين الأذلاء... وان شعبنا معرض لايذاء شديد، وسيموت نساء ورجال واطفال بعشرات الالوف من الجانبين، وعليه فإن دفع اذى الموت والقتل والجوع حتى الموت الناجم عن سياسة امريكا والموجهة ضد شعب العراق بمنع عدد من المواطنين عن السفر هو كسب للانسانية جمعاء...).

وعندما امتنعت السفارات الاجنبية عن غلق ابوابها امتثالا للطلب العراقي، حاصرت القوات العراقية في الكويت السفارات الأجنبية التي لم تمتثل للإنذار.

فرض الحصار الاقتصادي على العراق بالقوة

اصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٩٠ قراراً برقم ٦٦٥ يسمح باستعمال القوة لتطبيق الحصار الاقتصادي ضد العراق. وبموجب هذا القرار، فإن البواخر التي تحمل البضائع من والى العراق تتعرض للتفتيش والمصادرة واستعمال القوة ضدها إن لم تمتثل لهذا القرار.

وفي ٢٧/ ٨/ ١٩٩٠ اعلنت دولة قطر عن منحها تسهيلات عسكرية لبعض البلدان العربية. وحسبما اوردت وكالات الأنباء، السماح للقوات المصرية والسورية بالتمركز هناك الى جانب القوات الاجنبية الأخرى.

وقد تنصل الرئيس العراقي عن مبادرته السلمية السابقة، فاعلنت الحكومة العراقية في ٢٨/ ٨/ ١٩٩٠، ان الكويت اصبحت المحافظة التاسعة عشرة في العراق وذلك رداً على قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ المشار اليه اعلاه. وصرح ناطق رسمي عراقي، ان الرئيس صدام حسين أمر بالسماح للنساء والاطفال الاجانب بحرية مغادرة العراق او البقاء فيه وحرية العودة لزيارة ذويهم من الرجال الذين لم يسمح لهم بالمغادرة. وتفادياً لنقص البترول في الاسواق العالمية، بعد منع العراق من تصدير نفطه تنفيذاً لقرار الحصار الاقتصادي، وتوقف تدفق النفط الكويتي، قررت منظمة (اوبك) المصدرة للنفط رفع انتاج البترول تعويضاً عن ذلك. واجتمع وزير خارجية العراق السيد طارق عزيز مع سكرتير هيئة الامم المتحدة (خافير بيريز دي كوليار) في عمان، لايجاد سبيل سلمي لأزمة الخليج والسماح لرعايا الدول الغربية المحتجزين في العراق بمغادرته الى اوطانهم. وقد اقترح طارق عزيز في ٣١/ ٨/ ١٩٩٠، عقب المحادثات الاولى مع دي كوليار، استعداد الحكومة العراقية بالسماح للاجانب بمغادرة العراق، اذا قدمت هيئة الامم المتحدة ضمانات بعدم هجوم الولايات المتحدة وحلفائها على العراق. وفي ١/ ٩/ ١٩٩٠ غادر ٢٣٧ طفل وامرأة من الرعايا البريطانيين والامريكيين والفرنسيين، العراق الى اوطانهم.

الظروف المستجدة في المنطقة: من الحرب الباردة الى حرب ساخنة

ان الظروف المستجدة في المنطقة الآن هي؛ ان الولايات المتحدة بزيادة تواجدها العسكري في المنطقة؛ قد احتلت مكامن البترول في الجزيرة العربية وشددت قبضتها عليها بعد الغزو العراقي للكويت. واحدث هذا الغزو العراقي للكويت انقساماً حاداً في العالم العربي، فلم يعد الآن للتضامن العربي ضد العدوان الاسرائيلي من وجود، بل العكس هناك تضامن عربي- دولي- اسرائيلي ضد العراق. وسوف يرفض اسرائيل قرارات الهيئات الدولية بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.

وحسب تقديري، ان الرئيس صدام حسين يدرك كل ذلك، ولكن التشبث بضم الكويت هو هدفه المركزي الآن. لذا، فانه يناور لعله يجد مخرجاً من خلال انقسام بين الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن، فهو يعتقد بأنه سيتمكن من عزل الولايات المتحدة وبريطانيا في آخر المطاف. لأن جمهورية الصين الشعبية ستقف بوجه اندلاع حرب شاملة في المنطقة، وان الاتحاد السوفياتي، رغم اشتراكه في اصدار القرارات من مجلس الأمن ضد العراق، فانه لا يشترك ضده في الحرب، ويمكن عن طريق تعامل خاص مع فرنسا، تحييد فرنسا من هذه العملية.

ان فكرة الربط بين المشكلة الكويتية والمشكلة الفلسطينية، أي ربط مسألة الانسحاب من الكويت وتنفيذ القرارات الدولية من جانب العراق بمسألة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة بموجب قرارات الهيئة الدولية قد وجدت لها الطريق في الوساطات العربية للعثور على حل عربي لقضية الكويت. كما ان الدولة السوفياتية اخذت بدورها تفتش عن خطوط للربط بين هاتين المسألتين. فقد طلب الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف توضيحاً من بغداد، وبناءً على طلب الرئيس العراقي، وافق على استقبال وزير خارجية العراق طارق عزيز في موسكو.

وكان هناك اختلاف واضح بين مقترحاتي المقدمة في رسالتي المؤرخة في ١١/ ٨/ ١٩٩٠ الموجهة الى الرئيس صدام حسين. فقد كنت اهدف الى جعل الانسحاب من الكويت ثمناً للأنسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، في حين يهدف الرئيس العراقي الى رفض اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية سبباً لعدم انسحابه من الكويت. وكان جواب الرئيس صدام حسين على رسالتي المشار اليها اعلاه هو:

سري وشخصي

العدد ٤٧٠٥/ ك
التاريخ ٢٦ محرم ١٤١١هـ
١٧/ ٨/ ١٩٩٠

السيد رئيس ديوان الرئاسة
م/ تحرك

حصلت موافقة السيد الرئيس القائد على قيام الدكتور مكرم جمال الطالباني بزيارة الاتحاد السوفياتي للتحرك على بعض الشخصيات المسؤولة.

للتفضيل باتخاذ ما يقتضي مع التقدير

سكرتير رئيس الجمهورية

نسخة منه الى:

الرفيق طارق عزيز المحترم

الرفيق لطيف نصيف جاسم المحترم طياً صورة الرسالة المشار اليها اعلاه للتفضل بالاطلاع مع التقدير

د. مكرم الطالباني المحترم/ رسالتكم اعلاه... للعلم والتقدير.

وكتبت الرئاسة الى وزارة الخارجية للايعاز الى السفارة العراقية في موسكو للقيام بمراسيم استقبالي هناك وتسهيل مهمتي وتأمين اقامتي.

اذاً ان هناك وفدان الى موسكو، وفد برئاسة وزير الخارجية طارق عزيز لمقابلة

الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف لتوضيح المبادرة السلمية للرئيس صدام حسين في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ لإقناع المسؤولين السوفيات بمساندة العراق للبقاء في الكويت. و (المؤلف) "للتحرك على بعض المسؤولين"، ولكنني احمل فكرة مغايرة للفكرة التي يحملها وزير الخارجية طارق عزيز، وهي، انني اهدف الى التنسيق مع القادة السوفييت لإقناع الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت، وقد يكون الربط بينه وبين ايجاد حل شامل لمشاكل منطقة الشرق الأوسط مدخلاً لهذا الانسحاب. ولكن مشاكل منطقة الشرق الاوسط لا تختصر على النزاع العربي الاسرائيلي فقط، بل هناك مشكلة اخرى، داخلية تخص العراق وهي المشكلة الكردية، ودولية، لأن هذه المشكلة لها امتداداتها الى خارج حدود العراق، اعني في تركيا وايران وسوريا وحتى في الاتحاد السوفياتي. لأن الشعب الكردي هو اكبر شعوب العالم لم ينل حقوقه القومية المشروعة لحد الآن. فرأيت من المناسب، وانا اسافر الى موسكو، ان اثير المسألة الكردية، وقد كنت اتوسط بين الاحزاب المعارضة الكوردستانية وبين الرئيس صدام حسين لايجاد حل سلمي لها، ان اثيرها مجدداً، بالطلب من الرئيس صدام حسين تقديراً للوضع الخطير والموافقة على اعادة الاوضاع الطبيعية الى كوردستان والعودة الى فكرة المصالحة الوطنية الشاملة في العراق(*).

وكان من غير المحتمل، وهو لايزال على تحديه للدول الكبرى، التفكير في اشاعة الديمقراطية والموافقة على التعددية الحزبية التي اعلن عنها قبل احتلال الكويت. ولكن تذكيره بالطريق الصحيح لأجراء انعطاف في الوضع لا يخلو من فائدة، فوجهت له الرسالة الآتية:

(*) تفاصيل تلك الوساطة، في مؤلفنا الخطي (في سبيل السلم والديمقراطية والمصالحة الوطنية في العراق).

بغداد في ٢٠/ ٨/ ١٩٩٠

السيد الرئيس الموقر

تحية خالصة... تلقيت رسالتكم التي تطلبون مني التوجه الى موسكو لاجراء اتصالات شخصية مع المسؤولين هناك حول اوضاع منطقة الشرق الاوسط. آمل ان اقوم بما يخدم مصلحة البلاد ومصلحة السلام في المنطقة.

في رسائلي واتصالاتي السابقة مع سيادتكم، كنت اعرض عليكم اهمية اعادة الاوضاع الطبيعية الى منطقة كردستان. ولهذا الامر اهمية استثنائية لتحويل المنطقة الى سد منيع بوجه الطامعين الذين يتحينون الفرص للتسلل الى تحقيق نواياهم في حالة تطور الوضع المتفجر الآن الى مجابهة ساخنة.

لقد نقلت قبل شهر رسالة الى سيادتكم من السيد جلال الطالباني حول هذا الموضوع. لم تكن الرسالة مناورة منه، بل ثمرة اتصالات متكررة وشعوره بالمسؤولية في هذا الظرف. ان الولايات المتحدة، كما ذكرت وكالات الانباء، تسعى مرة اخرى للرهان على المشكلة الكردية في هذا الوقت بالذات، وليس بمستبعد ان تنزلق اوساط كردية للجري وراء وعود كاذبة من شأنها الحاق الضرر بقضيتها وبالبلاد. وقد انزلق قبلهم العديد من قادة الحركات القومية في العديد من البلدان، عندما لم تجد حلاً للوضع المأساوي لشعوبها، فاحتضنتها الدوائر الامريكية لأغراضها الخاصة بدلاً ان تحتضنها حكوماتها لمصلحة الوحدة الوطنية في البلاد.

ارفق بهذه الرسالة البرنامج المطروح لدى المسؤولين الأتراك(*) بما فيهم

(*) نشرت جريدة NüktA التركية لقاءً مع عدد من المسؤولين الأتراك بما فيهم رئيس الجمهورية والوزراء ونواب البرلمان، اجمعوا جميعاً على ضرورة حل المشكلة الكردية بمنح الكورد شيئاً مشابهاً للانظمة الدستورية في بعض البلدان الاوروبية، كالمملكة المتحدة او اسبانيا او المانيا... الخ.

رئيس الجمهورية تورگوت اوزال لحل المشكلة الكردية في تركيا. ان لطرح هذا البرنامج السخي وفي هذا الوقت بالذات مغزى خاصاً، فأرى من المصلحة التحرك السريع للتفاهم مع الاحزاب الكردستانية والتخلي جذرياً عن الانانية الحزبية قبل ان يدب السأم واليأس في صفوفها عن جدوى الحوار معكم وللحيلولة دون وقوعها في شباك الولايات المتحدة الامريكية.

الا يرى سيادتكم ان الوقت قد حان للبدء باعادة الاوضاع الطبيعية الى منطقة كردستان، وخاصة وقد اقدمتم على اعادة الاوضاع الطبيعية بين العراق وايران؟

ان وجود اعداد كبيرة من مثقفين الاكراد، لاجئين في بلدان اوروبا وامريكا، ووجود اعداد كبيرة منهم في كل من تركيا وايران، وبقاء الوضع الحالي في كردستان، هو اكبر ثغرة في جبهة صمودنا بوجه التحرك الأمريكي ضدنا في الوقت الحاضر. ان الاعلان عن اعادة جميع المرحلين الاكراد الى قراهم ومدنهم، واصدار عفو عام شامل واحتضان سائر فئات المعارضة والتصالح معها، سيترك فراغاً في حسابات العدو الذي يضع حساباً خاصاً لذلك في مخططاته. وجلي الآن، ان الذين وضعوا هذه الحسابات هم الذين كانوا يعرقلون البدء بالحوار والمصالحة الوطنية الشاملة. وزاد في الطين بلة، مشروع الدستور الدائم الذي تجاهلهم تماماً، بل ونزع عنهم حتى حقوق المواطنة، لي الأمل في ان تعالجوا هذه المسألة المعقدة بحكمة. مع تحياتي الخالصة.

المخلص

د. مكرم الطالباني

كانت المعارضة العراقية بمختلف فصائلها ترفض الأسلوب الدكتاتوري في الحكم الذي ساد العراق منذ عشرات السنين. وكل فئة تعبر عن ذلك بشكل واسلوب معين. فالمعارضة الدينية لطائفة الشيعة في الجنوب ترفض هذا التمايز

الفظ تجاهها في مختلف الميادين بشكل معارضة طائفية، والكرد الذين تعرضوا لحملات القمع والتنكيل لقرابة قرن يطالبون بحقوقهم القومية المشروعة ضمن الدولة العراقية بشكل يؤمن لهم الأمان والحرية في ادارة شؤونهم وتنمية ثقافتهم القومية واقتصادهم الوطني. وفئات اخرى من فصائل القوميين العرب يناهضون الحكم الذي استأثر بالسلطة وتجاهل بقية الفئات القومية الوطنية. ان شهر سلاح العنف بوجه تلك الفئات الدينية والقومية والديمقراطية، لا يعتبر عنفاً ثورياً كما يفسره الحزب الحاكم. فالعنف الثوري يستخدم في ظروف خاصة، ضد اعداء الشعب، عندما يقاومون بعنف الاجراءات الديمقراطية التي تتخذ لمصلحة اكثرية فئات وطبقات الشعب، ويقتضي ان يرافق هذا العنف الثوري تجاه اعداء الشعب، اشاعة الديمقراطية لجميع فئات وطبقات الشعب، والاّ لا يمكن ان يكون هذا العنف الاّ تعسفاً بحق الشعب ومصادرة لحقوقه الطبيعية، وعملياً لا يتمكن النظام من محاربة الاعداء من الامبرياليين والرجعيين، ويحارب في نفس الوقت فئات واسعة من الشعب.

ماذا في جعبة موسكو؟

سافرتُ الى موسكو عن طريق عمان، فوصلتها في٣/٩/١٩٩٠ لإجراء اتصالات شخصية مع قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي التي لاتزال في السلطة.

وكنت اهدف درء مخاطر نشوب حرب شاملة في المنطقة، وقد تحمل للبلاد في طياتها الآلام والنكبات التي لا حدود لها. ان السعي لدرء مخاطر نشوب الحرب ودفع الأذى عن الشعب، بايجاد سبيل لحل سلمي لهذه الأزمة ولمشاكل المنطقة سوية أمر مشروع. ان الحروب لا تشعل فتائلها الشعوب بل الحكومات، ولكن الشعوب هي التي تتحمل نتائجها ومآسيها.

وقد قال عضو هيئة الرئاسة للدولة السوفياتية بريماكوف: (في تلك الآونة، ويجب القول بكل تحديد، ساد في موسكو رأي بأن المسألة لن تصل الى حد الحرب وان استخدام ترسانة الوسائل السياسية والاقتصادية واستعراض القوة سيعود بالنتائج المرجوة. وموسكو كانت تدرك كذلك مسألة اخرى، فلقد بدأ بعد انتهاء (الحرب الباردة) ارساء اساس نظام قانوني عالمي عادل يحرم الاملاء العسكري والعدوان والتدخل في شؤون الدول الاخرى.)[*] وكنت اعتقد ان هذا الرأي هو بمثابة من يخفي رأسه في الرمال. فما هو هذا النظام القانوني العالمي العادل الذي يحرم الاملاء العسكري والعدوان والتدخل في شؤون الدول الاخرى؟! ألم تكن الولايات المتحدة تتدخل بشكل فظ، بعد الحرب الباردة، في الشؤون الداخلية لدول اوربا الشرقية لاستدراجها واحدة بعد اخرى في التخلي عن الاشتراكية وفرض الخيار الرأسمالي عليها؟ ألم تتدخل في الشؤون الداخلية لجمهوريات الاتحاد السوفياتي نفسها بهدف تفكيك ذلك الاتحاد؟

(*) بريماكوف- المصدر السابق.

ان الولايات المتحدة الامريكية التي تمرست في التدخل في شؤون الاخرين والعدوان لقرابة نصف قرن من الحرب الباردة، لا تتورع من تحويل الحرب الباردة الى حرب ساخنة اذا تعرضت مصالحها الاستعمارية للخطر. وقد كنت ايضاً اعتقد ان المسألة سوف لا تصل الى حد الحرب ولكن من منطق آخر، وهو ان استخدام ترسانة الوسائل السياسية والاقتصادية واستعراض القوة قد يقنع الرئيس العراقي صدام حسين بعدم تعريض بلاده الى حرب غير متكافئة بالمرة وانه سينسحب من الكويت مقابل" وعد" بحل المشاكل الاخرى في المنطقة بعد انتهاء هذه الأزمة. ويظهر ان حسابات الجميع كانت خاطئة، فالرئيس صدام حسين لم ينسحب ولم يكن هناك اساس لنظام قانوني عالمي عادل ليحرم الاملاء العسكري. فقد جرى هذا الاملاء العسكري تحت مظلة ذلك" النظام القانوني العادل!" وسيجري في المستقبل ايضاً حتى تتمكن الشعوب من ارساء مثل هذا النظام القانوني العادل لمنع الاملاء العسكري والعدوان والتدخل في شؤون الغير.

مقابلات سياسية في موسكو

استقبلني في مطار موسكو مسؤول العراق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، فنزلت ضيفاً على اللجنة المركزية في افخم فنادق موسكو (اكتوبر سكايا). والتقيت هناك بالسكرتير العام للحزب الشيوعي السوري الرفيق يوسف فيصل وكان رئيس الحزب الرفيق خالد بكداش راقداً في المستشفى. وكنا نتباحث مع الرفيق يوسف فيصل حول الازمة، فكان رأيه، ان ادخال مسألة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة هو ادخال عنصر جديد في الموضوع لاعطاء مبرر لصدام حسين في البقاء في الكويت. وكنت اخالفه الرأي.

في ظهيرة يوم ٥/ ٩/ ١٩٩٠ جرى لي لقاء على مائدة الغذاء مع عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، مسؤول منطقة الشرق الاوسط

والمنطقة العربية(زانتسيف) ومسؤول العراق في اللجنة المركزية(ميخالين).
ركزت حديثي معهما على نقطتين، اولهما: كيفية الحفاظ على رصيد العلاقات الطيبة بين العراق والاتحاد السوفياتي التي هي ثمرة نضال شاق لقرابة نصف قرن من قبل الشعبين العراقي والسوفياتي، وعدم السماح لتعصف بها ازمة الخليج.

ثانيهما: العمل سوية لدرء مخاطر اندلاع الحرب في المنطقة وايجاد سبيل للحل السلمي لمشاكلها.

كانت آراؤنا متطابقة تماماً حول كيفية ربط هذه الازمة بحل شامل لمشاكل المنطقة، لأن ذلك يتفق مع سياسة الحزب والدولة في الاتحاد السوفياتي في الانفراج الدولي وحل النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية.

وقد انشغلت السفارة العراقية بزيارة وزير الخارجية طارق عزيز ومقابلته للرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف. ويظهر ان طارق عزيز يحاول اقناع القائد السوفياتي بمساندة العراق في البقاء في الكويت، فكان الموقف السوفياتي سلبياً من هذا العرض وقد سألني(زانتسيف) عمّا اذا كنت احمل مقترحات محددة، غير المقترحات التي طرحها وزير خارجية العراق طارق عزيز؟ قلت: انني لا احمل صفة رسمية ولا احمل اقتراحاً محدداً من القيادة العراقية، بل ابحث معكم السبل الملائمة لإقناع الرئيس العراقي صدام حسين بالانسحاب من الكويت دون الحاق الضرر بالعراق وايجاد حل متوازن لمشاكل المنطقة بالطرق السلمية.

وجرى لي لقاء مع مسؤول العلاقات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي(زوين) على مائدة الغذاء اقامها على شرفي يوم ١٩٩١/٩/٧ وحضر اللقاء مسؤول المنطقة العربية زانتسيف ومسؤول العراق ميخالين وشاركني في اللقاء من العراقيين الرفيق كمال شاكر زهاوي. وقد جرى الحديث، بالاضافة الى المسائل السابقة، حول مخاطر استمرار سباق التسلح في المنطقة الأمر الذي يؤدي الى ظهور اوضاع متفجرة في كل لحظة حتى بعد انسحاب

العراق من الكويت، حيث تقوم الولايات المتحدة بتسليح كل من اسرائيل ومصر والسعودية بكميات هائلة من الاسلحة المتطورة تصل اقيامها الى اكثر من عشرين مليار دولار، بالاضافة الى الكميات الهائلة من مختلف انواع الاسلحة المتطورة وذات الابادة الشاملة التي في حوزة الحكومة العراقية. ان القرار القاضي بقطع امدادات السلاح عن العراق يجب ان يكون جزءاً من قطع امدادات السلاح عن المنطقة التي شهدت عدة حروب خلال العقود الثلاثة الاخيرة. سأل (زوين) عن رأيي حول تصريح وزير خارجية الاتحاد السوفياتي(شيفردنادزه) بشأن عقد مؤتمر دولي لحل قضايا الشرق الأوسط خلال حفل عشاء اقيمت على شرفه في طوكيو باليابان. بيّنت له؛ ان هذه الفكرة يمكن ان تكون مقبولة لدى القيادة العراقية والعربية للتوصل الى حل متوازن لمشاكل المنطقة.

ثم جرى الحديث عن المشكلة المعقدة الاخرى في المنطقة، ألا وهي المشكلة الكردية.(*) انتقدت بشدة موقف الاتحاد السوفياتي من هذه المشكلة بعد ان توطدت علاقاته بالحكومة العراقية. وقد تعرض الكرد لاضطهادات وعمليات الابادة الشاملة في السنوات الاخيرة. لكن الاتحاد السوفياتي بقي ساكتاً عن ذلك. والأنكى من ذلك، ان وسائل الاعلام في الغرب تحدثت- لهذا السبب او ذاك- عن تلك الاضطهادات وخرق حقوق الانسان. الأ ان الاتحاد السوفياتي تطوع لتكذيب ذلك، مدعياً انها دعايات استعمارية كاذبة يراد بها النيل من سمعة العراق.

ويتحدث الأكراد بمرارة عن هذه المواقف المغايرة للمبادىء الأممية ومبدأ حرية حق تقرير المصير اللينيني، وينبري الاتحاد السوفياتي الان للدفاع عن أمراء الخليج المتخمين بدولارات البترول ويساهم في تجويع شعب العراق.

(*) انعقد في تلك الايام مؤتمر واسع حضره عدة مئات من كرد الاتحاد السوفياتي لبحث مستقبل الكرد في النظام الجديد(رابطة الدول المستقلة) حضره ممثلو الحركات القومية الكردية في العراق وتركيا وايران.

لم يكن للجانب السوفياتي جواب على ذلك. وشعرت ان هناك بون شاسع بين مواقف الدولة السوفياتية، وهو الموقف الرسمي للاتحاد السوفياتي، ومواقف الحزب الشيوعي الذي من المفروض ان يكون هو الموجه والقائد للنظام الاشتراكي السوفياتي.

ثم جرى الحديث طويلاً عن نفوس الأكراد وكيفية توزيعهم الجغرافي في المنطقة.

كانت آراؤنا متطابقة بشأن مشكلة الخليج ومشاكل الشرق الاوسط.

الأ ان الجانب السوفياتي كان يفتش عن مدخل لحل هذه المشاكل بشكل متوازن. وكان يرى ان احتلال العراق للكويت لم يقرب المشكلة بل ابعدها عنه، وان انسحاب العراق من الكويت سيفتح الباب امام حل المشكلة العربية- الاسرائيلية التي تحوي في طياتها مخاطر اندلاع الحرب في كل لحظة.

المدخل الى الحل السلمي

في مساء يوم ١٩٩٠/٩/٧ وجهت رسالة الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، لتكون مدخلاً للحل السلمي، تتبناه القيادة السوفياتية في لقاء غورباتشوف- بوش في هلسنكي بعد ايام، وهي:

موسكو في ٧/ ٩/ ١٩٩٠

الرفاق الاعزاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي

تحية خالصة... نويتُ ان اقترح على الرئيس العراقي السيد صدام حسين دعوة الأمين العام للامم المتحدة السيد خافير بيريز دي كوليار لزيارة العراق، يلتقي فيها مع الرئيس صدام حسين، للحوار معه حول ايجاد حل سلمي لمشكلة الخليج لبيان رغبة العراق في اختيار الحل الدبلوماسي للمسألة، ويعود دي كوليار الى اوروبا وبرفقة عدة مئات

من رعايا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، تعقبها وجبات اخرى في سياق المباحثات السلمية معه. ان ذلك سيخفف الى حدٍ كبير التوتر السائد الآن بسبب احتجاز تلك الرعايا من بلدان الغرب التي ستساهم في تقليل تواجد قواتها في منطقة، ويقتضي في سياق ذلك، ان ينشط الاتحاد السوفياتي بشأن عقد مؤتمر دولي لبحث مشاكل الشرق الاوسط وبضمنها مشكلة الكويت على اساس الانسحاب منها وللتوصل الى حل شامل ومتوازن لتلك المشاكل والاحتلالات. والعمل من اجل تخفيض متوازن للأسلحة والقوات المسلحة لدول المنطقة وتحرير المنطقة من اسلحة الدمار الشامل والابادة الجماعية. وجعلها منطقة للسلام بدلاً من تحويلها الى حلف عسكري وترسانة للاسلحة. ان ذلك هو الطريق الصحيح الذي يتفق مع مصالح جميع شعوب المنطقة في اقامة سلم دائم و وطيد.

مع تحياتي الطيبة.

د. مكرم الطالباني

يفغيني بريماكوف

تعرفت على بريماكوف في بغداد عندما كان يتابع سير المباحثات بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة القومية الكردية عام ١٩٧٠، حيث حضر الى مكتبي كمراسل لوكالة نوفوستي للاخبار. وكنت انذاك مفتشاً عاماً بوزارة الاصلاح الزراعي.

طلب مني بريماكوف العمل للحيلولة دون قطع المفاوضات بين الحكومة والكرد، حيث تأزمت بينهما وان الوفد الكردي يتهيأ للعودة الى كوردستان.

ذهبت فوراً الى(القصر الابيض) حيث يقيم الوفد الكردي برئاسة نجل السيد ملا مصطفى البارزاني، السيد ادريس البارزاني، فتمكنت من اقناعه على

ابقاء عدد من اعضاء الوفد للاستمرار في الحوار وعودة الآخرين للتشاور مع السيد مصطفى البارزاني.

ثم عين بريماكوف رئيساً لمعهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي. وكان يتابع باهتمام بالغ جهودي في الوساطة بين المعارضة والحكومة العراقية في الثمانينيات للوصول الى مصالحة وطنية شاملة في العراق. واصبح آنذاك احد مستشاري الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف.

كنت اعرف ان بريماكوف يعكس الموقف الرسمي لرئاسة الدولة السوفياتية القاضي بالتزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وكانت سياسة الاتحاد السوفياتي احترام سيادة الدول والشرعية الدولية وانسحاب العراق من الكويت. وعند مباحثاتي مع الرفيق(زانتسيف) حول فائدة ارسال بريماكوف الى المنطقة اكدت ايضاً اجبار اسرائيل على احترام الشرعية الدولية بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة. قال: " ان الاتحاد السوفياتي يتبنى هذه السياسة المبدئية ولكن الاتحاد السوفياتي ليس هو بوحده يرسم ويسير السياسة الدولية".

ان بذل الجهود لتحقيق انسحاب العراق من الكويت كان لدرء اندلاع حرب لا يعرف مداها واثرها على مستقبل المنطقة، خاصة ان مبادرة الرئيس العراقي قد اثقلتها جملة من الشروط التي ضيقت المسألة وهي الانسحاب من الكويت. ورغم كل ذلك كان مجئ بريماكوف الى المنطقة يمكن ان يكون مدخلاً لاعطاء الاولوية لانسحاب العراق من الكويت. واجراء حل متوازن للمشاكل الاخرى في المنطقة. وكانت الحكومة السوفياتية تشك في امكانية التوافق بين موقفي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ذلك ما لم ينسحب العراق من الكويت. و وعد الجانب السوفياتي ارسال بريماكوف.

لقاء القمة السوفياتية- الأمريكية في هلسنكي

في ٩ ايلول ١٩٩٠ عقد الرئيسان السوفياتي والامريكي غورباتشوف وبوش لقاءً في هلسنكي عاصمة فنلندا. نعيد الى الذاكرة ما قاله مساعد غورباتشوف، بريماكوف عن اعتقاد الرأي العام في موسكو، حيث قال: " ساد في موسكو رأي بأن المسألة لن تصل الى حد الحرب، وان استخدام ترسانة الوسائل السياسية والاقتصادية واستعراض القوة سيعود بالنتائج المرجوة."(*)

ويقصد بريماكوف (كما اسلفنا)، ان الجهود الدبلوماسية وفرض الحصار الاقتصادي على العراق واستعراض القوة بتهديده بالحرب سيقنع الرئيس العراقي بعدم الدخول في صراع غير متكافيء، فيقرر الانسحاب من الكويت قبل اندلاع الحرب.

ان الاتحاد السوفياتي ما كان يتحرك من وراء ظهر الولايات المتحدة في جهوده السلمية، الا ان الولايات المتحدة كانت تتحرك من وراء ظهر الاتحاد السوفياتي ولكن امام انظاره في نطاق حلف شمال الاطلسي اكثر من تحركها في نطاق مجلس الامن.

وعلى الرغم من قناعة الاتحاد السوفياتي بضرورة حل جميع مشاكل المنطقة تحت اشراف دولي، دون الاصرار على تقديم هذه القضية على تلك، كان الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف تحت تأثير افكاره الستراتيجية حول" النظام العالمي الجديد" العادل، (وفي حديثه مع الرئيس الامريكي جورج بوش في هلسنكي، ركزّ الاهتمام على مسألة تنشيط الجهود الدولية لحل المسألة الفلسطينية، بغية ارغام العراق بالوسائل السياسية على الانسحاب من

(*) بريماكوف- المصدر السابق

الكويت من دون شرط، وان هذا الانسحاب يفتح طرق البحث النشيط عن حل النزاع العربي- الاسرائيلي)(*) ويتلخص رأي الاتحاد السوفياتي في إلقاء المسؤولية في عدم ربط مشاكل منطقة الشرق الاوسط، ومن ثم ايجاد حل سلمي متوازن لها، على عاتق الرئيس العراقي صدام حسين وجورج بوش على السواء، في ان صدام حسين لم يعلن صراحة عن استعداده للانسحاب من الكويت مقابل وعد من الدول الخمس الكبرى بـ(تنشيط المؤتمر الدولي) لحل المشكلة الفلسطينية. ولو وافق جورج بوش على طرح الاتحاد السوفياتي للمسألة، أي ايجاد شكل من اشكال الترابط بين مشاكل المنطقة، ليتحمل صدام حسين كامل المسؤولية عن احباط المسألة الفلسطينية، برفضه سحب قواته من الكويت.

لقد انعكست هذه المسألة في البيان السوفياتي _ الامريكي في هلسنكي، حيث نص على " ضرورة العمل من اجل تسوية النزاعات في المنطقة". وإن كان هذا النص لا يفي تماماً بالمرام، وان الولايات المتحدة لا تتخطى، في مثل هذه الامور حليفتها الستراتيجية اسرائيل، الا ان ذلك اصبح مدخلاً للنشاط السياسي اللاحق حول هذا الموضوع.

اذاً ان طرحي لمسألة الربط بين الانسحاب من الكويت بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، كان صحيحاً، ولكن لا الرئيس الامريكي جورج بوش ولا الرئيس العراقي صدام حسين سارا خطوة في هذا الاتجاه.

لقاء بوزارة الخارجية لاستعراض نتائج قمة هلسنكي

في صباح يوم ١٠/٩/١٩٩٠، أي بعد لقاء القمة بين الرئيسين السوفياتي والامريكي في هلسنكي، التقيت بمدير قسم الشرق الاوسط بوزارة الخارجية (كالاتوشا)، رافقني اليه (ميخالين) وهما يتكلمان العربية بطلاقة، كانا يعملان في السفارة السوفياتية ببغداد سابقاً. وقد نظمت دائرة العلاقات

(*) بريماكوف نفس المصدر.

الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي هذا اللقاء، لاستعراض نتائج لقاء غورباتشوف - بوش.

تحدث كالاتوشا عن الجوانب الايجابية للقاء بالتأكيد على التفتيش عن حل سلمي للأزمة وابعاد الخيار العسكري في الوقت الحاضر. ولخص السياسة السوفياتية حيال هذه الأزمة بعد اجتماع القمة بما يلي:

١- محاولة حل المسألة بالطرق السلمية، بتحريك منظمات هيئة الامم المتحدة وعدم اتخاذ اية اجراءآت صارمة الا تحت قيادة هيئة اركان مجلس الامن.

٢- العمل لعقد مؤتمر دولي لقضايا الشرق الاوسط، الخليج، الاراضي المحتلة، لبنان. ولكن جهود الاتحاد السوفياتي لن تكلل بالنجاح ما لم يعلن العراق عن استعداده للانسحاب من الكويت.

٣- ان وجود قوات اجنبية في المنطقة مضر بمصالح الدول العربية، على الاقطار العربية ان تعمل لحل مشاكلها بنفسها، والا ستقوم الجهات الاجنبية بذلك.

وبيّن كالاتوشا ان الرئيسين متفقان في ازمة الخليج، وان العراق لم يقدم لحد الآن اقتراحاً ملموساً لحل المشكلة.

ولما كان اللقاء هو لاستعراض نتائج قمة هلسنكي، فلا مجال لمناقشة تلك النتائج مع مسؤول في وزارة الخارجية. الا انني طرحت فكرة اعطاء دور اكبر لهيئة الامم المتحدة وسكرتيرها العام خافير بيريز دي كوليار وتنشيط الوساطة العربية. وقد ورد ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس غورباتشوف في اعقاب اجتماع القمة في هلسنكي. وقلت: "ان قعقعة السلاح الامريكي قد تعقد المسألة وتوصلها الى حافة الحرب".

وعد كالاتوشا برفع اقتراح تنشيط الهيئة الدولية والوساطة العربية الى وزير الخارجية شيفاردنادزة.

لقاءآت مع الشخصيات الكردية

انعقد في موسكو في ايلول ١٩٩٠ مؤتمر لممثلي كرد الاتحاد السوفياتي حضره حوالي ٨٠٠ مندوب يمثلون الكرد في جمهوريات ارمينيا وجورجيا و ازربايجان وروسيا. وقد عقد هذا المؤتمر بمبادرة من الشخصية السياسية والعالمية الكردية (نادروف)، كما حضره ممثلو الاحزاب والحركات الكردية في سائر ارجاء كوردستان.

التقيت خلال وجودي في موسكو، مع الامين الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الرفيق عزيز محمد (وهو كردي) و الدكتور محمود عثمان(*) الذي حضر المؤتمر عن كرد العراق، وكذلك مع عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري الرفيق (رمو شيخو)، وهو كردي من قامشلي بسوريا. جرى الكلام حول مخاطر زيادة التواجد العسكري الامريكي في منطقة الخليج وحول آفاق حل المشكلة الكردية في كوردستان العراق في هذا الظرف المعقد، فكانت الآراء متجهة حول امكانية اجراء تنازلات من الحكومة العراقية لحل المشكلة الكردية. ومع ان المذكورين كانوا يرفضون الاحتلال العراقي للكويت، ولكنهم يرون ان الوجود الامريكي يشكل الآن خطورة بالغة على مستقبل المنطقة، وان المفتاح للخروج من هذه الأزمة، هو الانسحاب من الكويت باسرع وقت وحل المشاكل الداخلية ومن ضمنها المشكلة الكردية سلمياً وباسلوب ديمقراطي.

كان عزيز محمد ومحمود عثمان يتهيئان للسفر الى دمشق لحضور اجتماع

(*)الدكتور محمود عثمان- شخصية بارزة في الحركة القومية الكردية. وكان السكرتير السياسي لقائد الحركة المرحوم مصطفى البارزاني ثم اصبح السكرتير العام للحزب الاشتراكي الكوردستاني.

موسع لقيادة الجبهة الكوردستانية (وهي جبهة تضم الاحزاب المتواجدة على الساحة الكوردستانية في العراق) لتحديد الموقف من الوضع المستجد في المنطقة. لقد اسرع جلال الطالباني، قبل انعقاد اجتماع الجبهة الكوردستانية، في الادلاء بتصريحات يندد فيها بالغزو العراقي للكويت ويبدي استعداد حزبه للوقوف الى جانب الحلفاء لاخراج العراق من الكويت. ان التنديد بالغزو العراقي للكويت بالنسبة للاحزاب الكوردستانية شيء اعتيادي، ولكن الاعلان عن الوقوف الى جانب الحلفاء دفاعاً عن امراء الخليج في حرب لا ناقة للكرد فيها ولاجمل ومن دون الرجوع الى آراء بقية الاحزاب الكوردستانية شيء غير مقبول، فارسلت له الرسالة الآتية:

موسكو في ١٩٩٠/٩/٥

الاخ العزيز جلال الطالباني المحترم

تحية حارة... كنت اود ان التقي بكم في هذه الزيارة الى موسكو. ربما يعوض عن ذلك مجيء الرفيق عزيز محمد والدكتور محمود عثمان وهذه الرسالة.

اخي ... لا ادري مدى صحة التصريحات المنسوبة اليكم، وقد سمعت ذلك من بعض الاذاعات. انني اعتقد باننا نحن الاكراد، لم نتلق لحد الآن اية وعود صادقة من اية جهة، فليس من مصلحة شعبنا الاعلان عن تأييدنا لهذه الجهة او تلك، ونحن نعيش في العراق، فاذا وقع العراق تحت جزم "المارينز" الامريكي، فليس من المستبعد ان نتلقى نحن ايضاً بعض الركلات منهم. لماذا لا نستغل هذه الظروف لنزيل شيئاً من آلام شعبنا عنه، بدلاً من الركض وراء الوعود الكاذبة؟ ربما يقول البعض، ان صدام حسين يشعر الآن بالخطر المحدق به، فيمد يده الينا. ولكن لماذا لا نستغل نحن هذه الفرصة لمصلحة شعبنا ؟

ترون ان الولايات المتحدة والدول الغربية تخشى الإقدام على أي عمل

العودة الى بغداد

تركت موسكو في مساء ١٠/٩/١٩٩٠ عائداً الى بغداد عن طريق عمان فوصلتها يوم ١٢/٩/١٩٩٠. وفي ١٣/٩/١٩٩٠ رفعت تقريراً مطولاً عن نتائج زيارتي للاتحاد السوفياتي ولقاءاتي الدبلوماسية هناك الى الرئيس صدام حسين، مشفوعة باستنتاجاتي عن الوضع وهي:

١- ان الاتحاد السوفياتي يزداد قلقاً مع زيادة حجم الوجود العسكري الامريكي في المنطقة وان المسؤولين والقادة العسكريين يتحدثون بصراحة عن ذلك على صفحات الصحف السوفياتية.

٢- هناك اختلاف بين مواقف قيادة الحزب الشيوعي ومواقف قيادة الدولة السوفياتية رغم وجود تشابك بين القيادتين، حول الموقف من هذه المسألة. ففي نفس يوم لقاء الرئيسين في هلسنكي، كتبت جريدة (برافدا) الناطقة بلسان الحزب الشيوعي في افتتاحيتها مقالاً تحت عنوان:" الى اين نسير وراء الولايات المتحدة؟ " تنتقد سياسة الحكومة بشدة.

٣- يفتش الاتحاد السوفياتي عن مدخل لتنشيط هيئة الامم المتحدة في هذا المجال. وقد يرسل وفداً برئاسة عضو مجلس الرئاسة، عضو المكتب السياسي للحزب (بريماكوف) الى المنطقة قريباً لهذه الغاية.

وعرضت على الرئيس صدام حسين المقترحات الآتية:

١- انتزاع المبادرة من الاوساط الامريكية، باعطاء دور اكبر الى هيئة الامم المتحدة وسكرتيرها العام السيد خافير بيريز دي كوليار، وذلك بدعوته الى العراق، ولتقوية مركزه الدولي، اقترح على سيادتكم تكريمه باطلاق سراح عدد مناسب من رعايا الدول الغربية يرافقونه في طريق عودته. ان ذلك

عسكري بسبب وجود بضعة مئات من الرهائن من رعاياها لدى صدام حسين في حين لديه ملايين من الاكراد مجمعين في معسكرات، سميت بالمجمعات السكنية، كرهائن، لماذا نجعل منهم قرباناً لأمراء الخليج او الولايات المتحدة فهذه (المجمعات) التي تضم مئات الالوف من الاكراد، ستكون هدفا للابادة الجماعية، عندما يتحول الموقف المتفجر الى صِدام ساخن. ألم نتعلم من تجربتنا من الحرب العراقية _ الايرانية لنجعل مرة اخرى شعبنا وقوداً للنيران؟

انني اعتقد، اذا اقدمت الحكومة العراقية الآن على العمل لازالة هذا الوضع المأساوي في كردستان، يقتضي ان نعمل جاهدين للاستفادة من ذلك، لئلا نكون كالمثل الكردي القائل، "لم نمسك بتلك الفريسة واطلقنا ما بيدنا".

انا لا اقول لكم، اياكم التقرب من الولايات المتحدة، لأن هناك وجهات نظر متباينة حول ذلك. ولكن اتساءل، هل اعطت الولايات المتحدة وعداً لصالح الشعب الكردي؟ هل ننسى ما صنعت بملا مصطفى البارزاني؟

لقد طرحت - قبل مجيئي الى موسكو - المسألة الكردية مرة اخرى على الرئيس صدام حسين، فطلبت منه اعادة الاكراد المرحلين الى قراهم دون إبطاء انني احاول اقناعه بذلك واعادة الاوضاع الطبيعية الى المنطقة واصدار عفو عام فاذا تحقق ذلك، فانه مكسب كبير للاكراد في الوقت الحاضر، المهم الآن هو التمسك بالارض. تقول الاسطورة، "ان سر قوة هرقل كان ثبات قدميه على الارض." وساحاول اللقاء بكم قريباً لو تأخر اندلاع الحرب بعض الوقت او حلت المشكلة سلمياً.

مع تحياتي الخالصة

اخوكم

د. مكرم الطالباني

سيحرك الرأي العام العالمي ضد التهديد بالحرب والدعوة الى حل سلمي لمسائل المنطقة.

٢- تنشيط الدبلوماسية العراقية، واعطاء اهمية اكبر للوساطة العربية، لأخذ المبادرة من الدول الكبرى لحل المشاكل العربية.

ويظهر ان الرئيس صدام حسين كان يفتش عن حل يبقي الكويت بيده ويعول على حدوث انشقاق بين الدول الكبرى. وكان السوفيات يتحدثون بمرارة حول تلك الاجراءآت التي اتخذت والتي من المحتمل ان تتخذ تجاه دولة تربطهم واياها معاهدة للصداقة والتعاون، ولكن كانوا يلقون المسؤولية على الرئيس العراقي. وبعد يوم واحد من تقديم التقرير عن نتائج اتصالاتي في موسكو الى الرئيس صدام حسين وجهت اليه رسالة عن المسألة الكردية وهي:

بغداد في ١٤/ ٩/ ١٩٩٠

الرئيس المحترم

تحية خالصة... عند وجودي في موسكو، التقيت مع السيدين عزيز محمد والدكتور محمود عثمان، وكان الاخير يحضر مؤتمراً لأكراد الاتحاد السوفياتي. وقد تباحثنا حول الاوضاع المستجدة في المنطقة، فكانت وجهات نظرنا متطابقة حول المخاطر الناجمة عن وجود هذا الحشد الكبير للقوات الامبريالية على مستقبل بلدان وشعوب منطقة الشرق الاوسط، وكانا في طريقهما الى دمشق لحضور اجتماع الجبهة الكردستانية هناك. وقد حملتهما رسالة الى السيد جلال الطالباني حول هذه المخاطر وعلاقتها بشعبنا الكردي في العراق، محذراً اياه من الانزلاق مرة اخرى الى انحيازات خاطئة ومضرة بقضية الاكراد وقضية الشعب العراقي عامة. ولكن لا اخفي عن سيادتكم؛ ان الاسراع في معالجة الوضع المأساوي في كردستان هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انزلاق البعض منهم الى تلك المواقع. وبعكسه، فانهم سيفتشون حتماً

عن حل آخر لانقاذ الجماهير الكردية من الفناء الشامل في تلك المجمعات القسرية التي لا تتوفر فيها حتى شروط المعتقلات النظامية.
واذا قاموا بذلك، فإن اللائمة تقع على النظام في العراق لا عليهم.
لي الأمل- ياسيادة الرئيس- ان تقدروا الظروف الحرجة وتبادروا لحل هذه المشكلة بمزيد من الحكمة والتسامح وسعة الصدر، لترسيخ الجبهة الداخلية لمجابهة هذه الازمة، بتحقيق حل جذري لهذا الوضع المأساوي في كردستان.

مع تحياتي المخلصة

المخلص

د. مكرم الطالباني

بعد اطلاع السيد رئيس الجمهورية على التقرير المؤرخ في ١٣/ ٩ / ١٩٩٠ والرسالة المؤرخة في ١٤/ ٩/ ١٩٩٠، تلقيت منه رسالتين جواباً عليهما وهما:

رئاسة الجمهورية
السكرتير

العدد: ٦٢١٧/ ك
التاريخ: ١٤ ربيع الأول ١٤١١
٣/١٠/١٩٩٠

سري وشخصي

الدكتور مكرم الطالباني المحترم

اطلع السيد الرئيس القائد على ما ورد في رسالتكم المؤرخة في ١٣/ ٩/ ١٩٩٠ المرفقة صورتها طياً، وأمر سيادته استمراركم بالأتصال بالجانب السوفياتي.

لاتخاذ مايلزم مع التقدير

سكرتير رئيس الجمهورية

المرفقات: صورة رسالة.

والرسالة الثانية هي جواب على الرسالة المتعلقة بالقضية الكوردية، وهي:

رئاسة الجمهورية   العدد: ٦٥١٦/ ك

السكرتير   التاريخ: ١٤ ربيع الاول ١٤١١هـ

٣/ ١٠/ ١٩٩٠

سري وشخصي

الدكتور مكرم الطالباني المحترم

اطلع السيد الرئيس القائد على ما ورد برسالتكم المؤرخة في ١٤/ ٩/ ١٩٩٠ المرفقة صورتها طياً وعلق سيادته : " ما هو المطلوب لنتسامح به؟"

مع التقدير

سكرتير رئيس الجمهورية

لم استغرب من تساؤل السيد رئيس الجمهورية عن" ما هو المطلوب لنتسامح به؟" لانه قد سار بهذه القضية الى نهاية الشوط، فلَم يبق له طريقاً للتراجع ولا مجالاً للتسامح.

وفي اعتقادي، ان السبب في عدم التفكير في اعادة المرحلين الكرد الى كوردستان هو تصوره الخاطئ عن طبيعة الحرب التي قد تندلع مع الولايات المتحدة وحليفاتها. فكان يعتقد انها ستكون حرب طويلة، فيها الكرّ والفرّ، واذا اضطر الى الانسحاب في الجنوب، وقد تهاجم قوات حلف الشمال الاطلسي من الشمال، فيجعل المنطقة قاعدة لحرب طويلة يشن منها الهجمات المستمرة على القوات الحليفة ويكبدها خسائر كبيرة يؤدي الى ارتفاع الأصوات في اوروبا وامريكا بالانسحاب من العراق كما جرى ذلك في فيتنام، وهو يشك في ولاء الكرد له بعد تلك الاضطهادات التي تعرضوا لها على ايدي قواته في سنوات الحرب مع ايران في حملات " الانفال واستعمال الأسلحة الكيمياوية لإبادتهم.

وقد تسربت انباء عن خزن انواع من الاسلحة في كهوف كوردستان وعن اعداد عشرات الألوف من الملابس الكردية التي قد تستخدم لتلك الغاية، ومع هذا كنت اصرّ على المقترحات السابقة.

بريماكوف المندوب الشخصي للرئيس السوفياتي في بغداد

كان هدف الاتحاد السوفياتي في ارسال وفد رفيع المستوى، وهو مؤلف من السيد يفغيني بريماكوف وعضو مجلس الرئاسة ماركاريان والمستشار ارتيموف ومدير دائرة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية كالاتوشا ونائب وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية موردفينوف، هو الطلب للسماح للخبراء السوفيات العاملين في العراق والذين يرغبون في العودة الى بلادهم بمغادرة العراق، واقناع الرئيس العراقي بسحب قواته من الكويت امتثالاً لقرار مجلس الامن، ودراسة كيفية الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وعقد مؤتمر دولي لحل سائر مشاكل منطقة الشرق الاوسط.

التقى بريماكوف في ٥ تشرين الاول ١٩٩٠ بالرئيس صدام حسين وهو يحمل رسالة خاصة من الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف اليه. وكانت الرسالة، كما صرح بذلك بريماكوف، حول " ضرورة الانسحاب من الكويت فوراً واعادة السيادة الى هذه الدولة؟"

سرد الرئيس العراقي في هذا اللقاء المؤامرة المدبرة ضد العراق بعد نصره العسكري على ايران، وان الدول العربية المشاركة في هذه المؤامرة، وهي السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، حاربت العراق اقتصادياً بزيادة انتاج النفط الامر الذي ادى الى تدني سعر البرميل الواحد من ٢١ دولاراً الى ١١ دولاراً، مما انذر بانهيار الاقتصاد العراقي، فاضطر العراق على الدفاع عن نفسه.

اكدّ الوفد السوفياتي على طابع الحرب التي تنتظر العراق ان لم تنسحب من الكويت، وهو التفوق الجوي والتفوق التقني العسكري لدول التحالف، وعزلة

العراق عن المجتمع الدولي. وابلغ بريماكوف الرئيس العراقي، بأن الغرض من زيارته هو ليس لتهويل نتائج الضربة، بيد انه لا يوجد مخرج آخر للحالة، غير جلاء القوات العراقية من الكويت. وكان رد الفعل رئيس العراقي هو؛ انه سيستخدم كل مالديه من وسائل وسينشر حتماً نيران الحرب في البلدان الأخرى، وخاصة اسرائيل. ولكنه يدرك ان امامه خيار آخر عندما اجاب:

" انا كانسان واقعي يمكنني تصور- في ظروف بعينها- الموافقة على سحب القوات، ولكنني لا استطيع الأقدام على ذلك، اذا لم يربط هذا الانسحاب بحل المشاكل الاخرى في المنطقة. لقد ذكرت هذه الفكرة في ١٢ آب الماضي"

وقال: " تتذكرون انني تنازلت في ١٥ آب عن كافة نتائج حرب ثماني سنوات مع ايران واعدت الوضع الى ما كان عليه قبل اندلاع الحرب. ولن يغفر الشعب العراقي لي اذا سحبت القوات من الكويت بلا شرط وسيسألني الناس؛ ما العمل ازاء منفذ الى البحر؟"(*)

خرج الوفد السوفياتي وهو يعتقد بانه لاحت بوارق أمل في حل سياسي ما.

ألآمر الذي حدى بالرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف تبادل الرأي مع كل من الرئيس الامريكي جورج بوش والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. وقد سافر لهذه الغاية (بريماكوف) في جولة اورو- امريكية، والهدف منها هو:

١- سحب القوات العراقية من الكويت.

٢- تفادي الحل العسكري الذي ينذر بعواقب وخيمة.

و واضح هنا، ان الاتحاد السوفياتي اختار بحزم استخدام كل الوسائل السياسية المتاحة، وابلاغ الرئيس العراقي بأن الانسحاب من الكويت لابد ان تعقبه اعمال محددة باتجاه حل المشاكل العالقة لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط كلها، مع عدم الاشارة الى الربط بين هذا وذاك. أي ان تكون تسوية النزاع العربي- الاسرائيلي احد اهم عناصر نظام الأمن في المنطقة.

(*) بريماكوف- النصدر السابق.

ومع رفض الدول الكبرى في مجلس الامن ربط سحب القوات العراقية من الكويت بحل المشكلة الفلسطينية رفضاً قاطعاً، ولكن من المستحيل تثبيت حدود وحرية كل دولة في المنطقة من دون تسوية شاملة لتلك المشكلة.

ان نشاط بريماكوف لإقناع الآخرين بصحة مواقف الاتحاد السوفياتي، قد قوبل في الغرب بالارتياح والخوف على السواء. الارتياح لدرء مخاطر الحرب، والخوف من احتمال ظهور خلاف بين الحلفاء ازاء الرئيس العراقي صدام حسين. ويظهر من لقاءات بريماكوف، ان قادة الدول الاوروبية يؤيدون الجهود السلمية لدى الاتحاد السوفياتي لدرء اندلاع حرب وشيكة الوقوع. امّا في الولايات المتحدة، فكان شئ من الاستياء عن اخبار الرئيس صدام حسين بنية الاتحاد السوفياتي في تحريك مسألة النزاع العربي الاسرائيلي. وكان موقف الولايات المتحدة ثابتاً ازاء الازمة وهو اجبار الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت، ولكنها تلتقط كل موقف ايجابي من الرئيس العراقي.

اما رئيسة وزراء بريطانيا السيدة مارغريت تاتشر، فكانت تعتقد انه لا يمكن الاكتفاء بسحب القوات العراقية من الكويت، بل يجب توجيه ضربة ساحقة الى العراق و" كسر ظهر صدام حسين" وتدمير كل قدرات هذا البلد العسكرية وربما الصناعية ايضاً.(*) وواضح الآن ان هناك مواقف متباينة في جبهة التحالف، فهناك موقف سوفيتي يريد ربط مشكلة الكويت بمشاكل الشرق الاوسط الاخرى، وهذا الموقف يتفق مع منطلقاتي لإجراء المداخلة مع الرئيس صدام حسين، وموقف امريكي بريطاني الاكثر تشدداً، وموقف المجموعة الاوروبية التي تفتش عن بادرة سلمية لدرء مخاطر الحرب.

فعليه، يقتضي التحرك في هذه الاتجاهات. المشاكل الداخلية، ازمة الكويت ومشاكل الشرق الاوسط.

ولتوضيح ذلك للرئيس صدام حسين قمت بمبادرات اخرى في تلك الاتجاهات

(*) بريماكوف - نفس المصدر.

وهي سلسلة رسائل قدمتها له لعدم تفويت فرص السلام مهما كان ثمنها لان السلام في هذا الوضع المنذر بأوخم العواقب هو اهم شيء. وهاكم احدى تلك الرسائل:

بغداد في ٦/ ١٠/ ١٩٩٠

السيد الرئيس المحترم

تحية خالصة... تلقيت تعليق سيادتكم على رسالتيّ المؤرختين في ١٣ و١٤ ايلول ١٩٩٠، فيما يتعلق باستمرار اتصالاتي مع المسؤولين السوفيات، سأبقى على اتصال بهم، سواءً عن طريق سفيرهم في بغداد، او السفر الى موسكو للاتصال بالمسؤولين اذا اقتضى الحال. وارجو ان تكون لزيارة المندوب الشخصي للرئيس السوفياتي، بريماكوف نتائج مثمرة لايجاد مدخل الى الحل السلمي الشامل لمشاكل المنطقة.

السيد الرئيس... في اعتقادي لا توجد قضية اهم من قضية استدراج الوضع لارغام اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة. واعتقد ان التضحية بمسائل اخرى لتحقيق ولادة دولة عربية في فلسطين، واعادة التوازن الى المنطقة، بانسحاب القوات الاجنبية منها، نصر لا يوازنه نصر للعراق ولسيادتكم. وهذا يعني، ان العراق تمكن من تحقيق ما عجز عنه سائر الدول العربية خلال القرن الحالي.

ان التأكيد على تطبيق قرارات مجلس الأمن، بتصفية كل" الاحتلالات" قد احدث انقساماً حقيقياً بين الدول الكبرى، فلم يتمكن جورج بوش او ميتران من التملص من هذه المبادرة رغم الاعلان عن رفضهما لها، ويقتضي- حسب اعتقادي- ان يكون سيادتكم اكثر وضوحاً بهذا الخصوص.

ان الولايات المتحدة، خلافاً لجو الانفراج الدولي السائد في العالم مؤخراً والاتجاه السائد لتخفيض متوازن للاسلحة والقوات المسلحة

وتحريم اسلحة الابادة الشاملة، تقوم الان بدفع الوضع الى سباق آخر للتسلح في المنطقة، وهي تقوم بتسليح اسرائيل ومصر والسعودية بالاسلحة المتطورة، مع اعطاء التفوق الاسرائيلي اهمية خاصة. وتصرف الان مليارات الدولارات المستحصلة من موارد البترول على التسلح وادامة الجيوش بسبب وجود هذه" الاحتلالات". ان ذلك يثير شكوك ومخاوف الاتحاد السوفياتي. فالمبادرات، رغم الصعوبات التي تعترضها، ستشق لها الطريق في كل المستويات في العالم وفي كل الاتجاهات.

السيد الرئيس... لديّ ملاحظة ارجو ان يتسع صدركم لسماعها وهي: من الأحسن ان تكون لغة السياسة والدبلوماسية والاعلام لديكم تعكس المستوى اللائق بدولة متمدنة اقصد ان لا تستعملوا من العبارات الاّ ما تليق بمكانة مثل هذه الدول. ان الدبلوماسية الصريحة المهذبة والهادئة هي التي تجلب انتباه الرأي العام المعاصر. لأ الدبلوماسية الغامضة والحادة والنابية في تعابيرها. فيقتضي ان يكون التعبير اللفظي متناسباً مع المحتوى السياسي للعمل الدبلوماسي.

اما بشأن رسالتي الخاصة بالمشكلة الكردية التي طلبت فيها ان تكونوا اكثر مرونة واكثر تسامحاً، يعلم سيادتكم انني كنت دوماً صريحاً معكم. ان المطاعن الموجه اليكم هي: " الدكتاتورية" في اسلوب الحكم و" انتهاك حقوق الانسان" نعم؛ ان للفظين مدلولاتهما الزمنية والمكانية، وقد لا يدل ترديد هاتين العبارتين من قبل بعض الجهات على مصداقيتهم في مراعاة الديمقراطية وحقوق الانسان، ولكن لكل عصر مدلولاته لمثل هذه الأمور، تكون راسخة في اذهان و وجدان ملايين الناس، لا يمكن تجاهل مشاعرهم. ان ما عاناه الاكراد خلال السنوات الماضية من مآسي وآلام كانت ناجمة عن غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان.

صحيح ان الماضي قد مضى ولا يرجع، ولكن الجو الان ملائم تماماً للتراجع عن تلك المواقف بسبب وجود الخطر الامريكي في المنطقة. ان ترصين صفوف الشعب تجاه هذا الوضع الذي ازداد بسبب احداث الكويت؛ يتفق تماماً مع مصلحة الوحدة الوطنية في البلاد. ان الظروف التي مرّت بالبلاد في السنين الماضية والاجراءآت القاسية التي تعرض لها الاكراد في ظرف وصفتموه في ١٠/ ٣/ ١٩٩٠ في لقائكم مع بعض المسؤولين في كردستان بأنه: " حجب الرؤيا الصائبة وحجب التصويب الصحيح باللحظة" وكما قلتم: " في كردستان ظهرت جروح كثيرة، فالمطلوب ان نداويها بسرعة حتى نعوض المواطن عن الشيء الذي خسره، وما خسره المواطن في كردستان كثير...".

كنا ننتظر انذاك، ان تعالجوا قضية الاكراد المرحلين دون ابطاء. وكانت الجماعات الكردية المعارضة تعتبرها المدخل المناسب للسير في انهاء الانقسام السياسي في البلاد والانصراف الى معالجة الامور الاخرى. ان مئات الالوف من الاكراد خسروا مورد رزقهم" الارض" ونحن الان بأمس الحاجة الى تلك الايادي التي تعرف ارضها شبراً شبراً وتعرف كيف تخرج منها الرزق الكثير.

لقد تفضلتم، عند فرض الحصار الاقتصادي علينا وقلتم: " قطع الاعناق لا قطع الارزاق". ان الاكراد مستعدون لنسيان" قطع الاعناق" ولكن" قطع الارزاق سيلازم حياتهم جيلاً بعد جيل لا يمكن نسيانه. فهم يتطلعون الى اليوم الذي يعودون فيه الى ارض آبائهم واجدادهم، هذا الذي طلبت في رسالتي السابقة التسامح بشأنه.

السيد الرئيس... ان كل التقديرات في الظرف الحالي، تنبيء بأننا بحاجة الى المزيد من التماسك وشد ازر بعضنا البعض. ان حل هذه المشكلة، بانهاء هذا الوضع المأساوي في كردستان، سيكون كمن

يصوب الضربة لا الى جفن العدو، بل الى حدقة عينه. ولا يتطلب ذلك الا شيئاً من الحكمة والشجاعة هل ينقصكم منها شيء؟!

مع اعتذاري وتحياتي الخاصة

المخلص

د. مكرم الطالباني

كانت الاولوية لحد الآن للعروض السلمية لحل الازمة وبالاخص العروض التي قدمها الاتحاد السوفياتي المشفوعة باعلان العراق للانسحاب من الكويت. ولكن العراق لا يزال يتمسك بموقفه في ضم الكويت، رغم الاعلان عن" المبادرة السلمية". وبامكان العراق التنسيق مع الاتحاد السوفياتي للخروج من هذه الازمة سالماً. اردتُ توضيح ذلك للرئيس صدام حسين للاستفادة من اية بادرة سلمية لحل الازمة سلمياً وكل الدلائل تدل ان الاجراءآت العسكرية في المنطقة ليست مجرد عرض عضلات، فإن استمر العراق على موقفه في عدم الانسحاب، فإن الخيار العسكري سيكون امراً واقعاً لا محالة.

لذا رأيت من المناسب ان اوجه الرسالة التالية الى الرئيس صدام حسين، وهي:

بغداد في ١٥/ ١١/ ١٩٩٠

السيد الرئيس الموقر

تحية خالصة... من الواضح ان مبادرتكم في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ قد احدثت انقساماً حقيقياً في جبهة الدول الكبرى. وليست مصادفة ان تكتب صحيفة" الغارديان" البريطانية في ١/ ١١/ ١٩٩٠، " بدلاً من ان يفرض التحالف المعادي للرئيس العراقي صدام حسين العزلة عليه، تشعر الان بريطانيا والولايات المتحدة بالعزلة عن حلفائها". وقد وصفت الصحيفة، الاتحاد السوفياتي بـ(الحليف الذي لا يعتمد عليه)".

ان السير في تعميق الانقسام بين الدول الكبرى سيطوق دعاة الحرب ويفتح الطريق امام المبادرات السلمية. ولكن القوة الرئيسية في الدعاية للحرب. هي بريطانيا والولايات المتحدة، وهما تتصرفان بمعزل عن الدول الاخرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وليس بمستبعد ان يُعطى دوراً اكبر لتركيا، الدولة الاطلسية الوحيدة التي لها حدود مباشرة مع العراق. انني اعتقد ان الجهود الدبلوماسية مع تركيا بهدف تحييدها او تجميد نشاطها العسكري لها اهمية استثنائية الآن. كما ان فرض خيمة هيئة الامم المتحدة على القوات المتواجدة في المنطقة سيحد من النشاط الداعي للحرب لكل من بريطانيا والولايات المتحدة. ورغم اتساع التأييد للحل السلمي لدى الرأي العام في الغرب، فان خطر اندلاع الحرب لا يزال قائماً، لأن الحرب تعلنها الحكومات لا الشعوب.

لقد قال وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ادوارد شيفاردنادزه جواباً على استفسار بعض نواب مجلس السوفيات الاعلى عن الهدف في استعداد الاتحاد السوفياتي للمشاركة في القوة متعددة الجنسيات تحت قيادة هيئة الاركان التابعة لمجلس الأمن، " ان مثل هذه القوة لا يمكن ان تقوم بعمل عسكري الأ بقرار من مجلس الأمن، الأمر الذي يمكننا من ابطال أي قرار يدعو الى القيام بعمل عسكري باستعمال حق الفيتو".

وحسناً فعلتم، عندما قررتم السماح للرعايا الفرنسيين بالسفر الى خارج العراق.

لان لفرنسا تأثير متزايد في السياسة الاوروبية، ومن الصعب على الولايات المتحدة عدم الحساب لوزن المجموعة الاوروبية.

ومع احترامي لمكانة رئيس المجلس الوطني لديكم، انني اعتقد لو كانت المبادرة منكم شخصياً لإعطاء دفع جديد للمبادرات السلمية السابقة؛ لأحدثت تأثيراً اكبر في الأوساط الدولية. ألا يرى سيادتكم

ضرورة القيام بمبادرة جديدة تطويراً لمبادرتكم في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠، لإعطاء الحل السلمي الشامل لقضايا المنطقة قوة دفع جديدة؟
كأن تعلنوا صراحةً استعداد العراق للانسحاب من الكويت مقابل عروضكم السابقة.

السيد الرئيس... ان الحماقة التي ارتكبتها الحكومة الاسرائيلية في المسجد الاقصى بقدس، كان من الضروري تعبئة الرأي العام الأسلامي ضدها بشكل افضل مما جرى. وقد حدث خفوت من الناحية الاعلامية بعد القرار الهزيل لمجلس الامن ورفض اسرائيل للقرار. ألم يكن بالامكان حصر الاوساط الاسرائيلية الرافضة لأي حل سلمي في الزاوية، بحملة اعلامية جيدة وبالعمل الدبلوماسي المكثف لدى الدول الاسلامية؟

انني اعتقد بأنه لم يجر تنسيق بين الدول العربية التي لها دور متميز مع العراق (اليمن والسوادن والاردن وتونس والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية) للقيام بجهود دبلوماسية مكثفة لدى الدول الاسلامية وربط هذه الوقاحة الاسرائيلية بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

وهناك شيء اخر اريد عرضه على سيادتكم وهي؛ تتحدث وكالات الانباء عن نية سحب سوريا قواتها من المنطقة لأنها تشعر بموقفها الحرج. الا يرى سيادتكم ان انسحاب اية دولة في هذا الوقت بالذات سيفتح الطريق لانسحابات أخرى؟ من المفيد دفع الدول العربية التي لها علاقات طيبة مع سوريا لاقناعها بسحب قواتها وتحييدها أو تأييدها للحل السلمي الشامل لمشاكل المنطقة وهي طرف في هذه المشاكل.

السيد الرئيس... سوف التقي هذا الاسبوع بالسفير السوفياتي في بغداد بعيداً عن الرسميات، لأتلمس الخطوات التي ينوي الاتحاد

السوفياتي القيام بها في هذا الجو المشحون بالحرب، للحيلولة دون اندلاع حرب مدمرة في المنطقة. فاذا تلمست ان هناك خطوة سوفياتية لدفع خيار الحرب الى الخلف، ويتطلب مني لقاء آخر مع المسؤولين السوفيات للتشاور والتنسيق، آنذاك؛ سأسافر الى موسكو- بعد اذن سيادتكم. وفي اعتقادي ان الاتحاد السوفياتي سيبذل قصارى جهده من اجل الابقاء على مناخ الانفراج الدولي ولإبعاد اندلاع الحرب في المنطقة.

اسمحوا لي، السيد الرئيس، ان اقول؛ ان المهمة السلمية لـ(بريماكوف) لم تلاقي العراقيل من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا فقط، بل ومن جانبكم ايضاً، بعدم افصاحكم باستعدادكم للانسحاب من الكويت. ان جولة وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر الحالية، تهدف الى سد الطريق امام الحل السلمي الشامل في المنطقة الذي يتبناه الاتحاد السوفياتي.

واريد ان اذكر سيادتكم بأن بقاء هذا الوضع المأساوي في كردستان هو ثغرة كبيرة في جبهتنا الداخلية ويتطلب المعالجة باسرع وقت.

ارجو المعذرة... مع تحياتي

المخلص

د. مكرم الطالباني

من المؤكد ان جولة وزير خارجية الولايات المتحدة (جيمس بيكر) كان لِلَم الشمل بعد التراخي الذي دبّ في جبهة التحالف للحرب. ان ما يلفت النظر هو زيارته لتركيا. وتركيا هي الدولة الاطلسية الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع العراق في منطقة كوردستان المضطربة على جانبي الحدود من البلدين. وقد افادت وكالات الانباء ان جيمس بيكر طلب من تركيا السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد الجوية التركية القريبة من الحدود العراقية في حالة اندلاع

الحرب في المنطقة. وقد حذّرت الرئيس صدام حسين في رسائل عديدة حول المسألة الكردية من مغبة الابقاء على هذا الوضع المتفجر في كوردستان ولتركيا مطامع قديمة لا تخفيها عن "استعادة" ولاية الموصل مدعية ان البرلمان التركي لم يصادق على معهادة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن كوردستان الجنوبية (ولاية الموصل) للعراق، فتعتبر المعاهدة باطلة لانها لم تأخذ مجراها الدستوري.

التنسيق مع السوفيت لإيجاد مدخل للحل السلمي

لقد تمكن الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف من اقناع قادة الولايات المتحدة وبريطانيا بإرجاء اللجوء الى الخيار العسكري لفترة اخرى. ولكن البلدان يطالبان ببديل آخر لاجبار الرئيس العراقي على الانسحاب من الكويت، ولكنه يرفض الانسحاب من دون ثمن. وترفض الولايات المتحدة مكافأة صدام حسين بالربط بين الكويت وفلسطين، رغم اتفاقها مع الاتحاد السوفياتي بتنشيط مسألة تسوية النزاع الاسرائيلي- العربي بعد انتهاء ازمة الكويت.

رأيت من المناسب اجراء لقاء مع السفير السوفياتي لتحريك جهود الحل السلمي مرة اخرى. وخلال زيارتي له في السفارة السوفياتية ببغداد والتشاور حول ايجاد مدخل للحل السلمي الشامل لمشاكل المنطقة، جرى الاتفاق بيننا حول النقطتين التاليتين:

١- ان يقوم السفير بمفاتحة موسكو لبذل الجهود لإيجاد مدخل للحوار بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، وقد يكون الحوار سرياً في بادئ الأمر، واذا تطور بشكل ايجابي، يمكن ان يكون بمستوى وزير خارجية البلدين لاحقاً.

٢- بذل الجهود لإيجاد مدخل للحوار بين العراق والمملكة العربية السعودية، للتحري عن حل عربي لأزمة الخليج.

وقد سبق للرئيس صدام حسين ان اعلن في لقائه مع التلفزيون الامريكي، ان الطريق الصحيح لحل الازمة هو طريق الحوار بين العراق والولايات المتحدة. ولعله يريد اقناع الولايات المتحدة بأن العراق لا يتعرض للمصالح الامريكية هناك، وافصح عن ذلك للتلفزيون الأمريكي C.N.N وكانت الولايات المتحدة لا تقبل باي بديل عن الانسحاب من الكويت بدون قيد او شرط.

وقد كتبت رسالة الى الرئيس صدام حسين في ٢١/١١/١٩٩٠ بهذا الخصوص وهي:

بغداد في ٢١/١١/١٩٩٠

السيد الرئيس المحترم

تحية خالصة... يوم أمس التقيت بالسفير السوفياتي ببغداد الرفيق بوسافاليوك، فاجرينا مشاورات حول ايجاد مدخل للحل السلمي الشامل لمشاكل منطقة الشرق الاوسط. افاد السفير بأن الاتحاد السوفياتي تمكن- مرة اخرى- من دفع الخيار العسكري الى الخلف، ولكن الاتحاد السوفياتي يتعرض للضغوط المتزايدة من المجتمع الدولي لتقديم بديل آخر للخيار العسكري يحقق اعادة الشرعية الدولية الى الكويت.

بيّنت للسفير أهمية مبادرتكم السلمية في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ حيال سياسة الانفراج الدولي الذي يتبناه الاتحاد السوفياتي، وسوف يبقى الوضع المتفجر في المنطقة اذا لم تحل مشكلة جميع الإحتلالات في أراضي الغير سوية، ويعطى موقفاً افضل للهيمنة الامريكية العسكرية في منطقة الخليج بتهديد العراق من هناك، لأن هدف الولايات المتحدة لا يقتصر على انسحاب العراق من الكويت. بل تدمير قدراته العسكرية والاقتصادية. في حين ان الحل الشامل لمشاكل المنطقة يتيح اجراء تخفيضات متوازنة للقدرات العسكرية لدول المنطقة جميعها،

وربما تحرم اسلحة الابادة الشاملة ايضاً، الأمر الذي يتفق مع السياسة الدولية الحالية التي يتبناها الاتحاد السوفياتي، ويعطي دفعاً جديداً لسياسة الانفراج وايقاف سباق التسلح. وفي حالة نشوب الحرب في الخليج، فإن الاتحاد السوفياتي سيخسر موقفه في المنطقة بالاضافة الى النكسة الخطيرة لسياسة الانفراج والتعاون الدوليين، وزيادة التواجد العسكري الدائم فيها.

وقد اقترحت على السيد السفير الاتصال بحكومته لعرض الاقتراح الآتي:

١- بذل جهود دبلوماسية مكثفة للتحري عن مدخل للحوار بين العراق والولايات المتحدة، وقد يكون ذلك سرياً وبمستوى معين في باديء الامر، ثم يكون بمستوى وزراء الخارجية اذا اثمر عن نتائج مشجعة.

٢- بذل الجهود للتوسط بين العراق والسعودية لايجاد مدخل للحوار بينهما لتلمس حل عربي لمشكلة الخليج. وقد اقترحت عليه تكليف الرئيس الجزائري السيد شاذلي بن جديد لهذه الوساطة. وهو انسب من جلالة الملك حسين الثاني لهذه المهمة حسب تقديري.

وعد السفير السوفياتي برفع هذا الاقتراح الى موسكو فوراً، واستفسر عما اذا لديّ الاستعداد للسفر الى موسكو للتشاور مع القيادة السوفياتية بهذا الشأن، فابديت استعدادي لذلك اذا لزم الامر ذلك.

السيد الرئيس... اذا كنتم مقتنعين بان الحوار المباشر هو الطريق المناسب لحل المشاكل القائمة، يقتضي ان تكثفوا نشاطكم الدبلوماسي والاعلامي ليخدما هذا الهدف، فعليه اقترح على سيادتكم ما يأتي:

١- الكف عن استعمال العبارات الغير الائقة بين رؤساء الدول مهما اختلفتم معهم. وقد تفرض فكرة الحوار نفسها كطريق وحيد صحيح لحل المشاكل في المنطقة. انذاك، يقتضي ان يكون لديكم الاستعداد لسماع

ما لدى الاخرين من آراء وحلول وان تكونوا مستعدين لتنازلات متقابلة ومتوازنة والقبول بالحلول الوسطية والمرحلية للمسائل المطروحة. فاذا اعتقد المرء انه على حق في كل الأمور وان المقابل على باطل، لا تبقى فائدة من الحوار آنذاك.

٢- عدم اعطاء تصريحات قاطعة ك: " اصبح الكويت جزءاً من العراق للأبد". ان مثل هذه التصريحات ستقطع الطريق امام أية مرونة سياسية او مناورة دبلوماسية. فاذا كان العراق يعتقد جازماً بان من حقه استعادة الكويت، فإن الاسلوب العسكري ليس الاسلوب الصحيح والمفضل دائماً لتحقيق هذا الهدف. وقد جرت الوحدة بين الدولتين الالمانيتين التي كانت ضرباً من الخيال قبل سنة. كما جرت الوحدة بين شطري اليمن باسلوب الحوار الديمقراطي والأخوي دون اية قعقعة للسلاح.

بقي لديّ قضية اخرى اؤكد عليها في كل مرة، وهي، الوضع في كردستان. من المؤكد ان جولة وزير خارجية امريكا جيمس بيكر في المنطقة ولقائه مع قادة الاتراك كانت تهدف الى إعطاء دور اكبر لتركيا، بالاستفادة من موقعها الجغرافي في حالة نشوب الحرب. وتركيا هي الدولة الاطلسية الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع العراق ولها فيه مطامع قديمة. واكون صريحاً مع سيادتكم: ان الاكراد الذين يعانون من هذا الوضع المزري في " المجمعات السكنية" القسرية، لا يتمنون ديمومة هذا الوضع، فيفتشون عن حل لوضعهم المأساوي اكثر من أي شيء آخر. ويقتضي ان لا تتوقعوا منهم ان يحملوا الصليب على اكتافهم ليصلبوا عليه دفاعاً عن كويت. ان صلب المسيح قد لا يتكرر في التاريخ. اقول ذلك لأذكّر سيادتكم بعمق المخاطر المحدقة بالبلاد ولأدعوكم بضرورة الاسراع في حل مشكلة الاكراد حلاً جذرياً قبل فوات الأوان. ان مرور كل يوم وبقاء هذا الوضع، سيزيد من تعقيد القضية،

يوماً بعد يوم تترسخ القناعة لدى الاكراد بضرورة تغيير هذا الوضع مهما كلفهم من تضحيات، ويعرف سيادتكم انهم لا يبخلون في ذلك. فأرجو التفكير الجدي بهذه المسألة، انها ليست من صنع العدو ولكنها قد تستعمل من قبله.

مع تحياتي الخالصة

المخلص

د. مكرم الطالباني

ويظهر ان كلاً من الرئيس السوفياتي والرئيس العراقي قد اوليا اهتماماً خاصاً للعامل العربي للخروج من الأزمة، ولكن لكل منهما موقفه الخاص. فالرئيس ميخائيل غورباتشوف كان يتمسك بخط الاتحاد السوفياتي الرامي الى البحث عن امكانات تكفل التسوية السلمية للأزمة مع ضرورة انسحاب العراق من الكويت. في حين كان الرئيس صدام حسين يهدف بذلك الى كسب الوقت لعزل الولايات المتحدة وحصر المسألة بين الدول العربية التي لا تقوى على ارغامه للانسحاب من الكويت.ان هذه الفكرة كانت تفرغ مبادرته السلمية في ٢ ؛ آب ١٩٩٠ من اهم عواملها وهي الربط بين مسألة الكويت وبين مسألة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، فإن تمكن من الاحتفاظ بالكويت-حسب اعتقاده- فإن المسألة الثانية قد تجد لها طريقاً اخراً للحل.

وقد ابرق السفير السوفياتي ببغداد بالمقترحات التي قدمتها له فلاقت قبولاً لدى القيادة السوفياتية. فأوعز الرئيس السوفياتي لمندوبه الخاص يفغيني بريماكوف للتوجه الى المنطقة، يقابل فيها المسؤولين في مصر وسوريا والسعودية، ومن ثم يلتقي ثانية مع الرئيس العراقي صدام حسين. وكان هدف هذه الزيارة هو:

١- التحري عن الامكانات الكفيلة بتنشيط العامل العربي من اجل حمل العراق على سحب قواته دون اللجوء الى استعمال القوة ومن دون" مكافأة" له.

٢- بسط الصورة الكاملة للوضع الذي سيضطر فيه الرئيس العراقي الى مجابهته في حالة رفضه الانسحاب من الكويت.

٣- طرح المسألة المتعلقة بالرهائن من رعايا الدول الغربية.

٤- تنشيط الجهود الرامية من اجل ايجاد تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

قابل المندوب السوفياتي في هذه الجولة قادة مصر وسوريا، فأبدوا استعدادهم لتنشيط" العامل العربي" لأيجاد صيغة سلمية لحل النزاع العراقي- الكويتي اذا وافق العراق على الانسحاب من الكويت. ثم قابل بريماكوف الرئيس العراقي في بغداد. يقول بريماكوف:

"في هذه المرة لم يعد يستقبل صدام حسين بشكل سلبي، كلامي حول ضرورة سحب قواته من الكويت باعتباره خطوة اولى في أي تحرك. بل ابدى رغبته في الحديث، ولو بشكل غير مباشر، حول الشروط الملموسة لهذا الانسحاب"

وكانت تساؤلات الرئيس العراقي هو:

١- هل ان الانسحاب العراقي سيتزامن مع انسحاب القوات الامريكية من السعودية؟

٢- وهل سيستمر سريان العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي ضد العراق؟

٣- كيف سيتم ضمان مصالح العراق عن منفذ بحري؟

٤- وهل سيجري اقتراح شكل معين يربط بين انسحاب القوات العراقية من الكويت وبين حل القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من التطور الايجابي في موقف الرئيس صدام حسين من مسألة الانسحاب من الكويت، الاّ انه كان يعتبر الانسحاب من دون تلقي الأجوبة على تلك الاسئلة انتحاراً سياسياً له. لهذا السبب لم تؤد زيارة بريماكوف الثانية الى نتائج ملموسة، لأن جعبته كانت خالية من الاجوبة الملموسة لتلك الاسئلة.

الفرصة الأخيرة لدرء اندلاع الحرب

اصدر مجلس الأمن الدولي قراراً تحت رقم (٦٧٨) بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠ يطالب العراق بالأمتثال لقراراته السابقة بشأن الكويت في مدة اقصاها (٤٥) يوماً وخول المجلس الولايات المتحدة وحليفتها الحق في استعمال القوة العسكرية لأجبار العراق على تنفيذ القرارات المذكورة. وقد صوّت الاتحاد السوفياتي الى جانب القرار، لأن المدة كافية لاستغلال هذه الفرصة الاخيرة لدرء اندلاع الحرب.

لقد جرت المساومة بين السوفيات والامريكان، على اساس تصويت الاتحاد السوفياتي الى جانب القرار مقابل قبول الولايات المتحدة بالحوار مع العراق. فارسل الاتحاد السوفياتي نائب وزير خارجيته الى العراق كمحاولة لدفع الرئيس العراقي الى اجراء مقابلة بين وزيري خارجية البلدين في جنيف. و واضح تماماً ان الحوار سوف لا يجري حول بقاء او عدم بقاء العراق في الكويت، بل حول المسائل التي ستترتب على انسحاب العراق.

كان الرئيس صدام حسين يرفض المواعيد التي اقترحتها الولايات المتحدة للقاء الوزيرين، ورفضت الولايات المتحدة ارسال وزير خارجيتها جميس بيكر الى بغداد في الايام التي حددها الرئيس صدام حسين. وكان الرئيس العراقي يحاول ايقاف مفعول قرار مجلس الأمن اعلاه، بتحديد موعد ابعد للقاء مع الوزير جيمس بيكر عن الموعد الذي حدده مجلس الأمن للامتثال لقراراته والانسحاب من الكويت.

العراق يرفض قرار مجلس الأمن الدولي

اصدر مجلس قيادة الثورة في العراق في مساء نفس يوم صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ بياناً رفض بموجبه القرار المذكور، حيث جاء فيه:

"ان القرار الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي يوم الخميس ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ هو قرار غير شرعي وباطل. انه قرار امريكي اولاً واخيراً... ولم تشترك فيه مجموعة من الدول تحت الضغط الامريكي"

وجاء فيه:

"لقد دفعت الاموال لعدد من حكومات الدول الاعضاء في مجلس الأمن من قبل اعوان امريكا(*)، ومورست الضغوط الهائلة عليها وبصورة مباشرة من قبل الولايات المتحدة ووزير خارجيتها".

وجاء فيه ايضاً:

" ان العراق يؤكد موقفه المبدئي الثابت في الحوار المتكافئ هو الطريق الى بحث الاوضاع في المنطقة، وان الدعوة الى احترام قرارات مجلس الأمن لكي تكون خالية الغرض ومنصفة، ينبغي ان توجه الى كل المعنيين بها بنفس اللهجة وان تطبق بروحية واحدة من حيث اتجاهها العام، لا ان تكون انتقائية مغرضة. كما يؤكد مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية موقفهما الذي عبرّ عنه في مُبادرة السيد الرئيس القائد صدام حسين في ١٢ آب ١٩٩٠ بأن لا سلام في المنطقة الاّ بحل كل مشاكلها وازماتها وفق مبادئ ومعايير موحدة، تؤمن السلام والعدالة والأمن لكل شعوب المنطقة بما يجعلها تنعكس ايجابياً على السلام العالمي برمته، وفي مقدمة ذلك تلبية الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني".

(*) يقصد بذلك الاتحاد السوفياتي، حيث اعلنت وكالات الانباء، ان زيارة وزير خارجية المملكة العربية السعودية الى موسكو قد اسفرت عن موافقة السعودية اقراض الاتحاد السوفياتي مبلغاً قدره اربعة مليار دولار.

ولم يخل البيان من العبارات الانفعالية والتعابير الحادة تجاه القيادة الامريكية.

اذا اخذنا مفردات قرار مجلس قيادة الثورة، نرى انها صحيحة وعادلة. نعم، ان قرار مجلس الأمن قرار امريكي ولكنه مدعم برأي المجتمع الدولي. ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً على الدول الاخرى، ولكن لم تجد الدول الاخرى بديلاً سلمياً تقبل به الحكومة العراقية. وصحيح ايضاً ان الحوار المتكافئ هو الطريق الى بحث الاوضاع في المنطقة، ولكن مثلما لا تكون الحرب متكافئة، سوف لا يكون الحوار، في الوضع الدولي الراهن، متكافئاً. وان الولايات المتحدة الحليفة لاسرائيل بامكانها تجميد قرارات الهيئة الدولية تجاه اسرائيل ولكن لا توجد الآن اية دولة بامكانها جعل العراق بمنأى من العقاب الدولي. وان الاختلال في عدالة قرارات مجلس الامن الدولي وتنفيذها هما اللذان حالا دون تلبية الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

وليست هذه القضية هي القضية الوحيدة غير العادلة في هذا العالم المعاصر.

ان قرار مجلس الأمن كان يصلح ان يكون اعلاناً اعلامياً تجاه اجحاف قرارات مجلس الأمن وتصريحاً من مسؤول عراقي، لا قراراً ملزماً للحكومة تجاه المجتمع الدولي، يقطع الطريق امام أي مجهود سلمي آخر او مرونة دبلوماسية تجاه الوضع البالغ الخطورة. وقد كانت المدة كافية للتفتيش عن سبل سلمية جديدة للخروج من الازمة بسلام، وكان الاتحاد السوفياتي يعتقد ان العراق سيستغل هذه الفرصة، والمدة كافية، للسير في طريق السلام للحرب. ولكن العراق لم يسلك الطريق الذي رسمه مجلس الامن.

جورج بوش يدعو العراق الى الحوار

يظهر ان المساومة التي جرت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حول تصويت الاتحاد السوفياتي الى جانب قرار مجلس الأمن الدولي الداعي لامتثال العراق لجميع قراراته السابقة بشأن الكويت مقابل موافقة

الولايات المتحدة للدخول مع العراق في حوار حول النتائج التي ستترتب على الانسحاب العراقي من الكويت كان شيئاً واقعاً. فقد صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٠، انه يقترح دعوة وزير خارجية العراق الى واشنطن للقاء معه، كما يقترح إيفاد وزير خارجيته الى بغداد للقاء مع الرئيس صدام حسين لإجراء حوار حول إفهام القيادة العراقية بضرورة الامتثال لقرارات مجلس الأمن خلال الفترة التي منحها المجلس للانسحاب من الكويت.

وقد أصدر مجلس قيادة الثورة في العراق بياناً بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١ يقضي بموافقة العراق على فكرة دعوة الرئيس الأمريكي الى الحوار، جاء فيه :

"إننا نقبل فكرة الدعوة واللقاء عندما نتسلم الدعوة بصورة رسمية، سيتفق المعنيون في العراق مع المعنيين في الولايات المتحدة على توقيتات الزيارات المتبادلة وترتيباتها العملية بما يلائم الطرفين."

"ونظراً لان الدعوة الى اللقاء قد تضمنت فكرة غير واضحة، هي وأغراضها بما فيه الكفاية، أي دعوة الرئيس الأمريكي لعدد من ممثلي الدول لحضور اللقاء بينه وبين وزير خارجية العراق، فإننا نستطلع من الجانب الأمريكي عن هذه الفكرة وأسبابها. وإذا ما رأى الجانب الأمريكي إنها ضرورية، فإن العراق من جانبه سيدعو الى حضور ممثلين لدول وأطراف ذات الصلة بالالتزامات والقضايا المعلقة في المنطقة العربية لحضور اللقاءآت التي تجري بينه وبين الإدارة الأمريكية سواء في واشنطن أو بغداد، وذلك بعد التشاور مع الأطراف المعنية وعلى أسس المقابلة بالمثل."

وجاء في البيان أيضا:

"... وستكون المبادئ الواردة في مبادرة السيد الرئيس القائد صدام حسين في ١٢ آب ١٩٩٠ هي دليلنا نحو حوار جدي، وستبقى فلسطين وأراضي العرب الأخرى المحتلة بين النواظر وفي مقدمة القضايا التي نتناولها في أي حوار"

ولم يخلو البيان عن العبارات النابية مثل : " غير ان عدو الله المتغطرس

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش كان يرفض الحوار دائماً معبراً في ذلك عن أحقاده للعرب و المسلمين، بل وبكل من يؤمن بالله وبالقيم الإنسانية في العالم."

ويظهر من محتوى هذا البيان ان مجلس قيادة الثورة يجهل طبيعة الحوار الذي جرى الاتفاق عليه بين الرئيسين السوفياتي والأمريكي مع العراق. ووفق المنظور الأمريكي، ان الحوار يقتصر على كيفية تنفيذ العراق قرارات مجلس الأمن بشأن الانسحاب من الكويت والنتائج التي ستترتب على ذلك. في حين ان الموقف العراقي يشير الى "المبادرة السلمية" التي رفضتها الولايات المتحدة، وان الولايات المتحدة تعتبر اقحام المسألة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال في أي حوار مع العراق قبل انسحابه من الكويت بمثابة مكافأة للرئيس صدام حسين على احتلاله للكويت. ثم ان البيان فيه عبارات تصدر من أعلى سلطة في العراق تجاه رئيس اكبر دولة في العالم تريد الحوار معه!!

وبالمقابل، ردّ الرئيس الأمريكي على ذلك في تصريح صحفي بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥ بأن الحوار مع العراق لايعطي معنى التفاوض، إنما هو إبلاغ الرئيس العراقي بضرورة الامتثال لقرارات مجلس الأمن و"الرجوع الى صوابه".

وقد أوردت وكالات الأنباء ان اللقاءات التي جرت بين وكيل وزارة الخارجية العراقي والسفير الأمريكي في بغداد ، أسفرت عن اتفاق الطرفين على اقتصار الحوار على وزيري خارجية الدولتين.

من المؤكد ان الولايات المتحدة كانت تريد إبلاغ الرئيس العراقي صدام حسين بجديتها في اختيار الخيار العسكري إذا ما أصر على موقفه، ولكن هل كان الحوار سيقتصر على ذلك ان أسفر عن نتائج ايجابية؟ وقد سبق ان ابلغ العراق بجميع قرارات مجلس الأمن فرفضها جميعاً. كما ابلغ بريماكوف الرئيس العراقي بحتمية حدوث الخيار العسكري مع ما يخفي في طياته من مخاطر في حالة عدم امتثاله لقرارات مجلس الأمن. ولكن من الواضح أيضا ان

غورباتشوف و بوش قد اتفقا على استمرار جهود الاتحاد السوفياتي مع العراق لإقناع القادة العراقيين بضرورة الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن الانسحاب من الكويت، ومن ثم تنشيط الجهود لبحث سبل السلام بين العرب وإسرائيل تحت إشراف الدولتين، أي بحث جميع المسائل الواردة في مبادرة الرئيس صدام حسين في ١٢ آب ١٩٩٠ ولكن مع تغيير الأسبقيات الواردة فيها.

وأوردت وكالات الأنباء خبراً بأن تغييراً مفاجئاً قد حدث في موقف الولايات المتحدة حول عقد مؤتمر دولي لبحث قضايا الشرق الأوسط. وبطلب من الولايات المتحدة عقد ممثلو الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن اجتماعاً أسفر عن الطلب من الهيئة الدولية الدعوة لعقد مؤتمر دولي لبحث قضية الشرق الأوسط. وعلى اثر ذلك توجه رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين الى الولايات المتحدة للقاء مع الرئيس الأمريكي جورج بوش حول هذا الموضوع.

إذاً ان بحث مشاكل الشرق الأوسط، ومنها مسألة النزاع العربي الإسرائيلي اخذ ينضج، وان موضوع الحوار العراقي الأمريكي سيجري في جو طرح فيه موضوع هذا النزاع على طاولة الهيئة الدولية، فهنالك أمل للانفراج ودرء مخاطر الحرب. وكان بامكان الرئيس صدام حسين الاستفادة من هذه الظروف المستجدة لحل المسائل الواردة في مبادرته السلمية لو أعلن صراحة عن استعداده للانسحاب من الكويت والتمسك بذلك الاتفاق بين الرئيس الأمريكي و السوفياتي والخطوات اللاحقة في هيئة الأمم المتحدة.

وحتى لا يفوت الرئيس العراقي هذه الفرصة، وجهت إليه الرسالة الآتية:

"سري و شخصي"

بغداد في ١٩٩٠/١٢/٦

السيد الرئيس المحترم

تحية خالصة... لاشك ان مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش بطلب الحوار المباشر مع العراق، واتفاق الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس

الأمن الدولي على الطلب من الهيئة الدولية اتخاذ الإجراءات حول عقد مؤتمر دولي لبحث قضايا الشرق الأوسط، كانا أول الغيث لمبادرتكم السلمية في ١٢/آب/١٩٩٠، واستجابة للرأي العام العالمي للمبادرات السلمية ودفع مخاطر الحروب. وتواردت الأنباء ان اتفاقاً جرى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول عدم، إهمال المشكلة الأساسية في المنطقة، اعني النزاع العربي الإسرائيلي إذا ما طلب من العراق الانسحاب غير المشروط من الكويت.

أنني اعتقد، إذا برع ممثل العراق في الحوار العراقي الأمريكي، سيفوت الفرصة على الأمريكان في عدم حصر الحوار في إطار إبلاغ العراق بجدية الولايات المتحدة في استعمال القوة العسكرية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن حول الكويت. وواضح ان تحشيد هذه القوة العسكرية الضخمة في المنطقة ليس للنزهة. ولكن إذا أعلن العراق عن استعداده لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والانسحاب من الكويت، هل تلغي الولايات المتحدة مسألة الحوار معه؟ كلا... فإن الحوار - حسب اعتقادي - سيأخذ مجرى أكثر جدية من السابق.

حبذا لو حاول العراق، بالطرق الدبلوماسية الهادئة، ان يقدم لقاء وزير خارجية الولايات المتحدة مع سيادتكم على لقاء وزير خارجيتنا مع الرئيس الأمريكي، وقد يخرج جيمس بيكر، بعد لقائه مع سيادتكم، بقناعة جديدة حول كيفية التعامل مع مشاكل المنطقة، الامر الذي قد يؤثر ايجابياً في موقف الرئيس الأمريكي عند لقائه لاحقاً مع السيد طارق العزيز، وقد يكون الجو أكثر ملائمة لاستمرار الحوار والوصول الى فهم مشترك لحل مشاكل المنطقة بصورة سلمية.

السيد الرئيس... إذا كان قصد الرئيس الأمريكي من هذا الحوار هو إيجاد المبررات للاعتداء على العراق باعتبار انه قد استنفذ كل الامكانات السلمية، فان مرونة و براعة وموضوعية المفاوض العراقي

ستفوت عليه هذه الفرصة. أنا اعتقد ان بامكانكم تغيير مجرى الأحداث إذا ما أبلغتم الوزير الأمريكي استعداد العراق بالانسحاب من الكويت على ان تعمل الولايات المتحدة وبالتعاون مع الهيئة الدولية لاحقاً لإيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية. ان مثل هذه المساومات تكون مشروعة وصحيحة مادمتم تعتبرون القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في نضالكم. ولايغير من جوهر القضية كيفية وضعها في جدول الأعمال أو الأسبقيات في الحل.

وإذا كنتم حريصين على عدم تنازل العراق عن حقه التاريخي في الكويت، فهناك طرق عديدة واقل خطراً من الحل العسكري. وقد يضطر المرء على التنازل عن سيادته على جزء من أرضه في ظروف تستوجب ذلك، ولكن يعمل لاستعادته عندما تتهيأ ظروف أكثر ملائمة.

لقد وردت في ملاحظاتكم لأجهزة الإعلام الخارجية، ان قوة العراق العسكرية والاقتصادية هي المستهدفة لضمان الإبقاء على التفوق الإسرائيلي في المنطقة. فإذا تمكن العراق جر المجتمع الدولي نحو الحل الشامل لمشاكل المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وإجراء تخفيض متوازن للقدرات العسكرية في المنطقة، تنتفي آنذاك الحاجة لسباق التسلح وتفوق هذا أو ذاك عسكرياً.

ان موقف الاتحاد السوفيتي الحالية حيال الولايات المتحدة هو بسبب ظروفه البالغة الصعوبة، الا ان هذا الوضع لايدوم طويلاً. وعند لقائي مع المسؤولين السوفيات في موسكو، كانوا يتحدثون بمرارة لأن هذا التهديد موجه ضد دولة تربطها معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، وهم يلقون المسؤولية على العراق الذي افرغ المعاهدة من قوتها، عندما أقدم على المغامرات العسكرية دون القيام باستشارة صديقه الاتحاد السوفياتي كما تقضي بها بنود المعاهدة. وهم أيضا يحرصون على الإبقاء على توازن القوى في المنطقة، فيعتبرون قوة

العراق العسكرية والاقتصادية هي التي تحقق هذا التوازن. فعليه أرى ان المحافظة على العلاقات الطيبة مع الاتحاد السوفياتي هي لصالح البلدين، وان الغورباتشوفية في سياسة الاتحاد السوفيتي مرتبطة بظروفها فلا تكون خالدة.

مع تحياتي الخالصة

د. مكرم الطالباني

لم يكن التهديد بالحرب جعجعة فارغة

وصف الرئيس صدام حسين التهديدات الأمريكية بالحرب، إنها "جعجعة فارغة" فكان يعتقد، وقد صور له الوضع الدولي هكذا، ان الدول الحليفة سوف لاتتمكن من تحدي الرأي العام العالمي المناوئ للحرب في شن الحرب ضد العراق ولكن لم يلتفت ان العراق هو الذي تحدى هذا الرأي العام عندما استخدم الخيار العسكري في غزو دولة عربية ذات سيادة عضوة في هيئة الأمم المتحدة. وكان يعتبر التأكيدات السوفياتية حول المخاطر المحدقة بالعراق وحتمية الحرب إن لم ينسحب من الكويت بأنها تخويف للعراق. ويقال ان الرئيس صدام حسين عندما تلقى اقتراح الرئيس الأمريكي جورج بوش الداعي الى حوار محدود بين البلدين، قال لأعضاء مجلس قيادة الثورة، "الم اقل لكم ان الاتحاد السوفياتي يريد افزاعنا بحتمية الضربة، ولكن الأحداث تجري حسب سيناريو مغاير".

كان الناس الذين يخشون اندلاع الحرب يجدون في لقاء الوزيرين العراقي والأمريكي مبعثاً للأمل، ولكن لم يتحقق هذا الأمل، لقد تم اللقاء، فكان جيمس بيكر يطالب مرة أخرى بانسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط. وطارق عزيز لايحمل معه أي شيء جُديد وغير مخوّل الا بترديد ما بلغ به، فرفض استلام الرسالة الأمريكية الموجهة الى قادة الدولة العراقية، فعادا الى بلديهما دون ان يحققا شيئا اللهم الا تقريب استخدام خيار الحرب.

وحضر الى بغداد السكرتير العام للأمم المتحدة السيد خافير بيرز دي كوليار ولكنه قوبل باحتقار وازدراء، فعاد الى نيويورك لايحمل معه غير الألم والأسف. وقبل أسبوع من حلول المهلة المحددة في قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨، حاول الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف درء مخاطر اندلاع الحرب،

فاتصل هاتفياً بالرئيس الأمريكي جورج بوش مخبراً إياه باستعداده لإيفاد مبعوثه الشخصي بريماكوف الى بغداد من جديد، وعلى الرغم من اعلان بوش عن رده الايجابي على مقترحات غورباتشوف في مؤتمر صحفي، الا انه أكد على ان تقتصر مهمة المبعوث السوفياتي على مطالبة الرئيس صدام حسين بالانسحاب من الكويت. فكان واضحاً ان التهديد بالحرب لم يكن جعجعة فارغة كما قال الرئيس العراقي بل مخاطر جدية محدقة بالعراق، الامر الذي دفعني الى توجيه الرسالة آلاتية الى الرئيس صدام حسين لبيان ذلك.

بغداد في ١٩٩١/١/١٥

السيد الرئيس الموقر

تحية خالصة... ان الامر المحدد في قرار مجلس الأمن المرقم ٦٧٨ للانسحاب من الكويت قارب على الانتهاء، ولكن يجب ان لا تتوقف جهود السلام على المستويين الرسمي والشعبي. ان الحملة العالمية لدرء مخاطر الحرب وصمود العراق أمام الحملة النفسية التي تشنها المؤسسة العسكرية الأمريكية "بنتاغون" قد ترجح الحل السلمي لمشاكل المنطقة وتنضج هذه الفكرة يوماً بعد يوم. ولكن مهما كان موقف الرأي العام من مسألة الحرب، فان الحرب لا تعلنها الشعوب بل الحكومات، وهي تقدم الحساب لشعوبها بعد انتهائها سلباً أو إيجابا. ان فكرة عقد مؤتمر دولي لبحث النزاع العربي الإسرائيلي تحتاج الى قوة دفع جديد لتصل الى نقطة اللاعودة، ان المجموعة الأوروبية، وخاصة فرنسا وايطاليا، تربط هذه القضية بقضية انسحاب العراق من الكويت. ولكنها لحد الآن تجابه بالرفض من جانب الولايات المتحدة والى حد كبير من جانبكم أيضا عندما لاتعلنون صراحة عن استعدادكم للانسحاب من الكويت. وسيّان ان كان الرفض يتضمن ربط قضية الكويت بالقضية الفلسطينية أو العكس. وفي اعتقادي ان المجموعة الأوروبية صادقة في تحريها عن

سبيل لتفادي الحرب، لأن لا مصلحة لها في هذه الحرب. وسبق لي ان عرضت وجهة نظري بصراحة على سيادتكم، أبلورها الآن كالآتي:

١- على الرغم من تمسك العراق بحقه التاريخي في الكويت، هناك طرق أخرى من العمل السياسي وغير السياسي، كل حسب ظروفه الخاصة، لاسترداد هذا الحق.

٢- بالرغم من إيماننا بعزم الشعب العراقي وجيشه للدفاع عن وجوده، ان الحرب تخفي في طياتها عنصر المغامرة بمستقبل البلاد واستقلاله وبحرية الشعب مهما كانت الحسابات دقيقة.

٣- ان مبادرتكم السلمية في ١٢ آب ١٩٩٠ قد شقت طريقها الى الرأي العام العالمي لكونها عامل هام لتفادي الحرب التي ستحمل للجميع المآسي والآلام، وأحدثت فجوة حقيقية في جبهة "الدول المتحالفة".

٤- ان الانضمام الى رافضي الحرب، من اجل القضية المركزية، قضية حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، هو السبيل الأسلم لعزل دعاة الحرب واستدراج المجتمع الدولي لاحترام إرادة الشعب و حقوقه المشروعة ولكن ذلك يتطلب منكم الالتزام بذلك بحزم.

٥- ان قوة دفع هذه القضية تكمن _ حسب اعتقادي _ في الربط المحكم و بشكل واضح وصريح بين الانسحاب من الكويت وبين تطبيق قرارات الهيئة الدولية بشأن فلسطين.

وقد شجعني قول سيادتكم للتلفزيون التركي، "بان العراق مستعد بقبول التضحيات مقابل تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة بشأن فلسطين" لأطرح رأيي بصراحة.

السيد الرئيس... لا عيب في تحاشي عدوانية الولايات المتحدة في الظرف الدولي الحالي. ان أي قرار شجاع من سيادتكم لتفادي نشوب

الحرب ودرء مخاطرها عن شعبكم سيقابل بارتياح، ولايقلل من قدركم لدى الشعب، بل العكس تماماً. ان الامر يتطلب جهوداً دبلوماسية مكثفة للفترة التي تعد بالساعات والدقائق للوصول الى شاطئ السلام. ان حرصي على مستقبل البلاد و سلامة شعبنا يدفعاني الى ان أتخطى حدودي أحيانا و أصارح سيادتكم بما اعتقد به معتمداً على سعة صدركم، فأرجو المعذرة.

مع تحياتي الخالصة

د. مكرم الطالباني

كنت أتوقع ان يصدر الرئيس صدام حسين قراراً في آخر لحظة قبل انتهاء أمد المهلة التي حددها مجلس الأمن بالانسحاب من الكويت، شبيه بالقرار التي أعطاه الرئيس السوفياتي الأسبق نيكيتا خروشوف بسحب الصواريخ الذرية من كوبا لتفادي نشوب الحرب، ولكن ذلك لم يحدث، وعلى الرغم من المحاولة الأخيرة للرئيس السوفياتي غورباتشوف برجائه من جورج بوش بإرجاء موعد الضربة من اجل حمل العراق على إصدار بيان يعلن فيه عن استعداده لسحب قواته من الكويت، الا ان جيمس بيكر ابلغ نظيره السوفياتي (بسميرتينخ) بأن العمليات الحربية قد بدأت فعلاً وان الصواريخ والقنابل تنفجر على ارض العراق والكويت.

يقول بريماكوف، "اعتقد ان صدام حسين كان حتى اللحظة الأخيرة يطلق من ان القوات المتعددة الجنسيات لن تقدم على بدء العمليات الحربية" ولكن الحرب بكل مآسيها قد بدأت فعلاً في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١.

وفي اليوم الثالث من الحرب، في ١٩ كانون الثاني ١٩٩١، حاول الاتحاد السوفياتي القيام بمبادرة سلمية أخرى لإيقاف الحرب، فأوعز الرئيس السوفياتي الى سفيره في بغداد الاتصال الفوري بالرئيس صدام حسين ليعبر له ما يأتي:

"إذا تلقينا شخصياً ودون علم احد وعداً بأن العراق على استعداد لسحب

قواته من الكويت دون قيد أو شرط، سوف نتوجه الى الولايات المتحدة باقتراح لوقف إطلاق النار" (بريماكوف - المصدر السابق)

أجاب الرئيس صدام حسين بعد يومين من هذا الاقتراح قائلاً: "ان مثل هذه الاقتراحات يجب ان توجه الى الرئيس بوش". وهذا يعني رفض الاقتراح السوفياتي.

رسالة اخيرة..

في صبيحة يوم ١٩٩١/١/١٧، عندما بدأت الصواريخ والقنابل تنهال على بغداد منذ الساعة الثانية من بعد منتصف الليل، توجهت مع عائلتي عبر زخم من النازحين عن بغداد الى السليمانية في كوردستان وهي مدينة كردية تقع في الشمال الشرقي ولايبتعد كثيراً عن الحدود مع ايران، ولكنني عدت في ١٩٩١/١/١٩ لعلّني أتمكن من الاتصال بالرئيس صدام حسين بطريقة من الطرق، فلا يعرف مقره الا القلائل من المسؤولين. وكانت بغداد بدون كهرباء وبدون ماء والوقود ايضاً. والمواد الغذائية شحيحة اللّهم الا القدر القليل المخزون في البيوت، وغدت المدينة مدينة الأشباح نزح عنها معظم سكانها. وكان الباقون يتركون المدينة متوجهين الى خارجها مساءً، حيث يبدأ القصف على المنشآت الحيوية، ويقضون الليل مع عوائلهم في العراء، ويعودون صباحاً حيث ينقطع القصف ومعهم قليل من الماء الى بيوتهم.

عدت الى بغداد، فلا يرى المرء أصابع يديه في الليل، ويقضي المرء وقته على ضوء الفوانيس النفطية إذا كان يملك واحداً منه. كتبت رسالة بنسختين لأرسلهما الى الرئيس صدام حسين عن طريقين، لعل احديهما تصل إليه. وكانت الرسالة هي الآتي:

بغداد في ١٩٩١/١/١٩

السيد الرئيس المحترم

تحية خالصة... في هذا الظرف الدقيق الذي يمر به البلاد، لا أكتب لكم تشفياً بكم ولا التسجيل للتاريخ عما آل إليه الوضع لجر البلاد الى حرب غير متكافئة إطلاقا، الهدف منها تدمير الطاقات الاقتصادية و العسكرية للعراق. بل اكتب منطلقاً من إخلاصي للشعب والوطن، وللحيلولة دون إرجاعه الى الوراء لعقود من السنين.

السيد الرئيس...

في رسالتي المؤرخة في ١٩٩٠/٨/١١طلبت من سيادتكم "التصرف بحكمة لإنقاذ البلاد من مخاطر حرب مدمرة،" فاقترحت عليكم ربط قضية الانسحاب من الكويت بقضية انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، لأنه لم يكن آنذاك الا خياران، الانسحاب من الكويت أو الحرب، فاصبح بعد ذلك مجالا للمناورة الدبلوماسية لإيجاد مخرج سلمي للازمة. غير ان سيادتكم أثقلتم مقترحاتي بسيل من الشروط والعراقيل، الامر الذي أدى الى انضمام عدد آخر من الدول العربية الى جانب الولايات المتحدة، كان من المحتمل ان يقفوا موقفاً آخراً. وبدلا من ان تعلنوا صراحة استعدادكم للانسحاب من الكويت مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وضعتم المسألة الصعبة المعقدة كشرط "للنظر في موضوع الكويت"، وزاد في الطين بلة، التصريحات الإعلامية المتكررة التي تعتبر مسألة الكويت منتهية لا رجعة فيها.

وفي رسالتي المؤرخة في ١٩٩٠/٨/١٣ بينت لسيادتكم، " ان الرأي العام العالمي في هذا العصر يستجيب للمبادرات السلمية والدبلوماسية الهادئة أكثر من رضوخه لقعقعة السلاح"، وطلبت من سيادتكم "التصرف بحكمة وصبر لتجاوز الصعوبات والخروج من المشكلة سلمياً."

وفي رسالتي المؤرخة في ١٣/٩/١٩٩٠، أي بعد عودتي من موسكو وبعد الاتفاق مع المسؤولين هناك، اقترحت على سيادتكم إعطاء دور اكبر لهيئة الأمم المتحدة وسكرتيرها السيد خافير بيريز دي كوليار، وذلك بدعوته الى العراق والتباحث معه حول تنشيط المنظمة الدولية في مجال إيجاد مخرج سلمي للازمة، ولكنكم لم تدعوه، وعند مجيئه مؤخراً الى بغداد قوبل بازدراء.

وفي رسالتي المؤرخة في ٦/١٠/١٩٩٠، طلبت من سيادتكم التخلي عن استعمال العبارات التي لايليق التخاطب بها بين رؤساء الدول، وان تكون لغة الدبلوماسية والسياسة والإعلام مهذبة لدينا.

وفي رسالتي المؤرخة في ٥/١١/١٩٩٠ حذرت عن الدور الذي قد يعطى لتركيا في هذه الأزمة، فطلبت بذل الجهود الدبلوماسية معها لمحاولة تحييدها. ولكن بدلاً من اللجوء الى الاتصالات الدبلوماسية مع الحكومة التركية، لجأتم الى تحريض الأحزاب التقليدية المعارضة ضد الحكومة، الامر الذي اعتبرته الحكومة التركية تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية، فزاد موقفها حدة".

وفي رسالتي المؤرخة في ٢١/١١/١٩٩٠ بينت لسيادتكم الاتفاق الذي جرى بيني وبين السفير السوفياتي في بغداد ليقوم الاتحاد السوفياتي بمحاولة لفتح باب الحوار بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بهدف درء مخاطر اندلاع الحرب، وتكليف الرئيس الجزائري السيد شاذلي بن جديد للتوسط بين العراق والسعودية لفتح باب الحوار بينهما، فطلبت من سيادتكم الكف عن استعمال العبارات الجارحة وغير اللائقة برؤساء الدولة تجاه ملك المملكة العربية السعودية، وعدم إعطاء تصريحات قاطعة كـ " أصبح الكويت جزءاً من العراق للأبد"، وبينت لسيادتكم ان أسلوب الضم بالقوة ليس هو الأسلوب المفضل دائماً لاسترداد ما يعتقد العراق بأنه حق من حقوقه. فهنالك أساليب

أخرى لذلك، إذا اعتقد العراق بأن الكويت جزء منه استقطع عنه عنوة.
وفي رسالتي المؤرخة في ٦/١٢/ ١٩٩٠، أكدت على سيادتكم ضرورة "المحافظة على العلاقات الحسنة مع الاتحاد السوفياتي الذي لم يدخر جهداً لإيجاد مخرج سلمي لإنهاء الأزمة. ان موقف الاتحاد السوفياتي الحالي، بالإضافة الى الموقف المبدئي في عدم جواز الإلحاق الجبري لأراضي الغير، مرتبط بظروفه البالغة الصعوبة، ولكن وسائل الإعلام ركزت على استعمال عبارات غير ودية تجاهه كـ :" تبعية الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة" دون تقدير للوضع الدولي ودون الالتفات الى المسائل المبدئية التي تحرص الاتحاد السوفياتي على مراعاتها.
وفي رسالتي المؤرخة في ١٥/١/ ١٩٩٠، وهو آخر يوم لمهلة الانسحاب من الكويت، طلبت من سيادتكم عدم رفض المبادرة الفرنسية للحل السلمي للازمة، مبيناً ان موقفكم المتشدد حيال الحل السلمي سيرجح حتماً كفة خيار الحرب، وان الحرب، بالإضافة لجلب المزيد من المآسي والآلام لشعبنا، تخفي في طياتها عنصر المجازفة وقد تخفي الهزيمة العسكرية أيضا. وقد طلبت من سيادتكم احترام قرارات هيئة الأمم المتحدة بشأن الكويت عندما تطالبون بتطبيق قراراتها بشأن فلسطين، وبينت" ان قراراً شجاعاً من سيادتكم بتفادي نشوب حرب جديدة في المنطقة ودرء مخاطرها عن الشعب، سيقابل بارتياح بالغ."
وقد كنت اربط كل ذلك بضرورة إيجاد حل عادل للوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الكردي الآن، ولكنكم لم تحركوا ساكناً بهذا الشأن.
السيد الرئيس... أرجو ان يتسع صدركم لبعض الملاحظات المخلصة التي اعرضها على سيادتكم.
كان من الضروري ان تأخذوا الوضع الدولي والعربي والداخلي بنظر الاعتبار والتصرف بحذر ومرونة طبقاً لذلك.

١- الوضع الدولي... ان القوى الثورية في العالم، بسبب صعوباتها الموضوعية في حالة تراجع أمام ضغوط الولايات المتحدة وشريكاتها. فهي ليست في وضع تتمكن من الوقوف بحزم لإيقاف أي هجوم عسكري على العراق كما حدث أبان العدوان الثلاثي على مصر. كما إنها تطرح الآن مسألة الانفراج والشرعية الدوليتين بحزم فلا يعقل ان تؤيد احتلالكم لدولة ذات سيادة بأية حجة كانت.

٢- لم يكن الوضع العربي والإسلامي في تمزق مثلما هو عليه الآن. فاكبر دولتين إسلاميتين في المنطقة، العراق وإيران، كانتا في حرب طاحنة لعقد من السنين، والوضع العربي متمزق تماماً وزاده تمزقاً، احتلالكم للكويت.

٣- الوضع الداخلي، لقد فرقتم بين العرب والكرد باجراءآتكم القاسية تجاه ملايين الأكراد، وذلك بتدمير قراهم ومدنهم ومزارعهم، وترحيلهم عنوة عن وطنهم، وسبي نسائهم وأطفالهم وشبابهم وإبادتهم، الامر الذي جعلهم يتطلعون الى من يخلصهم من وضعهم المأساوي هذا. وقد عرضت ذلك على سيادتكم مراراً وتكراراً، طالباً معالجة هذا الوضع المأساوي بأسرع ما يمكن.

كما ان التمييز تجاه الاقليات القومية والدينية، وخاصة الطائفة الشيعية التي لها جذور تاريخية عميقة في وجدان ملايين العراقيين من عرب وكرد وتركمان قد زاد من تمزق الوضع الداخلي، ان المحاولات التي جرت لتعريب وتبعيث القوميات الصغيرة أدت الى عزلة حزب البعث وسلطته. ان هذه الأوضاع كانت أوضاعا مثالية لعزل العراق وشن الحرب عليه، فلم يتحرك احد لنجدته. والله وحده يعلم ما يخبيء لنا المستقبل من مآسي وقد تستمر لعقود من السنين.

السيد الرئيس... أرجو ان يتسع صدركم مرة أخرى لمقترحاتي أقدمها بإخلاص، يتوقف عليها مستقبل البلاد، وهي:

١- الإعلان عن الانسحاب من الكويت امتثالاً لقرارات مجلس الأمن وتحديد سقف زمني لهذا الانسحاب، وطلب ضمانات دولية بعدم مهاجمة العراق في حدوده الدولية، طبقاً لما جاء في عرض الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف.

٢- الدعوة الى مصالحة عربية شاملة لنسيان الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية وإعادة النشاط الموحد لكيان الجامعة العربية.

٣- التخلي نهائياً عن الأنانية الحزبية بالاستئثار بالسلطة، والتخلي عن الشوفينية تجاه القوميات والأقليات القومية والطائفية، وإصدار عفو عام شامل وغير مقيد عن المحكومين والمعتقلين والهاربين من الأكراد وغيرهم وإعادة المرحلين الى قراهم ومدنهم ومزارعهم ومساعدتهم في إعادة بنائها.

٤- دعوة جميع أحزاب المعارضة لمصالحة وطنية شاملة، وإطلاق الحريات الديمقراطية ونبذ العنف والتعسف والاضطهاد، والعمل لبناء دولة القانون والعدل.

هذا هو الطريق الوحيد الصحيح للخروج من هذا المأزق الذي تتحملون مسؤوليته كاملة، ولاعيب في التراجع عن الأخطاء ان الحرب التي تخوضونها والشعب وقودها، حرب غير متكافئة، يقتضي ان تجدوا سبيلاً اميناً للتراجع وإنقاذ البلاد من الدمار.

ارجو ان تقبلوا اعتذاري ان تخطيت الحدود، والله من وراء القصد، والسلام عليكم و على شعبنا في آلامه ومعاناته.

المخلص

د. مكرم الطالباني.

ان العراق عندما طالب ربط مسألة الكويت بمسألة الانسحاب الإسرائيلي من

الأراضي المحتلة، كانت الدول الحليفة تتأرجح بين الخيار السلمي والخيار العسكري. وكان الرأي العام العالمي الى جانب الخيار السلمي ولكنه يرفض بحزم الاحتلال العراقي للكويت وكان الرئيس صدام حسين بيده ترجيح إحدى الكفتين، السلم أو الحرب، بالإعلان عن استعداده للانسحاب من الكويت. ولكنه لم يفعل ولم يكن موفقاً في اختياره الحرب. كانت رسالتي الأخيرة كمن يشب النار في داره، فيحاول إنقاذ ما يتمكن من إنقاذه.

المندوب السوفياتي في بغداد مرة أخرى

لقد بدأت الحرب وتخفي في طياتها الهزيمة العسكرية الى جانب الهزيمة السياسية، فيجب إيقافها. ولاسبيل لإيقاف الحرب الا بانسحاب العراق من الكويت والقبول بجميع قرارات مجلس الأمن بدون قيد أو شرط. والرئيس صدام حسين لازال متمسكا بحقه في احتلال الكويت، ودخل معركة غير متكافئة مع المجتمع الدولي. وقد اخذ بمقولة نابليون عندما قال: " ندخل المعركة ثم نرى نتائجها" ولكن نابليون كان يتحرك من موقف قوة ويقدر قواه وقوى خصمه بدقة.

وأعلن العراق عن رفضه للمبادرة السوفياتية بالإعلان عن الانسحاب من الكويت مقابل وقف إطلاق النار، ولايملك الاتحاد السوفياتي غير محاولة إقناع الرئيس العراقي بقبول هذا العرض فأرسل للمرة الثالثة المبعوث الخاص للرئيس السوفياتي، يفغيني بريماكوف الى بغداد. وكان الرئيس العراقي و وزير خارجيته يتهمان الاتحاد السوفياتي بإعطاء الضوء الأخضر للأمم المتحدة بشن الحرب على العراق. و دول التحالف يطلبون منه بديلاً عن الحرب يحقق هدف الانسحاب بدون إلحاق الضرر بأحد.

وقد أكد المندوب السوفياتي للرئيس صدام حسين على ان الأمريكيين وحلفاءهم سيبدأون بعملية برية واسعة، بعد تدمير المنشآت الحيوية، يتم خلالها تدمير الحشود العرقية في الكويت. فطلب الإعلان عن سحب القوات العراقية من الكويت على ان يحدد هذا الإعلان اقرب المواعيد لهذا الانسحاب، وان هذا الانسحاب يجب ان يكون تاماً وأكيدا.

يقول بريماكوف:

"وهنا حدث الانقلاب الحقيقي لأول مرة. فقد راح صدام حسين يطرح الأسئلة التي تخفي جوهر القضية." هل يمكنني ان أثق بأنهم لن يطلقوا النار في ظهور الجنود الخارجين من الكويت؟ وهل سيتم إلغاء العقوبات التي فرضتها هيئة الأمم المتحدة في قراراتها ضد العراق بعد رفض الخروج من الكويت؟ وهل سيعود النظام الحالي الى الكويت؟" (بريماكوف _ المصدر السابق)

وكان الجواب النهائي على اقتراح الرئيس السوفياتي قد حمله وزير خارجية العراق طارق عزيز.

وأصدر مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٩١/١/١٥ بياناً يقضي باستعداد العراق للامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠ الذي طالب العراق بسحب قواته من الكويت بلا قيد وشرط. ولكن البيان يتضمن الطلب بحل المسائل الواجب حلها لاحقاً، وهي القضية الفلسطينية وانسحاب القوات الأمريكية من المنطقة ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة.

لو التزم العراق بسحب قواته من الكويت خلال المدة التي حددها مجلس الأمن في قراره المرقم ٦٧٨ وقبل اندلاع الحرب، لكانت طلباته الواردة في بيان مجلس قيادة الثورة أعلاه تأخذ طريقها الى الهيئات الدولية لإيجاد حلول مناسبة لها. فالقضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة قد سبب اندلاع عدة حروب كادت ان تودي بالسلام العالمي خلال القرن الحالي. فلابد للمجتمع الدولي الذي يفكر بمسألة الانفراج الدولي ان يجد حلاً لهذه المسألة. كما ان رفع العقوبات الاقتصادية سيكون احد المسائل الذي يمكن طرحه في الحوار الذي اقترحه الرئيس الأمريكي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩١. أما الآن والصواريخ تنهال على رؤوس العراقيين، فإن الشروط التي يطلب العراق الانسحاب بموجبها سيقابل حتماً بالرفض إن لم يقابل بالسخرية.

أيام حرجة تتطلب قرارات حاسمة

وصل وزير خارجية العراق السيد طارق عزيز ومعه نائب رئيس الوزراء الدكتور سعدون حمادي الى موسكو في ١٩٩٠/٢/١٧ ، وفي مقابلته لوزير خارجية الاتحاد السوفياتي بسمرتينخ ، ابلغه بان العراق لو رأى ان هناك فرصة للسلام المشرف، فإن القيادة العراقية على استعداد لبذل ما تستطيعه من اجل اغتنامها . وفي لقائه مع الرئيس السوفياتي، اقترح الرئيس ميخائيل غورباتشوف مايلي:

"يعلن العراق عن سحب قواته كافة من الكويت (وبالتحديد من مدينة الكويت وليس الانسحاب عموماً) ويحدد هذا الإعلان ذاته الفترة النهائية للانسحاب والتي يجب ان تكون قصير الى أدنى حد. ويجب ان لايربط الانسحاب عن الكويت بأية شروط ما عدا الضمانات التي تمنع الهجوم على القوات المنسحبة من الكويت أي تمنع إطلاق النار عليها من الخلف"

ثم اتصل الرئيس السوفياتي هاتفياً برئيس الولايات المتحدة جورج بوش وبقادة عدد من بلدان أوروبا ، راجياً منهم اخذ هذا التطور بالحسبان ولقي تفهماً منهم (المصدر السابق)

طارق عزيز يعود الى بغداد للتشاور ويعود الى موسكو ثانية

عاد طارق عزيز الى بغداد للتشاور واخذ التعليمات من الرئيس العراقي بشأن اقتراح الرئيس السوفياتي، ثم عاد ثانية الى موسكو في ١٩٩٠/٢/٢١، واجتمع بالرئيس السوفياتي فوراً ومعه موافقة الرئيس صدام حسين على الانسحاب من الكويت بالصيغة التي طرحها الرئيس السوفياتي في ١٩٩١/٢/١٨ وبقي الآن الاتفاق على الأمور الآتية:

١- مدة انسحاب القوات العراقية من الكويت.

٢- موعد إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.

٣- سريان قرارات مجلس الأمن حول العقوبات المفروضة على العراق ودفع التعويضات وبعد تحديد صيغ الاتفاق، تم إبلاغ الرئيس العراقي بذلك برقياً.

الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه إنذارا الى العراق

وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش في الساعة السابعة من صباح يوم ١٩٩١/٢/٢٢ بتوقيت بغداد، إنذارا الى العراق يقضي بسحب قواته من اراضي الكويت في بحر أسبوع، على ان تسحب هذه القوات من مدينة الكويت في غضون ٤٨ ساعة. وان يبدأ الانسحاب قبل الثانية عشر ظهراً حسب توقيت نيويورك يوم السبت ٢٣ شباط ١٩٩١.

الرئيس صدام حسين يوافق على مقترحات الرئيس غورباتشوف

وصل رد ايجابي من الرئيس العراقي صدام حسين على برقية طارق عزيز التي تضمنت المقترحات التي قدمها الرئيس السوفياتي، وذلك في الساعة الثانية بعد منتصف الليل بتوقيت بغداد. اتصل الرئيس السوفيتي برقياً وهاتفياً مع قادة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك مع الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد والمستشار الألماني و رئيس وزراء اليابان والرئيس الإيراني، مُبلغاً إياهم التطورات الأخيرة حول موافقة العراق على الانسحاب من الكويت بدون قيد أو شرط.

بدء الهجوم البري الأمريكي وبدء الانسحاب العراقي

في فجر ٢٤ شباط، وعندما لم يتلق الرئيس الأمريكي جواباً من العراق بالانسحاب من الكويت وعلى ان يبدأ هذا الانسحاب في الساعة الثانية عشر بتوقيت نيويورك من يوم ١٩٩١/٢/٢٢، أعلن انه أصدر أمرا ببدء الهجوم البري.

وفي الدقيقة ٤٠ بعد منتصف الليل في ٢٦ شباط ١٩٩١، وصل السيد طارق عزيز الى السفارة السوفياتية ببغداد ورجا ان ترسل فوراً رسالة من الرئيس صدام حسين الى الرئيس السوفياتي، أعلن فيها بدء انسحاب القوات العراقية من الكويت، وأكد ان الجلاء سيتم في اقصر فترة ممكنة. فتم إبلاغ موسكو بذلك. و اعلم الاتحاد السوفياتي الإدارة الأمريكية بواشنطن بهذه البرقية في نفس الليلة.

مجلس الأمن يجتمع

في ليلة ٢٥ شباط ١٩٩١ حسب توقيت نيويورك (نهار ٢٦ شباط ١٩٩١ حسب توقيت بغداد و موسكو) انعقد مجلس الأمن الدولي بطلب عاجل من الاتحاد السوفياتي للنظر في مستجدات الوضع.

وفي ليلة ٢٦/٢٧ شباط ١٩٩١، استدعى كل من نائب رئيس الوزراء العراقي د.سعدون حمادي و وزير خارجية العراق طارق عزيز، السفير السوفياتي ببغداد، وتقدما اليه برجاء ان يبلغ فوراً _ عبر الاتحاد السوفياتي _ الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة و رئيس مجلس الأمن الدولي بتصريح وزير خارجية العراق، يؤكد مرة أخرى قبول العراق للقرار ٦٦٠ وان انسحاب كافة القوات العراقية من الكويت سينتهي بعد بضع ساعات. كما ذكر موافقة العراق على تنفيذ القرارين ٦٦٢ و ٦٧٤ (يطالب الأول بعودة الحكومة الشرعية الى الكويت والثاني بدفع التعويضات عن الخسائر التي ألحقها العراق بالكويت).

وقد أرسلت هذه البرقية فوراً الى مجلس الأمن الدولي الذي كان منعقداً نهار ٢٧ شباط ١٩٩١ (ليلاً بتوقيت نيويورك)، فكان رد مجلس الأمن هو : "ضرورة اعتراف العراق فوراً بكافة قرارات مجلس الأمن الدولي بلا استثناء والتي صدرت اثر أزمة الكويت.".

العراق يوافق والمدافع تسكت

أكدت الحكومة العراقية في نفس اليوم موافقتها على جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بدون قيد أو شرط. وقد غادرت جميع القوات العراقية الكويت.

وفي الساعة الثانية والدقيقة ٤٥ بعد منتصف ليلة ٢٨ شباط ١٩٩١، اتصل وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر هاتفياً بوزير خارجية الاتحاد السوفياتي الكسندر بسمير تينخ، مبلغاً إياه بقرار الولايات المتحدة وقف العمليات الحربية بناءً على موافقة العراق على تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بأزمة الكويت.

كلمة ختامية

من المسؤول عن مشاكل منطقة الشرق الأوسط؟

اقتسمت الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى ممتلكات الدولة العثمانية بموجب معاهدات واتفاقيات جرت المساومات فيما بينها حول حصة كل منها من الأسلاب، كمعاهدة سايكس بيكو ومعاهدة سيفر و معاهدة لوزان ... الخ وقد نجمت عن تلك المساومات تشكيل حكومات بتجزأة الأمتين العربية والكردية وإقامة دول ودويلات، وتقسيم كوردستان بين دول المنطقة، لتركيا وإيران والعراق وسوريا والإبقاء على الوضع المتفجر في المنطقة جراء ذلك.

وبدأت عمليات التسلح في الشرق الأوسط منذ العقد الرابع من هذا القرن عندما أقدمت الدول الاستعمارية بإنشاء "حزام امني" من دول المنطقة حول الحدود الجنوبية للدولة الاشتراكية الفتية التي خرجت من حرب التدخل منتصرة، فأنشأت ميثاق (سعد آباد) من تركيا وإيران والعراق وأفغانستان. وبعد عقد من السنين، استعيض عن هذا الميثاق بحلف جديد وهو (حلف بغداد) وبعد خروج بغداد من الحلف عام ١٩٥٨ ، استعيض عنه بحلف "المعاهدة المركزية، بين تركيا وإيران وباكستان. جرى كل ذلك من خلال إرغام هذه الدول على التسلح وتخصيص معظم مواردها لإنشاء وإدامة جيوش ضخمة.

ان إنشاء دولة إسرائيل ونهجها ألتوسعي العدواني تجاه الدول العربية واحتلالها لأراضي أربع دول منها، أوجبت سباقاً للتسلح بشكل لم يسبق له مثيل، فكانت الولايات المتحدة تحوّل "حليفتها الستراتيجية" الى ترسانة لأحدث أنواع الأسلحة، لتؤمّن بذلك التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية في المنطقة ومن جانبه، قام الاتحاد السوفياتي بتسليح ثلاثة من أقوى

الدول العربية، مصر و العراق وسوريا بأحدث الأسلحة الحربية لمواجهة عدوانية إسرائيل، وللحفاظ على التوازن العسكري في المنطقة.

وقد شهدت المنطقة، منذ قيام دولة إسرائيل خمسة حروب كبيرة اشتركت فيها العديد من الدول العربية ضد إسرائيل، وضعت تلك الحروب العالم على حافة الحرب. ففي الحرب التي نشبت عام ١٩٤٨، احتلت الى جانب حدودها، المثلث العربي في فلسطين، فاختفت من على الخارطة دولة فلسطين التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطاني، وفي الحرب التي نشبت عام ١٩٥٦ التي اشتركت فيها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر، تم تدمير معظم منشآت قناة السويس التي أممتها مصر بعد إسقاطها النظام الملكي وإقامة جمهورية مستقلة، وفي الحرب التي نشبت بين إسرائيل والدول العربية عام ١٩٦٧، قامت إسرائيل باحتلال أراضي ثلاثة دول عربية، وهي منطقة سيناء في مصر والضفة الغربية لنهر الأردن (فلسطين) في الأردن، وهضبة جولان في سوريا. وفي الحرب التي نشبت عام ١٩٧٣، تمكنت مصر من استعادة سيناء ولكن إسرائيل احتلت أراض جديدة في جولان والجنوب اللبناني.

وشهدت المنطقة ثورات وانتفاضات مستمرة خلال تلك الفترة في كوردستان المقسمة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا. وقد تم قمع تلك الثورات بمساعدة الدول الاستعمارية ومن خلال اتفاقيات ثنائية بين دول المنطقة، آخرها اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي تنازل بموجبها العراق عن سيادته على جزء من أراضيه ومياهه مقابل كف الحكومة الإيرانية عن تقديم تسهيلات للثورة الكردية التي نشبت منذ عام ١٩٦١، فادت هذه الاتفاقية الى نكسة مؤقتة للثورة القومية الكردية التي تطالب بحق تقرير المصير للشعب الكردي.

ان تنازل العراق لحكومة الشاه في ايران، ومن ثم محاولته لاستعادة ما تنازل عنه بعد سقوط الشاه، أدت الى نشوب حرب مدمرة بين العراق وإيران استمرت ثمان سنوات (١٩٨٠ _ ١٩٨٨)، ساهمت الدول الغربية والشرقية بتسليح

العراق ليجابه الموجة الخمينية التي أرادت تصدير (الثورة الإسلامية) الى البلدان الأخرى، فهددت بذلك مصالح الغرب والشرق وكذلك مصالح الدول العربية في المنطقة. وقد أدى ذلك الى تحول العراق الى قوة عسكرية ضخمة والى اختلال التوازن العسكري في المنطقة لصالح الدول العربية الامر الذي أثار مخاوف إسرائيل من تزايد القوة العسكرية لدول (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) و(مجلس التعاون العربي) وكذلك سوريا.

إذاً الدول العربية تسير قدماً في تحقيق التفوق العسكري على إسرائيل، وانتقل مركز الثقل من مصر، التي كونت علاقات وثيقة بالولايات المتحدة وعلاقات طبيعية بإسرائيل، الى العراق الذي له معاهدة للصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي وتسليح من مصادر متعددة وزادت فيه الامكانات المادية والبشرية بعد تأميم البترول، الامر الذي أثار حفيضة الولايات المتحدة والغرب عموماً.

وبدلاً من ان يهتم الرئيس العراقي صدام حسين بكسب السلم بعد ان كسب الحرب مع ايران، حيث خسر الكثير من الموارد المالية وخرج من الحرب غارقاً في الديون، اخذ يفتش عن مغامرات حربية أخرى، بدأ بتهديد إسرائيل و "حرقه بالأسلحة الكيمياوية المزدوجة" التي بات يمتلكها منذ الحرب مع ايران، واستخدمها ضد الحشود الإيرانية وضد الكرد في كوردستان.

خرج العراق من حرب الثماني سنوات، وهو مثقل بالديون ومثخن بالجراح، ولديه ثمانية فيالق من الجيش مسلحة بأقوى وأحدث الأسلحة الفتاكة، وهو يطمح في تحقيق التفوق على إسرائيل بصنع الأسلحة الذرية أيضا، ولكن تنقصه الأموال اللازمة لإعادة بناء ماخربته الحرب ولإدامة هذا الجيش الضخم وتسليحه بكافة أنواع الأسلحة الفتاكة، بما فيه السلاح الكيمياوي والجرثومي والذري، وجد الرئيس صدام حسين في الاستيلاء على إمارات ودول الخليج ما يعينه على تحقيق طموحه. فهي دول غنية بالبترول ولكنها فقيرة بالامكانات البشرية والعسكرية" وأقرب هذه الدول اليه هي الكويت. و للعراق مطالب

تاريخية فيها. وكان الرئيس العراقي يمتدح كل من نوري السعيد وعبدالكريم قاسم، العدويين له لأنهما لم يتنازلا عن حق العراق في "استعادة القضاء السليب" الكويت. ولكنه ينتقد قاسم لأنه اكتفى بالمطالبة الإعلامية لضم الكويت دون الإقدام على ضمها عسكرياً.

وكان في تقدير الرئيس العراقي ومستشاريه، ان الوضع الدولي والعربي، لايسمحان بشن حرب على العراق، بما يملك من قوة عسكرية تعتبر خامس قوة عسكرية في العالم، وانه سيصمد تجاه الحرب الإعلامية والاقتصادية وسيخرج من أزمة ضم الكويت دون أن يصيبه أذى. وكان يعد أعوانه بان العراق سيكون أغنى دولة في العالم ان خرج من هذه الأزمة منتصراً. وقد أقدم على احتلال الكويت وضمها الى العراق بناءً على تلك التقديرات غير الدقيقة للوضع الدولي.

ان اقتراحي عليه بربط الانسحاب من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في رسالتي المؤرخة في ١١ آب ١٩٩٠، كان الهدف منه إيجاد مخرج من الأزمة لتفادي الحرب وما تحمله من مآسي وآلام لشعبنا، وذلك بالإعلان الصريح للانسحاب من الكويت مقابل ربط ذلك، بشكل أو آخر لدفع إسرائيل على احترام قرارات الهيئة الدولية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة تقديراً مني بان الوضع الدولي في ذلك الوقت كان ملائماً لعقد مؤتمر دولي لهذا الغرض كما كان يعمل الاتحاد السوفياتي من اجله.

ان الرئيس صدام حسين لم يعلن، لا في مبادرته السلمية المعلنة في ١٢ آب ١٩٩٠ ولا في تصريحاته الإعلامية أو بياناته الرسمية اللاحقة، عن استعداده للانسحاب من الكويت ليكون مدخلاً لحل المشاكل الأخرى في المنطقة، الا بعد ان انهالت الصواريخ والقنابل على العراق، وبعد ان تحركت الجيوش لتدمير الحشود العراقية المكشوفة في الكويت.

ولم تبد الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للطلب من إسرائيل الامتثال لقرارات هيئة الأمم المتحدة بشأن انسحابها من الأراضي العربية المحتلة، اذ

كانت تعتبر ذلك مكافأة للرئيس العراقي صدام حسين في اعتدائه على الكويت. وقد توضح في خطواتها اللاحقة لحل مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي، إنها تتحرك بهذا الاتجاه بعد إعادة التوازن العسكري الى المنطقة، بالتخلص عن الحجم الزائد للقوات العراقية التي تضخمت لضرورات الحرب مع ايران وتدمير أسلحتها للدمار الشامل التي تهدد بها حليفاتها في المنطقة.

وإسرائيل ترفض بوقاحة القرارات الدولية من دون عقاب. وتعتبر اعتداءها على الدول المجاورة حقاً شرعياً للدفاع عن النفس، والأراضي التي احتلتها من الدول العربية المجاورة جزءاً من دولة إسرائيل الكبرى.

ولم يكن الاتحاد السوفياتي في وضع يقدر فيه على منع نشوب حرب شاملة كما عمل إبان العدوان الثلاثي على مصر، ولنفس السبب لم يتمكن دفع الحل الشامل لمشاكل المنطقة الى مائدة المباحثات ليكون مخرجاً لإنهاء الأزمة بصورة سلمية.

إذاً لا الرئيس العراقي ولا الرئيس الأمريكي ولا رئيس وزراء إسرائيل ساعد على إيجاد ترابط بين مشاكل المنطقة وإيجاد حل شامل لها. يتمسك كل منهم بعنصر واحد ويرفض العناصر الأخرى. ولكن الحرب قد نشبت ولاتزال تجر المصائب لشعب العراق.

وتجتمع الدول العربية المعنية مع إسرائيل لإيجاد "تسوية" للنزاع العربي الإسرائيلي، وتوقف القتال بين الفصائل المتحاربة في لبنان، وأعلن الرئيس صدام حسين في رسالة ودية الى الرئيس الإيراني على اكبر هاشمي رفنسجاني تنازل العراق عن نتائج الحرب مع ايران والقبول ثانية باتفاقية الجزائر التي قدم شعب العراق تضحيات لاحدود لها لإلغائها.

الحرب مع ايران والتنازل عن نتائجها، احتلال الكويت ثم الخروج منها بالقوة، لقد انهار التضامن العربي وتمزقت صفوف الدول العربية. وكوردستان مدمرة من أولها الى آخرها وعشرات الألوف من أبنائها دفنوا تحت رمال (عرعر) في عمليات الأنفال، والحصار الاقتصادي يستمر ولا يعرف مداه.

ولكل مناً ألف ناقة و جمل و ديننا الإسلامي لايعطينا الحق في تقويم الحكم بل يوجب علينا ذلك. حيث امرنا نبيّنا محمد (ص) في حديث شريف: "من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده، فأن لم يستطع فبلسانه، وان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الإيمان". وطلب الخليفة ابوبكر الصديق ان يقوموه إذا رأوا فيه اعوجاجاً. فكان ذلك مصدر قوة وهيبة الدولة الإسلامية لا ضعفها.

وكان الربط بين المشاكل الناجمة عن احتلال الكويت والمشاكل الأخرى في المنطقة هو المخرج الوحيد للتراجع وتحاشي نشوب الحرب.

"يجب على الأحزاب الثورية ان تكمل معارفها، فلقد تعلمت الهجوم، أما الآن عليها ان تفهم، ان من الضروري ان تتم هذا العلم بعلم كيفية التراجع الصحيح"

لينين ... مرض "اليسارية " الطفولي في الشيوعية)

المصادر

* الرسائل والمذكرات المتبادلة بين الرئيس صدام حسين والمؤلف.
* النشاط الدبلوماسي للمؤلف في موسكو.
* مارثا دوكاس - ازمة الكويت - دار النهار للنشر - بيروت.
* يفغيني بريماكوف - حرب كان تجنبها ممكناً. بيروت ١٩٩١.

المحتويات